المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة طيبة
كلية التربية
قسم سياسات واقتصاديات التعليم

جامعة طيبة
TAIBAH UNIVERSITY

متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية

بحث تخرج مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير
قسم سياسات واقتصاديات التعليم / تخصص اقتصاديات التعليم وتخطيطه

إعداد
الطالبة: فوز نجر رجاء الله العتيبي
الرقم الجامعي:4670249

إشراف سعادة الدكتور
بدر بن سالم البدراني
أستاذ الإدارة التربوية والتخطيط المساعد

1447هـ / 2026م

نموذج(٢) قرار لجنة المناقشة

الحمدالله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمين ... وبعد:

ففي يوم الأربعاء الموافق ٢٤ / ١٢ /١٤٤٧هـ، اجتمعت اللجنة المشكلة لمناقشة بحث التخرج المقدم من

الطالبة: فوز نجر رجاء الله العتيبي

وعنوانه: متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية

وبعد المداولة والمناقشة، اتخذت اللجنة القرار الآتي:

- ✓ إجازة بحث التخرج.
- ☐ إجازة بحث التخرج مع استكمال الملحوظات والتعديلات المطلوبة، خلال أسبوع من تاريخ المناقشة.
- ☐ عدم إجازة بحث التخرج.

والله الموفق.

توقيعات أعضاء لجنة المناقشة

المشرف	المناقش
الاســـم: د. بدر سالم البدراني	الاســـم: د. نعيمة بنت ناصر الحميضي
التوقيع:	التوقيع:

ملاحظة: يوضع النموذج خلف صفحة الغلاف مباشرةً

المستخلص باللغة العربية

متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية

الباحثة: فوز نجر رجاء الله العتيبي

تهدف الدراسة إلى معرفة متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقميّ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة من وجهة نظر القيادات، من خلال التعرف على متطلبات الأزمة لتفعيل الاقتصاد ، وأبرز التحديات التي تواجه تفعيلها داخل الجامعة، مستندة إلى إطار نظريّ حديث، يربط بين مفاهيم الاقتصاد الرقميّ، وأهداف التنمية المستدامة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفيّ المسحي، وتم تطبيق أداة استبانة محكمة مكوّنة من أربع محاورَ رئيسة على عيّنة عشوائية حجمها (69) قائداً من القيادات الأكاديمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. وقد تم التحقق من صدق الأداة، وثباتها باستخدام الأساليب الإحصائيّة المناسبة.

وأظهرت النتائج أنّ متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة جاءت بدرجة مرتفعة جداً، بمتوسط حسابي (4.31)، وجاء بُعد متطلبات السياسات والتمويل في المرتبة الأولى، بمتوسط (4.34)، تلاه بُعد متطلبات البنية التحتية والتقنية، بمتوسط (4.32)، وبُعد متطلبات الموارد البشرية والتدريب، بمتوسط (4.27)، وتتمثل تحديات تفعيل الاقتصاد الرقمي في متوسط (4.06)، كما تمثلت المتطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي في إنشاء أنظمة تخزين سحابي موثوقة، وتطوير المهارات الرقمية لدى القيادات الأكاديمية، وتخصيص ميزانية كافية تدعم البنية التحتية، بينما تمثلت تحديات التفعيل في نقص التمويل الكافي، والمشكلات التقنية المتكررة، وغياب المهارات الرقمية، ومقاومة بعض القيادات والكوادر للتغيير، كذلك أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً وفق التخصص والرتبة العلمية والمنصب القيادي الحالي، مقابل وجود فروق دالة إحصائياً وفق عدد سنوات الخبرة لصالح ذوي خبرة أكثر من 10 سنوات. بينما لم تكن الفروق دالة إحصائياً في بعد التحديات.

وأوصت الدراسة على تبني الجامعة خطط تحول رقمي طويلة المدى، وزيادة كفاءة تخصيص الموارد المالية، مع ضرورة بناء نظام متكامل لمؤشرات الأداء، وتعزيز الشفافية والمساءلة المالية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد، والاستثمار في بناء وتطوير بنية تحتية رقمية، والعمل على تقليل المشكلات التقنية المتكررة، والتوسع في تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتحفيز العاملين على تطوير مهاراتهم الرقمية، ومعالجة نقص التمويل.

الكلمات المفتاحية:

الاقتصاد الرقميّ، التنميّة المستدامة، أهداف التنمية المستدامة، القيادات الأكاديمية.

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين حمداً طيباً مباركاً فيه، كما ينبغي لجلال وجهه الكريم وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد، وعلى آلة وصحبه أجمعين.

ومن باب الوفاء لأهل الفضل، وامتثالا لقول النبي "صلّى الله عليه وسلم ": «من لا يشكر الناس لا يشكر الله»، ويسرني أن أعبر عن شكري لجامعة طيبة، المتمثلة في منسوبيها من أعضاء هيئة تدريس والإداريين، لما قدموه من دعم وتوجيه خلال فترة دراستي.

كذلك يسعدني أن أتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني لسعادة الدكتور/ بدر سالم البدراني، لما كان له من الأثر الكبير في رحلتي العلمية، وأسأل الله أن أكون قد وفقت في تقديم ما يرضيه، ويليق باسمه الكريم، حفظه الله وبارك الله في علمه ونفع به.

كما أتوجه بوافر الشكر والتقدير لسعادة الدكتورة/ نعيمة ناصر الحميضي على تفضلها وقبولها مناقشة هذا البحث، وما ستقدمه من ملاحظات قيمة تسهم في تطويره وإثرائه، فجزاه الله خير الجزاء.

كما أود أن أشكر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ممثلةً في وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، وكذلك " مكتب إدارة البيانات" على تعاونهم الفعال وتسهيلهم الإجراءات لجمع البيانات المطلوبة، مما كان له الأثر الإيجابي في إنجاز هذا البحث على أفضل وجه.

وفي الختام، أسال الله سبحانه أن يجعل هذا العمل إضافة علمية يُنتفع بها، وجزءاً في بناء المعرفة، وأن يجعل ما بُذل فيه من جهد في ميزان حسنات كل من تعاون على إتمام البحث.

الإهداء

﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

بفضل الله وتوفيقه، أرى رحلتي في الماجستير تقترب من نهايتها بعد أوقات من الجهد والصبر. فلم تكن الرحلة قصيرة، ولا الحلم قريب، ولا الطريق مجهزاً بالورد، لكن باليقين برحمة الله وبالإصرار على الوصول، وصلت...وحققت ما سعيت من أجله.

إلى سندي في الحياة، إلى من كلّله الله بالوقار وهيبة العطاء، إلى من أحمل اسمه فخراً واعتزازاً، إلى النور الذي أضاء دربي، وسخّر جهد السنين لأبلغ مراتب العلم، إلى من زرع في نفسي قوة الإرادة، وأيقظ بداخلي الإيمان بأن الطموح والإصرار قادران على هزم المستحيل، وسهل لي طريق المعرفة بالحكمة والدعم والتوجيه ...إلى قدوتي للقوة والأمان والدي الغالي.

إلى من استودعتني في كل صلواتها عند الله فكانت دعواتها حصني وسندي، ومنحتني الحب والدعم دون طلب، وملأت قلبي حبًا واكتفاءً، وبثّت فيه حب الخير للآخرين، وكانت مثالاً للعطاء والدعم بلا مقابل، وغرست في داخلي القيم والأخلاق وشجعتني على العلم حتى وصلت إلى النجاح ...إلى قدوتي للعطاء والصبر والدتي الحبيبة.

إلى من كانوا أعمدتي الثابتة، وأمان أيامي، وسندي في كل مرحلة، من منحوني الطمأنينة والثبات، فخففوا عني مشقات الطريق، وغرسوا في داخلي الثقة واليقين بالله، وتشاركوا معي لحظات السعي والكفاح بكل حب واهتمام...إلى إخوتي وأخواتي الغالين.

إلى صديقتي ورفيقة دربي، من راهنت على تميزي وذكّرتني دائماً بمدى استطاعتي وثقتي بنفسي، وكان لتشجيعها على نجاحي أثر كبير في نفسي، فهي خير من ساندني وقدم الدعم من أجلي، فكلماتها تزرع في دربي الأمل وتمنحني دافعاً للاستمرار. فشكراً لروح نقية رافقتني عبر السنين ولا تزال.

إلى أساتذتي الكرام، من علموني حرفاً وكان لهم الفضل في أساس معرفتي وعلمي، أسأل الله أن يكتب لهم الأجر الدائم حتى يلقوه سبحانه وتعالى، ويجعل ما قدّموه ثواباً لهم، ورفعةً لدرجاتهم، ونوراً لدروبهم.

أهديكم ثمرة هذا الإنجاز، وأعدكم أن أواصل الطريق في ثبات، وأكون عند حسن ظنكم بي، ولا أسمح للفشل أن يقف عائقا أمام طريقي حتى أبلغ ما يليق بكم وبثقتكم.

فالحمد لله أولاً وأخيراً، وأسأله أن يبارك في علمي ويجعلني مباركة أينما كنت.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المستخلص بالغة العربية	3
فهرس الجداول	10
فهرس الأشكال	12
الفصل الأول	13
المقدمة	14
مشكلة الدراسة	16
أسئلة الدراسة	17
أهداف الدراسة	17
أهمية الدراسة	18
حدود الدراسة	18
مصطلحات الدراسة	19
الفصل الثاني	21
أولاً: الإطار النظري	23
المبحث الأول: الاقتصاد الرقمي	23
المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الرقمي	23
المطلب الثاني: أهمية التحول نحو الاقتصاد الرقمي	24
المطلب الثالث: أهداف الاقتصاد الرقمي	25
المطلب الرابع: مبادئ الاقتصاد الرقمي	26
المطلب الخامس: مكونات الاقتصاد الرقمي	27
المطلب السادس: خصائص الاقتصاد الرقمي	28
المطلب السابع: متطلبات الاقتصاد الرقمي	30
المطلب الثامن: تحديات الاقتصاد الرقمي	31
المبحث الثاني: أهداف التنمية المستدامة	32
المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة	32

المطلب الثاني: أهمية التنمية المستدامة	33
المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة	33
المطلب الرابع: مبادئ التنمية المستدامة	34
المطلب الخامس: أبعاد التنمية المستدامة	35
المطلب السادس: خصائص التنمية المستدامة	36
المطلب السابع: متطلبات التنمية المستدامة	36
المطلب الثامن: تحديات التنمية المستدامة	37
المبحث الثالث: الاقتصاد الرقمي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة	39
المطلب الأول: مساهمة الاقتصاد الرقمي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة	39
المطلب الثاني: دور الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة	40
المطلب الثالث: دور القيادات الأكاديمية في تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة	41
المطلب الرابع: تأثير الاقتصاد الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	42
المطلب الخامس: متطلبات الاقتصاد الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	42
المطلب السادس: تحديات الاقتصاد الرقمي التي تحد من تحقيق أهداف التنمية المستدامة	43
ثانياً: الدراسات السابقة	43
الفصل الثالث	56
أولا: منهج الدراسة	57
ثانيا: مجتمع الدراسة	57
ثالثًا: عينة الدراسة	57
رابعا: أداة الدراسة	61
خامساً: خطوات جمع البيانات	66
سادساً: أساليب المعالجة الإحصائية	67
الفصل الرابع	68
نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها	69

الإجابة على السؤال الأول	69
الإجابة عن السؤال الثاني	81
الإجابة عن السؤال الثالث	84
الفصل الخامس	95
الاستنتاجات	96
التوصيات	97
المقترحات	98
قائمة المراجع	100
المستخلص باللغة الإنجليزية	104

فهرس الجداول

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
1	خصائص عينة القيادات الأكاديمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وفق التخصص وسنوات الخبرة، والرتبة العلمية، والمنصب القيادي الحالي.	58
2	معامل الارتباط بيرسون بين كل عبارة منتمية لمتطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي مع درجة البعد الفرعي الذي تنتمي إليه.	63
3	معامل الارتباط بيرسون بين الأبعاد المنتمية لمتطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي مع درجة المتطلبات ككل.	64
4	معامل الارتباط بيرسون بين كل عبارة منتمية لبعد تحديات تفعيل الاقتصاد الرقمي مع درجة البعد ككل.	64
5	الثبات للأداة ككل وأبعادها الفرعية.	65
6	المتوسطات المرجحة لغايات الدراسة وفق المقياس المتدرج الخماسي.	66
7	متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية مرتبة تنازلياً.	69
8	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات القيادات الأكاديمية حول متطلبات البنية التحتية والتقنية لتفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة مرتبة تنازلياً.	71
9	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات القيادات الأكاديمية حول متطلبات الموارد البشرية والتدريب لتفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية مرتبة تنازلياً.	74
10	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات القيادات الأكاديمية حول متطلبات السياسات والتمويل لتفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة مرتبة تنازلياً.	78
11	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول تحديات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة مرتبة تنازلياً.	81

12	نتائج استخدام اختبار شابيرو – ويلك للتحقق من اعتدالية التوزيع في تقديرات عينة الدراسة في أبعاد الأداة وفق التخصص.	85
13	متوسط الرتب، وقيمة مربع كاي ودلالتها الإحصائية لدراسة الفروق في متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وتحدياتها من وجهة نظر القيادات تبعاً للتخصص.	86
14	نتائج استخدام اختبار شابيرو – ويلك للتحقق من اعتدالية التوزيع في تقديرات عينة الدراسة في أبعاد الأداة وفق سنوات الخبرة.	87
15	نتائج اختبار مان–ويتني لدراسة الفروق في متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية وتحدياتها من وجهة نظر القيادات تبعاً لسنوات الخبرة.	88
16	نتائج استخدام اختبار شابيرو – ويلك للتحقق من اعتدالية التوزيع في تقديرات عينة الدراسة في أبعاد الأداة وفق الرتبة العلمية.	89
17	متوسط الرتب، وقيمة مربع كاي ودلالتها الإحصائية لدراسة الفروق في متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وتحدياتها من وجهة نظر القيادات تبعاً للرتبة العلمية.	90
18	نتائج استخدام اختبار شابيرو – ويلك للتحقق من اعتدالية التوزيع في تقديرات عينة الدراسة في أبعاد الأداة وفق المنصب القيادي.	91
19	متوسط الرتب، وقيمة مربع كاي ودلالتها الإحصائية لدراسة الفروق في متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية وتحدياتها من وجهة نظر القيادات تبعاً للمنصب القيادي.	92

فهرس الأشكال

رقم الشكل	الموضوع	رقم الصفحة
1	خصائص عينة القيادات الأكاديمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وفق التخصص.	59
2	خصائص عينة القيادات الأكاديمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وفق عدد سنوات الخبرة.	60
3	خصائص عينة القيادات الأكاديمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وفق الرتبة العلمية.	60
4	خصائص عينة القيادات الأكاديمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وفق المنصب القيادي الحالي.	61
5	متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.	70

الفصل الأول

- **المقدمة.**
- **مشكلة الدراسة.**
- **أسئلة الدراسة.**
- **أهداف الدراسة.**
- **أهمية الدراسة.**
- **حدود الدراسة.**
- **مصطلحات الدراسة.**

الفصل الأول

المقدمة:

يعدّ الاقتصاد الرقميّ جزءًا مُهمًّا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في هذا الزمن، فقد أصبح الاقتصاد الرقمي أسلوباً متطوراً لممارسات الأعمال الاقتصادية من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية، إذ يستند على معرفة الإنسان، حيث تتمثل من مرحلة الاقتصاد المعرفي إلى مرحلة كيف تدخل التكنولوجيا في الأنشطة والأعمال الاقتصادية، ومدى الاستفادة الكبرى من ثروة التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات، مما أدى الى اكتشاف التطورات التقنية التي هي الأساس في اقتصاد هذا العصر الحديث (مصطفى،2022).

ولم يعدْ دور التكنولوجيا الرقمية يقتصر على تحسين الكفاءة التشغيلية فحسب، بل أصبح عاملًا جوهريًّا في دعم الابتكار الاقتصاديّ؛ إذ يتطلّب الاقتصاد الرقميّ بنية تحتيّة رقميّة متطوّرة، ومهارات بشريّة قادرة على التعامل مع البيانات والتقنيات، وتسهم هذه المتطلبات في تمكين المؤسسات التعليميّة، والاقتصاديّة من استثمار أدوات الاقتصاد الرقميّ بفعالية. ويؤدي ذلك إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تقديم جهود عظيمة في تحسين جوانب الحياة الاقتصادية، والتعليمية، والاجتماعية، والبيئية، والصّحّيّة للمجتمع (منشاوي،2024).

ويتميّز الاقتصاد الرقميّ بتسهيل الابتكار؛ وخلق فُرَص عمل جديدة، ولا سيّما في مجال تطوير التكنولوجيا، كما تؤدي الاستراتيجيات والحلول القائمة على التكنولوجيا الرقمية دورًا مُهمًّا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (Rosario,Dias,2023)، ويشكل الربط بين التقدّم التكنولوجيّ، وظهور الاقتصاد الرقميّ الذي يمثّل أهمّ المعطيات؛ لتطوير مؤسسات التعليم العالي؛ إذ يساعد على توسيع نطاق الوصول إلى التعليم، ودعم مرونته، والإسهام الأكبر في خفض التكاليف، وتحفّيز الابتكار في طرائق التدريس باستخدام التكنولوجيا المتقدمة، إضافة إلى تعزيز التعاون الأكاديميّ على المستوى العالمي (المحيميد،2024).

وتتأثر العلاقة بين الاقتصاد الرقميّ والتنمية المستدامة بعدة عوامل، أبرزها الدّخل، ففي البلدان ذات الدخل المرتفع؛ يؤدّي ارتفاع مؤشر الاقتصاد الرقمي إلى تعزيز التنمية المستدامة بوضوح، بينما البلدان ذات الدخل المنخفض، أو المتوسط؛ تظهر فيها مستويات أقلّ في تطبيق الاقتصاد الرقميّ؛ مما يحد من قدرتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (مهدي وآخرون،2025).

وتمثل المملكة العربية السعودية نموذجاً رائداً في الدول العربية في السعي نحو استكمال متطلبات الاقتصاد الرقمي لدعم أهداف التنمية المستدامة. وقد اهتمت رؤية المملكة2030 اهتمام جوهري للتحول الرقمي باعتباره أحد المحركات الأساسية لتحقيق التنمية، وذلك من خلال إنشاء أول مساعد ذكاء اصطناعي عربي (Humain Chat)، كذلك أول نظام تشغيلي يعمل بالذكاء الاصطناعي

بشكل شامل (Human One)، بالإضافة إلى مركز بيانات يخدم أغلب الدول (التقرير السنوي لرؤية السعودية2030،2025). كما أكدت الرؤية على ضرورة التوسع في تبني آفاق الفرص الرقمية، وتعزيز دور الاقتصاد الرقمي والمعرفي، والاستعداد الكامل لمواجهة التحديات المستقبلية عبر تطوير البنية التحتية الرقمية، وتدريب الكوادر البشرية في مجالات التقنية، مما يدعم قدرة المملكة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأفضل طريقة ممكنة (التقرير السنوي لرؤية السعودية2030،2025).

كما تساهم الجامعات السعودية في قدرة المملكة على تلبية متطلبات الاقتصاد الرقمي، وذلك من خلال دمج التقنيات الحديثة في مناهج التعليم العالي، وتقديم البرامج والتدريبات الرقمية للكوادر الوطنية من أجل اكتسابها للمهارات اللازمة للتطور، وبناء قيادات أكاديمية وأعضاء هيئة تدريس قادرة على إدارة التحول الرقمي، ويأتي ذلك من خلال اعتماد أنظمة إدارة التعليم الإلكتروني، وتوظيف الذكاء الاصطناعي لحماية البيانات، وتعزيز الوعي بالأمن السيبراني، إلى جانب ربط مخرجات التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل الرقمي، بما يدعم الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة في ظل رؤية المملكة2030 (جنيدي،2026؛المقبل ومحمد،2023).

ومع ذلك، تواجه هذه المساهمة في متطلبات الاقتصاد الرقمي عدة تحديات تعوق المملكة العربية السعودية، والتي تصنف إلى أبعاد رئيسة.

أولاً: التحديات التقنية، التي تشمل ضعف البيئية التحتية الرقمية، وتراجع مستوى جودة التعليم بسبب الفجوات الرقمية، ومخاطر الأمن السيبراني لتهديد البيانات.

ثانياً: التحديات البشرية: تتمثل في نقص الكفاءات والمهارات الرقمية لدى العنصر البشري، ومقاومة التغيير، وفقدان القدرة الابتكارية للنمو، وعدم كفاءة برامج التدريب المستمر.

ثالثاً: التحديات التنظيمية الإدارية والتمويلية، وتشمل غياب التشريعات التنظيمية الداعمة للريادة، وضعف القيادات الرقمية، وصعوبة التنسيق والتعاون بين الجهات، ومحدودية الاستثمارات في مجالات البحث العلمي والتطوير، وضعف الدعم التمويلي للمشروعات الرقمية واستدامتها (جنيدي، 2026؛ عيسى،2025). فإن هذه التحديات تؤثر سلباً على قدرة الجامعات في تحقيق تقدمها نحو أهداف التنمية المستدامة.

فتحقيق الطموحات لمواجهة هذه التحديات يجعل الأمر بحاجة إلى دراسة المتطلبات لتفعيل الاقتصاد الرقمي في الجامعات كضرورة بحثية لسد الفجوات الرقمية بين التوجهات الاستراتيجية والتطبيق الفعلي لبناء مؤسسة تعليمية.

وأتت هذه الدراسة لتهدف إلى أهمية القيادات الأكاديمية في تعزيز اكتشاف متطلبات وتحديات تفعيل الاقتصاد الرقميّ الرئيسية والأزمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعات، إضافة إلى تقديم مجموعة من التوصيات العلمية التي تساهم في تعزيز الاستفادة الكاملة من تطوير السياسات

والبرامج التي تدعم تقدُّم المملكة وتحقق رؤية 2030، من خلال توظيف الدعم للابتكار، وتطوير المهارات البشرية، مع الحرص على تحسين جودة مخرجات التعليم العالي، وفق خطط وإجراءات سياسية وتنظيمه مرنة، وتمويلها بما يحقق تطلعاتها نحو التميز العالمي، وخدمة التنمية المستدامة في مجالات عديدة اقتصادية واجتماعية وبيئية.

مشكلة الدراسة:

وُجِدت تطوّرات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أدّى ذلك إلى ظهور مفاهيم حديثة، مثل اقتصاد المعرفة، واقتصاد المعلومات، والاقتصاد الرقمي؛ إذ تعتمد هذه المفاهيم على استثمار المعرفة في تطوير تقنيات تُساعد على تحسين مختلف جوانب الحياة؛ لتفادي التحديات الاقتصادية، والاجتماعية؛ مما يجعل الاقتصاد الرقميّ عنصرًا قويًّا؛ لدعم التنمية المستدامة في المجتمعات الحديثة (الهنائي واخرون،2023).

يعتمد الاقتصاد الرقميّ على استثمار الإمكانات الرقمية المتاحة؛ لتقوية القدرة التنافسية، وخلق فُرَص عمل جديدة، وتقليل الفجوات الاقتصادية بين المناطق، والفئات المختلفة، ويظلّ المستقبل مرهونًا بقدرة الدولة على التكيّف مع متطلبات الاقتصاد الرقميّ، وتحدّياته، وتحسين تكامل الجهود بين مختلف القطاعات، ويعدّ نجاح أهداف التنمية الاقتصادية، والاجتماعية مرتبطًا بمدى تفعيل التكنولوجيا الرقمية ضمن استراتيجيات التنمية؛ إذ يبقى الاقتصاد الرقميّ نافذة أمل، وفرصة حقيقية لبناء اقتصاد قويّ، ومستدام(الزهراء ومراد،2025).

وبالرغم من الاهتمام المتزايد على الاقتصاد الرقميّ، وتأثيره في التعليم العالي؛ إلّا أنّ الدراسات السابقة لم تركّز على متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقميّ؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة داخل الجامعات السعودية، ولا سيّما الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ومن وجهة نظر القيادات الأكاديمية، كما يبرز التفاوت الحاصل في مستوى استخدام التقنيات الرقمية بين القيادات الأكاديمية أنفسهم، إضافة إلى التحديات التي تواجه هذه التقنيات، فكلّ ذلك يحتاج إلى المزيد من الدراسات العلمية لسد هذه الفجوة.

وعلى الرغم من أهمية الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة، إلّا أنّ تفعيل هذا المجال في مؤسسات التعليم العالي ما يزال غير كاف وفي حاجة إلى مزيد من العناية والتطوير، حيث أظهرت دراسة القحطاني (2024) أنّ تطبيق الاقتصاد الرقميّ جاء بدرجة متوسطة، وأنّ هناك متطلبات بدرجة عالية لتطبيقه بفاعلية، كما أظهرت وجود تحديات بدرجة عالية تحد من تطبيقه. وأشارت دراسة أحمد (2024) إلى أن المؤسسات تفتقد إلى رؤية واضحة معتمدة للتنمية المهنية المستدامة، وتعاني من تدني التخطيط المنظم، بالإضافة لضعف الإجراءات والسياسات المحققة لها. وأظهرت دراسة يوسف (2024) أنّ التحول نحو الاقتصاد الرقمي يواجه عدداً من المعوقات من أهمها ضعف البنية التحتية الرقمية. كما

أظهرت نتائج دراسة عيسى (2025) أنّ المملكة العربية السعودية ضمن رؤية 2023 أظهرت تقدماً في مؤشرات التنمية المستدامة من خلال زيادة استخدام التقنيات الحديثة والاستثمار في البنية التحتية الرقمية، إلى أنّه لا يزال هناك تحديات تطوير المهارات الرقمية، مما يتطلب تعزيز أنظمة تدعم الاقتصاد الرقمي. كما أشارت دراسة جنيدي (2026) أنّ التحول الرقمي في الجامعات السعودية ما يزال يواجه فجوة رقمية وبشرية وتنظيمية نتيجة نقص البنية التحتية الرقمية، وضعف امتلاك الكوادر لمهارات التقنية، مع غياب التكامل المؤسسي، وغموض الإجراءات وصعوبة قياس كفاءة التحول الرقمي. الأمر الذي يستوجب إجراء مزيد من الدراسة للوقوف على متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي وتحدياته بالجامعات السعودية.

وخلال السعي لتفعيل الاقتصاد الرقمي في الجامعات؛ للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة؛ تبرز أهمية فهم المتطلّبات لهذا التفعيل في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. ورغم الحاجة إلى الاقتصاد الرقميّ في تطور التعليم، وتعزيز المهارات الرقمية؛ إلّا أنّ المعلومات المتوافرة حول المتطلبات اللازمة للجامعة لاتزال محدودة، خاصة في إطار رؤية المملكة 2030.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة الحاليّة في التساؤل الرئيس التالي: "ما متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقميّ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وتحدياتها من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؟"

ويتفرّع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقميّ اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة؟
- ما أبرز التحدّيات التي تواجه تفعيل الاقتصاد الرقميّ؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقميّ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وتحدياتها من وجهة نظر القيادات الأكاديمية تعزى لمتغيرات: (التخصص، وسنوات الخبرة، والرتبة العلمية، والمنصب القيادي)؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى استكشاف متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقميّ وقدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وتحدياتها من وجهة نظر القيادات الأكاديمية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على متطلبات الاقتصاد الرقميّ اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية.

- رصد التحديات التي تواجه تفعيل الاقتصاد الرقمي داخل الجامعة الإسلامية، والعوائق التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- التعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة في استجابات القيادات الأكاديمية حول متطلبات الاقتصاد الرقمي وتحدياته؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تعزى المتغيرات حسب التالي: (التخصص، وسنوات الخبرة، والرتبة العلمية، والمنصب القيادي).

أهمية الدراسة:

تُظهِر هذه الدراسة أهمّيّة تسليط الضوء على تفعيل متطلبات الاقتصاد الرقميّ في تحقيق التنمية المستدامة بالجامعة الإسلامية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؛ إذ إنها تساعد على فهم أعمق للواقع الرقميّ في البيئة الجامعية، وتقدّم بعض التوصيات العلمية القابلة للتطبيق؛ وسوف تسهم في توسّع المعرفة العلمية حول الاقتصاد الرقميّ، وأثره في التنمية المستدامة للجامعة، وتوفِّر معلومات؛ لدعم البحث المستقبليّ، وصنع القرارات الأكاديميّة، والإدارية.

ويكتسب هذا البحث أهمية خاصة على الصعيدين: النظريّ، والتطبيقيّ، ويمكن تلخيصها فيما يأتي:

أولاً: الأهمية النظرية:

- توسع المعرفة العلمية حول علاقة الاقتصاد الرقميّ بالتنمية المستدامة، مع توفير إطار مفاهيميّ، يمكن الاستناد إليه في الدراسات المستقبلية.
- إبراز طريقة استفادة الجامعات من الاقتصاد الرقميّ؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- صياغة إطار نظريّ، يدعم الباحثين في إدراك المفاهيم الحديثة حول استخدام التكنولوجيا الرقمية في التعليم العالي، وتقييم الأثر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً: الأهمية التطبيقية:

- يمثّل البحث خلفية تفعيل الاقتصاد الرقميّ بالجامعة الإسلامية؛ لتقديم رؤية علمية، تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- يسهم البحث في إثراء المراجع العلمية من خلال تقديم معارف جديدة، تدعم متطلّبات الاقتصاد الرقميّ في تحقيق التنمية المستدامة، وتحسين جودة البحث العلميّ.
- يساعد البحث في معالجة التحديات التي تواجه الاقتصاد الرقميّ بالجامعة الإسلامية، في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ورؤية المملكة 2030.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تركّز على متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقميّ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية.
- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على القيادات الأكاديمية في كليات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- **الحدود الزمنية:** تُطبّق الدراسة خلال الفصل الثاني من العام الجامعي سنة 2026م – 1447هـ.
- **الحدود البشرية:** تشمل عيّنة الدراسة القيادات الأكاديمية في الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة.

مصطلحات الدراسة:

- **الاقتصاد الرقمي (Digital Economy):**

الاقتصاد الرقمي تعرف بأنه" النظام الاقتصادي الذي يرتكز على التقنيات الرقمية والمعلوماتية، ويشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تتم عبر الإنترنت"(المقبل ومحمد ،2023، ص 69).

وتعرفه الباحثة إجرائياً بأنه: أنشطة اقتصادية، تعتمد على التقنيات الرقمية، سواء مباشرة، أو غير مباشرة، وتستخدم التكنولوجيا؛ لإنتاج الأثر، أو قياسه في القطاعات عن طريق القيمة المضافة من استخدام هذه التقنيات.

- **التنمية المستدامة (Sustainable Development):**

التنمية المستدامة تعرف بأنه "تنمية شاملة وعادلة، تتضمن حقوق جميع المخلوقات الحية، بل وتتعدى ذلك إلى تحقيق الرفاهية والرخاء والنمو، مع توفير بيئة بمصادر طبيعية وافرة للأجيال القادمة"(العمري والصانع ،2026، ص708).

وتعرّفه الباحثة إجرائيًّا بأنّه: عمليّة، تهدف إلى تلبية الاحتياجات الحالية من موارد مع التخطيط؛ لاستخدام هذه الموارد بطريقة، تحفظ حقوق الأجيال القادمة.

- **أهداف التنمية المستدامة (Sustainable Development Goals):**

تعرف بأنها " خطوة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع، وتتصدى هذه الأهداف للتحديات العالمية التي تواجهها، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالفقر وعدم المساواة والمناخ وتدهور البيئة والازدهار والسلام والعدالة" (الأمم المتحدة،2015).

وتعرّفها الباحثة إجرائيًّا أنّها: مجموعة من أهداف عالمية، تهدف إلى تحسين جودة حياة البشر، وضمان التنمية العادلة والمستدامة للأجيال الحالية والقادمة، وتشمل القضاء على الفقر، وتعزيز التعليم والصحة، والحفاظ على الموارد المتاحة واستثمارها استثمارًا أفضل.

- **القيادة الأكاديمية (Academic Leadership):**

تعرّف بأنهم: " الأشخاص المنوط بهم أعمال إدارية في الجامعات السعودية والمتمثلة في (عمداء المعاهد والكليات ووكلائهم ورؤساء الأقسام الأكاديمية)، وقد سميت بالأكاديمية حتى لا يكون هنالك خلط بين من يقوم بالعمل الإداري فقط كالسكرتارية ومن هو إداري أكاديمي (عضو هيئة تدريس) ولكنة أنيط به القيام بالأعمال الإدارية في الجامعة (النغيمش،2022، ص 12)

وتعرفه الباحثة إجرائياً بأنهم: الأفراد الذي يتولون مسؤوليات التوجيه واتخاذ القرارات داخل المؤسسات الجامعية، بهدف الوصول لمصلحة الجامعة، من خلال ترشيد العاملين، وإدارة مواردها لتحقيق أفضل النتائج المطلوبة.

الفصل الثاني

- **أولاً: الإطار النظري**

المبحث الأول: الاقتصاد الرقمي

تمهيد

1.1.2 مفهوم الاقتصاد الرقمي

2.1.2 أهمية التحول نحو الاقتصاد الرقمي

3.1.2 أهداف الاقتصاد الرقمي

4.1.2 خصائص الاقتصاد الرقمي

5.1.2 مبادئ الاقتصاد الرقمي

6.1.2 مكونات الاقتصاد الرقمي

7.1.2 متطلبات الاقتصاد الرقمي

8.1.2 تحديات الاقتصاد الرقمي

المبحث الثاني: أهداف التنمية المستدامة

تمهيد

1.2.2 تعريف التنمية المستدامة

2.2.2 أهمية التنمية المستدامة

3.2.2 أهداف التنمية المستدامة

4.2.2 مبادئ التنمية المستدامة

5.2.2 أبعاد التنمية المستدامة

6.2.2 خصائص التنمية المستدامة

7.2.2 متطلبات التنمية المستدامة

8.2.2 تحديات التنمية المستدامة

المبحث الثالث: الاقتصاد الرقمي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تمهيد

1.3.2 مساهمة الاقتصاد الرقمي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

2.3.2 دور الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

3.3.2 دور القيادات الأكاديمية في تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

4.3.2 تأثير الاقتصاد الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

5.3.2 متطلبات الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

6.3.2 تحديات الاقتصاد الرقمي التي تحد من تحقيق أهداف التنمية المستدامة

- **ثانياً: الدراسات السابقة**

الفصل الثاني

أولاً: الإطار النظري للدراسة

تمهيد

يتكون الإطار النظري من خلال ثلاثة محاور رئيسة مترابطة. يبدأ المحور الأول؛ بالاقتصاد الرقمي الذي يعد منظومة حديثة قائمة على طريقة استخدام الموارد التقنية والحفاظ عليها، أما المحور الثاني فيتناول أهداف التنمية المستدامة باعتبارها الإطار العالمي الذي يوجه السياسات الدولية نحو تحقيق التوزان بين النمو الاقتصادي والعدالة المجتمعية، والحفاظ على البيئية، بينما يركز المحور الثالث على معرفة العلاقة التكاملية بينهما من خلال إسهامات الاقتصاد الرقمي في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودور الجامعات والقيادات الأكاديمية، لتعزيز كفاءة استخدام تقنيات، وتحسين الوصول للخدمات المتاحة، والتشجيع على الابتكار، مع تأهيل الكوادر اللازمة من أجل التقدم وتحقيق رؤية المملكة 2030.

المبحث الأول: الاقتصاد الرقميّ

يعيش الاقتصاد الرقميّ في المملكة العربية السعودية تطورًا كبيرًا؛ مدعوماً بمبادرات مهمة تهدف لتطوير البنية التحتية الرقمية، واعتماد التقنيات الحديثة مثل الألياف البصرية، وشبكات الجيل الخامس. إذ تساهم حصة الاقتصاد الرقميّ من الناتج المحلّيّ الإجمالي 15.8%؛ في عام 2025. (التقرير السنوي لرؤية السعودية2030،2025).

ومع استمرار دعم المملكة لذكاء الاصطناعي، والاستثمارات، يتوقع أن يعزز من النمو الإيجابي الذي ينعكس على توسع استخدام التقنيات الرقمية في العديد من مختلف القطاعات، بما فيه التعليم؛ لتسهيل العملية التعليمية، ممّا يُسهم في تطوير الجامعات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1.1.2 مفهوم الاقتصاد الرقميّ:

نظام عالمي للأنشطة الاقتصادية والمشاركة المهنية والمعاملات التجارية التي تستخدم من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة (Raihan,2024). ويعمل الاقتصاد الرقمي على التفاعل المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال من طرف، وبين الاقتصاد القومي من طرف آخر، على أمل تحقيق الشفافية لإتاحة جميع المؤشرات المساندة والداعمة للقرارات الاقتصادية والمالية في الدولة خلال مدة ما (مصطفى،2022).

وهو الاقتصاد القائم على الإنترنت الذي يتعامل مع المعلومات الرقمية، من خلال التعامل مع عملاء، وشركات، وحكومة رقمية؛ لتحقيق العديد من الأهداف التنموية، ويعمل على الشفافية لجميع

المؤشرات الاقتصادية التجارية، والمالية في الدولة؛ من أجل تعزيز الأمن الاقتصاديّ الوطني (مركز البحوث والمعلومات،2022).

وقد عُرِّف الاقتصاد الرقمي أنّه ممارسة للأنشطة الاقتصادية في المجال الإلكتروني القائم على تكنولوجيا المعلومات، والاتصال، والإنترنت بالدرجة الأولى؛ من أجل تقديم روابط فعالة ما بين أطراف النشاط الاقتصادي لبناء مستقبل أفضل (منصور وفاطمة،2023).

وكذلك يعرف الاقتصاد الرقمي بأنه الشبكة العالمية من أنشطة اقتصادية، وعلاقات مهنية، وتبادلات تجارية تسهل الوصول الى تقنيات المعلومات والاتصالات (Rosario& Dias,2023).

أما الاقتصاد الرقميّ في التعليم؛ فيُعرَّف بأنّه استثمار اقتصادي لمنظومة اقتصادية متكاملة، يهدف إلى التطوير والتحسين لمواجهة التحديات المختلفة، وتحقيق عوائد اقتصادية مجزية للمؤسسة التعليمية (الهنائي وآخرون،2023).

ويتضح من خلال هذه التعريفات أن الاقتصاد الرقمي هو نشاط قائم على رفع سرعة التكنولوجيا الحديثة وكفاءتها في نشر المعلومات، والوصول إلى المعرفة، والابتكار؛ لتطوير نُظُم تعليمية، تعزز من تنمية الأفكار البشرية.

2.1.2 أهمّيّة التحوّل نحو الاقتصاد الرقميّ:

ساهم التحوّل نحو الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية في تعزيز رفع الكفاءة، وجودة الخدمات المقدمة؛ حيث وفّر الوقت، والجهد، والموارد، مما أدى إلى تحسين الأداء، وترشيد النفقات، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي؛ وقد عزّز هذا التحول مكانة المملكة على المستوى العالميً، وجذب الاستثمارات في التقنيات الحديثة؛ مما دعم التحوّل الرقميّ، وحقق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية (القحطاني، 2024).

ويعد الاقتصاد الرقمي الجيد أداة توفر فرصاً لتحقيق الاستدامة، وذلك من خلال الابتكارات التكنولوجية التي تعمل على رفع مستوى الرفاهية لدى الأفراد، وحماية البيئة مع ضمان الربحية التنظيمية، وهذا بدوره يخلق فرصاً للابتكار والتعاون والتمكين، مما يدفع النمو الاقتصادي المستدام (Rosario,Dias,2023).

ويحدث هذه التحول نتيجة للتغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال العالمية، التي تفرض ضرورة التأقلم مع التقنيات الرقمية، حيث أصبح المعرفة بالتقنية والمعلومات أهم الأصول الاستراتيجية التي تمنح ميزة تنافسية للمؤسسة، وتسهم في تحقيق المرونة والوصول إلى الإنجاز في الأداء المؤسسي (المصرى، 2024).

ووفقا لتقرير مركز البحوث والمعلومات (2022): يعد الاقتصاد الرقمي أداة تمكن أفراد المجتمع من استخدام التقنيات الحديثة، وتحسين جودة استخدامها مع تقليل الفجوات الاجتماعية لتعزيز

الإنتاجية والتوظيف. كما يحسن من النمو الاقتصادي والمراكز التنافسية، من خلال تحويل أنماط الأداء الاقتصادي التقليدي الى أنماط رقمية للرفع من مستوى المعيشة للأفراد، وتسهيل توفير معلومات تسهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.

واكد على ذلك المصرى (2024) في قوله: أن الانتشار الحاصل في استخدام الإنترنت في تحويل المعاملات الاقتصادية من شكلها التقليدي إلى الإلكتروني، فأصبح هناك نسبة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية تعمل من خلال منصات رقمية، أدى ذلك إلى سرعة العمليات الاقتصادية، ورفع جودة الكفاءة، وتعزز التبادل التجاري على المستوى المحلي والدولي.

وتعد المملكة العربية السعودية من أوائل الدول التي اعتمدت على الاقتصاد الرقمي في تحقيق أهداف روية المملكة2030، مما كان له تأثير على النمو الاقتصادي ورفع التنافس. ومن خلاله تم استبدال العمليات التقليدية إلى عمليات رقمية متطورة، تدعم تنويع الاقتصاد بعيدا عن الاعتماد على الموارد التقليدية (الوادعي، 2023).

وتكمن أهمية الاقتصاد الرقميّ في الجامعات من خلال تطوير منظومة التعليم العالي، إذ يسهم في انتشار نطاق التعليم، وتوسيع دوائر المعرفة عبر المنصّات الرقمية؛ فالجامعات تعتمد على التكنولوجيا الحديثة في التعليم الرقمي، وتتيح فُرصًا تعليمية أكثر تنوعًا؛ مما يعزّز من جودة التعليم عن بُعد؛ لاستفادة أكبر عدد ممكن حول العالم (المحيميد، 2024).

وتتسم علاقة التعليم العالي والاقتصاد الرقمي بالتعقيد، ولكن تساهم في تحقيق تنمية مستدامة لجميع أفراد المجتمع. فالتعليم العالي يقدم تقنيات حديثة من خلال التجارب والبحوث ويعزز من الكفاءات المؤهلة لإنتاج الأفكار الإبداعية لدعم وجود الاقتصاد الرقمي، بينما الاقتصاد الرقمي يدعم العملية التعليمية من خلال توفير الموارد اللازمة لخلق ميزة تنافسية (Geng et al,2023).

ويكتسب الاقتصاد الرقميّ أهمية كبيرة في المجال التعليميّ الجامعيّ؛ إذ يسهم في تطوير البيئة التعليمية، بما ينعكس إيجابًا على جودة التعليم، ومخرجاته، ويقوم الاقتصاد الرقمي على الاستخدام الواسع للتقنيات الحديثة؛ مما يساعد على بناء مؤسسة إلكترونية متطورة، تمتلك القدرة على مواكبة التحول الرقميّ، وتعزيز الابتكار. حيث يعتبر هذا التحول الوصول إلى التعليم المستدام، من خلال تقليل الفجوات الجغرافية وتحسين الكفاءة الاقتصادية.

3.1.2 أهداف الاقتصاد الرقمي:

يركز الاقتصاد الرقمي على توظيف المعرفة والتكنولوجيا لتحسين الكفاءة، وتعزيز الابتكار لدعم عمليات التنمية المستدامة. إذ تتكون الأهداف الرئيسة للاقتصاد الرقمي من:

- يهدف إلى تنمية اقتصادية متنوعة ومستدامة، تدعم الريادة العالمية في القطاعات الواعدة للمستقبل، وإيجاد مزايا تنافسية دولية، لتعزيز الشفافية الفورية للمؤشرات الاقتصادية والمالية لدعم الأمان

الاقتصادي الوطني، حيث أصبح الاقتصاد القائم على التكنولوجيا الرقمية عنصرا أساسيا في صياغة السياسات والاستراتيجيات الأمنية، ليشمل بنية تحتية ذكية ومتصلة، ونشر الثقافات الرقمية لتحسين حياة أفضل، وتأمين فضاء رقمي موثوق (مركز البحوث والمعلومات، 2022).

– ويعد الاقتصاد الرقمي المحرك الأساسي في النهوض بأهداف التنمية المستدامة، وذلك بفصل تسارع إمكانيات التحول الرقمي (Varzaru,2025).

– ويعد الاقتصاد الرقمي أداة تسهم في دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إذ تساعد في تطوير الطاقة المتجددة وإيجاد الحلول التكنولوجية المستدامة، ودعم بناء المدن الذكية، بالإضافة إلى تعزيز أنماط الاستهلاك وتحسين المنتجات الصديقة للبيئة. كما يدعم تطبيق الاقتصاد الدائري للحد من الهدر والانبعاثات، مما يعزز تحقيق التنمية المستدامة. (Rosario&Dias,2023)

– ويمتاز الاقتصاد الرقمي بقدرته على تحفيز الابتكار ودعم المشاريع وتوظيف المعرفة والتكنولوجيا لتحسين الكفاءة الإنتاجية، مما يساعد على تحقيق كفاءة اقتصادية عالية ودعم التنمية المستدامة (عيسى،2025).

– يعزز الاقتصاد الرقمي مبادئ الاقتصاد الإسلامي المتمثل في التنمية الاقتصادية، والحرية الاقتصادية، والضمان الاجتماعي، والوسطية، والعدالة، والتكامل، وذلك من خلال منصات رقمية مخصصة تدعم فكرة الاعتماد على التحولات الرقمية (الوادعي،2023).

– يمكّن الاقتصاد الرقمي التعليم العالي من مسايرة التقدم التقني تماشيًا مع الاتجاهات العالمية في التطورات الرقمية، والاستعداد لتأهيل كوادر بشرية قادرة على تلبية متطلبات سوق العمل، مع تحسين جودة الخدمات التعليمية (المقبل ومحمد، 2023).

ويتضح أن الاقتصاد الرقمي في التعليم الجامعي يعزز من كفاءة جودة المخرجات التعليمية، وخفض التكاليف التشغيلية، مع محاولة تعزيز فرص الوصول العادل إلى التعليم عالي الجودة، مما يساعد في تنمية كوادر بشرية تمتلك قدرة على المنافسة العالمية.

وتتوافق هذه الأهداف مع تطلعات رؤية المملكة 2030، التي تسعى إلى بناء اقتصاد مزدهر قائم على المعرفة والمعلومات والابتكار، وتعزيز مساهمة القطاعات الرقمية في رفع الناتج المحلي الإجمالي، وتطوير الحكومات الرقمية، وقد ساهم ذلك في تمكين الإمكانيات الوطنية ورفع قدرات الموارد البشرية، ليصبح الأمن السيبراني عاملاً مهماً في نمو الاقتصاد الرقمي لحماية أمن الفضاء الرقمي الوطني (تقرير التقدم السنوي لرؤية السعودية 2030، 2025).

4.1.2 مبادئ الاقتصاد الرقميّ:

يتكوّن الاقتصاد الرقميّ حول العالم من سبعة مبادئ، تُشكّل حجر الأساس؛ لتطوير القطاعات الحيوية، وتعزيز دورها في الاستدامة، وتتمثل هذه المبادئ بالتالي:

المبدأ الأول: إنشاء بنية تحتية رقمية ذكيّة، ومترابطة، تتيح التوسع والمشاركة المجتمعية في الاقتصاد الرقميّ، وتعظيم الاستفادة القصوى من البيانات، والمنصات الحكومية الرقمية.

المبدأ الثاني: دعم التطبيقات والتقنيات الناشئة من خلال معرفة استخدامها لخدمة الإنسان، وزيادة مستوى الإنتاجية، مع التركيز على المحتوى المحلّيّ.

المبدأ الثالث: الاستعداد الجيد لوظائف المستقبل من خلال تأهيل الكوادر البشرية، وإيجاد فرص عمل قوية، وتطوير أنماط العمل.

المبدأ الرابع: تنمية الابتكار وتشجيعه، وتوظيف الحلول المستحدثة لخدمة المجتمع، مع دعم البحث العلميّ، وريادة الأعمال.

المبدأ الخامس: نشر الثقافة الرقمية، ورفع مستويات الوعي الفكري باستخدام التقنيات بطريقة فعالة تضمن الجودة.

المبدأ السادس: بناء بيئة رقمية شاملة، وموثوقة من خلال تطوير الأنظمة، والتشريعات، واللوائح المناسبة لتعزيز الأمن السيبرانيّ.

المبدأ السابع: خلق بيئة استثمارية تنافسية جذّابة، تُسهم في تنويع الاقتصاد وأهداف التنمية (مركز البحوث والمعلومات،2020).

وتساعد هذه المبادئ على بناء اقتصاد رقميّ، يعزّز التنمية الاقتصادية في العصر الرقميّ؛ إذ تسعى إلى تطوير البنية الرقمية، وحماية المستخدم، وتعزيز الابتكار والتقدم، وتأهيل الكفاءات الوطنية في هذا المجال الواعد، مع زيادة الموثوقية والأمان، وتوفير منصّات رقميّة، تُسهّل الوصول للخدمات الرقمية (عيسى ،2025).

واستنادًا إلى هذه المبادئ، فإنّ التحول نحو الاقتصاد الرقمي يركّز على توظيف التكنولوجيا الحديثة؛ لتحسين العمليات الرقمية بطريقة تحقق أهداف التنمية المستدامة، وترشيد النفقات الحكومية، بما يعزّز من كفاءة الأداء، ويتّضح إسهام الاقتصاد الرقميّ في تحسين البيئة الجامعية، وتحسين جودة الخدمات التعليمية، ممّا يسهّل الوصول إلى المعلومات، وتمكين الكوادر من إجراء المهامّ بكفاءة عالية، لخلق فرص جديدة للخرجين لعمل لائق ونمو اقتصادي مزدهر.

5.1.2 مكونات الاقتصاد الرقميّ:

يعتمد الاقتصاد الرقمي بشكل رئيسي على التكنولوجيا الرقمية والمعرفة كمحرك أساسي يدفع للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. إذ يتكون من مجموعة من المكونات المتكاملة التي تعمل على تعزيز التنافس وتحقيق الكفاءة والابتكار وهي كالتالي:

أولاً: البنية التحتية الرقمية للاقتصاد الرقمي:

تعتبر البنية التحتية التكنولوجية أهم مكونات الاقتصاد الرقمي، وتشمل الاتصال السريع الناتج عن تقنيات الإنترنت لربط الأفراد والمؤسسات مع بعضها البعض، إذ يعد جوهر الأساس الذي يمكن من خلاله التوسع في الخدمات الرقمية وتحقق الاستدامة الدولية (الزهراء ومراد،2025).

ثانياً: الأعمال والعمليات الإلكترونية للاقتصاد الرقمي:

تساهم الأعمال الإلكترونية بشكلٍ عالٍ في تطوير نظم التعليم العالي ضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال تحويل العمليات الداخلية والخارجية للمؤسسات إلى عمليات رقمية، مما يعزز من رفع الكفاءة التشغيلية ويقلل من التكاليف (Akhmetshin et al,2020).

ثالثاً: رأس المال البشري والمهارات الرقمية:

يعد رأس المال البشري وامتلاكه للمهارات الرقمية الأساس الجوهري لتحقيق التنمية المستدامة، فتطوير قدرات الأفراد التقنية تساعدهم من التفاعل مع الاقتصاد الرقمي، وترفع كفاءتهم في استخدام المنصات الرقمية الحديثة، مما يدعم الإنتاج والابتكار والإبداع التكنولوجي في مختلف القطاعات (الهنائي وآخرون ،2023).

رابعاً: البيانات الرقمية والذكاء الاصطناعي:

تساعد تقنيات البيانات والذكاء الاصطناعي، في التوسع في مفهوم الاقتصاد الرقمي، حيث توفر بيانات ضخمة تمكن المؤسسات من فهم سلوك الأفراد واحتياجاتهم والسعي لتطوير منتجات وخدمات جديدة تتوافق مع تطلعاتهم (Raihan,2024).

خامساً: الإطار التشريعي والتنظيمي:

يضمن أمان واستدامة الاقتصاد الرقمي، إذ يشتمل على منظومة من القوانين واللوائح التي تنظم العمليات الرقمية كدعم التحول الرقمي، وحماية الملكية الفكرية، بما يعزز الثقة ويزيد من كفاءة الأداء، ويحفز الاستثمار في التقنيات الحديثة في جميع القطاعات (عيسى،2025) .

يعد التكامل بين هذه المكونات فرصة للدولة من تحقيق أهدافها، ويفتح آفاق الابتكار والنمو الاقتصادي. ومع تسارع التطورات يصبح من الضروري على الحكومات الاستثمار في هذه المكونات، مع التركيز على بناء قدرات بشرية وإطار تنظيمي مرن يتوافق مع التهديدات التكنولوجية المتسارعة.

ومن هنا يعد التعليم العالي والتدريب الأساس لبناء رأس المال البشري الرقمي، فامتلاكهم للمهارات الرقمية والذكاء الاصطناعي يمكن المؤسسات التعليمية من تخريج أجيال تمتلك القدرة على الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة، وتحقيق فوائد توفر المتطلبات الضرورية لمواجهة التحديات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي.

6.1.2 خصائص الاقتصاد الرقميّ:

يُعد الاقتصاد الرقمي أحد التحولات الاقتصادية الحديثة، إذ يعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا الرقمية والمعرفية كمحرك للتنمية، فقد أبرزت العديد من الدراسات الخصائص الجوهرية التي تميز هذا الاقتصاد عن الاقتصاد التقليدي، ويمكن تلخيص أهم تلك الخصائص على النقاط التالية:

أولاً: يعتمد الاقتصاد الرقمي بصورة قوية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت، حيث تقوم الأنشطة الاقتصادية على توظيف الشبكات الرقمية وتبادل البيانات والمعلومات. ويمثل ذلك امتدادا لتطورات الاقتصاد التقليدي، مما يعزز توظيف التقنيات الرقمية في المجالات المختلفة (الوادعي، 2023).

ثانياً: يتسم الاقتصاد الرقمي بالطابع المعرفي إذ يعد الاقتصاد القائم على المعرفة بديلاً للموارد التقليدية، فقد أصبح يشجع على استثمار التعليم والثروة الفكرية والمعلومات لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي (عيسى،2025) .

ثالثاً: يعتمد على البيانات بشكل رئيسي، إذ تعد هذه البيانات النمط الجديد الذي يحرك الموارد الأساسية للابتكار، وتحسين الخدمات الرقمية، وإنتاج قيمة مضافة، لدعم عمليات اتخاذ القرارات المبنية على معلومات دقيقة ومعطيات فعلية (العجمي،2024).

رابعاً: يعزز النمو الاقتصادي وزيادة التنافس من خلال تطوير الخدمات المقدمة، إذ يحسن كفاءة دور الأداء الاقتصادي عبر استخدام المعلومات في دعم السياسات الاقتصادية (بختة، 2020).

خامساً: يسهم في اندماج الدول في الاقتصاد العالمي، من خلال تسهيل الحصول على معلومات وطرق توظيفها، بما يدعم توسع النشاطات الاقتصادية على المستوى الدولي، وتحسين عملية القرارات الاقتصادية (حسن، 2019).

سادساً: يتميز في قدرته على إحداث تحولات عميقة ومفاجئة من خلال تقنيات ناشئة، تتيح إطلاق نماذج من الأعمال والمنتجات والخدمات الجديدة بشكل متسارع، بالإضافة لخلق فرص عمل جديدة في المجالات التقنية، مع الحرص على تعزيز الاستدامة عبر اقتصاد أكثر كفاءة ومرونة (Rosario,Dias,2023).

ويتضح من خلال الخصائص الست التي تم ذكرها، أهمية الاقتصاد الرقمي إذ لم يعد مجرد أداة تستخدم من أجل التقنية، بل أصبح نموذج اقتصادي معرفي يعتمد بشكل كبير على الابتكار والمعلومات والبيانات كمحرك للنمو وتحقيق التنمية. ومن أبرز ما ذكرته الخصائص دور التعليم في تحقيق هذا التحول. فالاقتصاد الرقمي بطابعة المعرفي والاعتماد المباشر على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجعل الاستثمار في التعليم ليس خيارا فقط، بل ضرورة استراتيجية تدعم اقتصاد الدولة. وبالتالي، فإن أي تطوير في سياسات التعليم العالي بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد الرقمي، سوف يشكل استثمارا ربحي يحقق التنمية المستدامة والتنافس الدولي في زمننا الحالي.

7.1.2متطلبات الاقتصاد الرقميّ:

يطلب بناء الاقتصاد الرقمي المستدام توافر مجموعة متكاملة من المتطلبات الأساسية التي تشمل البيئة التعليمة، ورأس المال البشري، وبيئة تشريعية تنظيمية، وتعزز الابتكار التقني واستخدام الذكاء الاصطناعي بين مختلف القطاعات، وأن عدم توفر هذه المتطلبات سوف يؤدي إلى الحد من قدرة الدولة على المنافسة عالمياً (Qureshi,2023).

إذ تحتاج عملية تطوير الاقتصاد الرقمي إلى العديد من المتطلبات الأخرى التي تساعد في بناء منظومة رقمية متماسكة، من أبرز هذه المتطلبات تقديم تدريب وتعليم جيد وكامل في مجال الاقتصاد الرقمي، مع توفير أفضل التطبيقات؛ لأمان وحماية البيانات، والاهتمام بالتعليم التقنيّ في مجالات الشبكات والأمن السيبراني، وإنشاء الصناعات الإلكترونية؛ لتواكب التكنولوجيا العالمية، مع محاولة تقليل تكاليف الاسترداد؛ مما يخلق فرص عمل جديدة، وتطوير مهارات العاملين في مجال التعليم، لتعزيز الاندماج الرقمي، ورسم خريطة تعاونية بين الجامعات، والقطاع الخاص في مجال البرمجيّات، والاقتصاد الرقميّ، مع مراجعة اللوائح والأنظمة والتشريعات الخاصة بالاقتصاد الرقمي (مركز البحوث والمعلومات،2022).

ويُعدّ السعي لتطوير رأس المال البشري في الجامعات من المتطلبات الجوهرية؛ لنجاح الاقتصاد الرقميّ؛ إذ يطلب تحويل التعليم العالي وفق الاعتماد على العنصر البشري، من خلال إعادة تنظيم العمليات التعليمية وتصميم بيئة تعليمية رقمية شاملة، إذ يستلزم ذلك تطوير البرامج التعليمية والتركيز على المهارات الأساسية الخاصة بالاقتصاد الرقمي، وإنشاء نظام تدريب متطور للعاملين في بيئة رقمية متطورة، مع تعزيز التعليم مدى الحياة والمرونة في مواجهة التغيرات التقنية المفاجأة، مع إعداد متخصصين ذات كفاءة على دعم الاقتصاد الرقمي بفعالية عالية (Akhmetahin et al , 2020).

ولقد قدمت المملكة العربية السعودية بوضوح استراتيجيات تعلميّة ضمن رؤية 2030م؛ لدعم التحوّل نحو الاقتصاد الرقميّ: اشتملت على تفعيل بوابة المستقبل؛ لخلق بيئة تعلّميّة رقمية مبتكرة، وإطلاق النادي العلمي الافتراضيّ؛ لتعزيز مهارات الطلاب في مجالات الجيل الصناعيّ، والرابع، والذكاء الاصطناعيّ، والروبوتات، والبرمجة، إضافة إلى تحقيق جوائز عالمية، ومحلّيّة في المجالات التعليمية، وتقديم المنح الدراسة للجامعات العالمية؛ لتنمية القدرات البشرية، وتقدّم المشروعات البحثية، لتوفير بيئة تعليمية علمية متكاملة، تؤهّل الطلاب للمشاركة في الاقتصاد الرقميّ العالمي (عيسى،2025).

ويتضح من ذلك أن متطلبات الاقتصاد الرقمي تمثل الأساس الجوهري لتحقيق تحول رقمي فعال ومستدام. ويتطلب ذلك الاستثمار في تطوير رأس المال البشري، وتحديث نظم التعليم، وتحسين البيئة التحتية الرقمية، مع الالتزام بالتشريعات التنظيمية، بما يضمن مواكبة التطورات التقنية العالمية. وظهور التجربة السعودية ضمن رؤية 2030 أهمية بالغة على تطوير الكفاءة الرقمية، وتعزز الشراكات بين

الجامعات، مما يسهم في إحداث نقلات نوعية تدعم تفاعل الاقتصاد الرقمي على المستويات المحلية والعالمية.

فمحاولة الالتزام بتلبية هذه المتطلبات بشكل متكامل سيمكن من تحويل التحديات الرقمية إلى فرص حقيقة يمكن استغلالها للنمو الاقتصادي، وإعداد جيل قادر على خلق الابتكار للتنافس، مع تحقيق فرص رقمية تخدم أهداف التنمية المستدامة.

8.1.2 تحديات الاقتصاد الرقميّ:

يُعد الاقتصاد الرقمي أحد أبرز محركات التنمية المستدامة في كثير من الدول، وخاصة في المملكة العربية السعودية، إلا أنه يواجه جملة من التحديات الهيكلية التي تحول دون تحقيق إمكاناته الكاملة، وتظهر التحديات على الشكل التالي:

أولا: نقص التمويل الكافي لاستثمار المشاريع الرقمية يعد من أبرز التحديات أمام التحول نحو الاقتصاد الرقمي، إذ يؤدي زيادة تكاليف البنية التحتية والتقنيات المتطورة إلى ضعف مشاركة الشركات لهذا التحول، الأمر الذي يستدعي تمويل ودعم حكومي مستهدف لتعزيز التكامل الرقمي (القحطاني، 2024).

ثانياً: مقاومة بعض القيادات والكوادر للتغير، إلى جانب نقص الوعي بالأهمية الرقمية للاقتصاد الرقمي، تنتج عقبة في السيطرة على الأساليب التقليدية، التي تبطئ تبني التقنيات الحديثة حتى مع توفر البيئة التحتية رقمية (جنيدي، 2026).

ثالثاً: يعد غياب المهارات الرقمية لدى العاملين عائقاً جوهريا، إذ تظهر فجوة في مهارات القرن الحادي والعشرين، وعدم جاهزية الخريجين لمتطلبات سوق العمل الرقمي، أدى ذلك إلى نقص الكفاءات التي يحتاجها الاقتصاد الرقمي للتطوير (المحيميد، 2024).

رابعاً: يشكل نقص كفاءات الأمن السيبراني تحدياً خطيرا يستلزم الاستثمار في البيئة الرقمية والتدريب، كما تعد تهديدات الأمن السيبراني وحماية البيانات من أخطر التحديات التي قد تسبب خسائر مالية واضحة تمنع الوصول إلى الاقتصاد الرقمي (Alhalafi,Veeraraghavan,2021).

خامساً: تتمثل المشكلات المتكررة للتقنية نتيجة ضعف البنية التحتية الرقمية، وارتفاع تكاليف التحول الرقمي، ومخاوف تتعلق بأمان وخصوصية البيانات تحدياً واضحا للاقتصاد الرقمي (مركز البحوث والمعلومات،2022).

سادساً: تعدد أساليب القياس للاقتصاد الرقمي، إلى جانب محدودية البيانات والمعلومات وأدوات القياس بين الدول، تحدياً منهجياً يعوق دقة القياس الفعلي، كما أن المؤشرات التقليدية لا تعكس طبيعة الأنشطة الرقمية، مما يهدد تقييم الأداء ويؤثر بشكل مباشر على تحقيق أهداف التنمية (Oloyede et al,2023).

ويتطلب لمواجهة هذه التحديات استراتيجيات تضمن التمويل للطوير وتنمية القدرات العقلية لرفع مستوى وعي الافراد للابتكار وحماية البيانات والمعلومات وتحسين أدوات قياس فعالة. فإسهام جهود المملكة والجامعات في اكتساب أفرادها الخبرات وامتلاك المهارات التي تدفعهم نحو تحقيق استدامة، من ذلك ما أضافته الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة من إدراج مقرر الذكاء الاصطناعي كمطلب جامعي مهم ابتداء من عام 1447 هـ، من أجل التغلب على العقبات والتحولات الرقمية ومواكبة تطلعات المستقبل ودعم رؤية المملكة 2023، بما يسهم في استهداف التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: أهداف التنمية المستدامة:

حققت المملكة العربية السعودية تقدما ملموسا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وظهر ذلك خلال رؤية المملكة2030.حيث جمعت بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومنذ إطلاقة الرؤية سعت إلى إحداث تغيرات شاملة ومستدامة، تركز على بناء مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح، مع الالتزام بترسيخ مبدأ الاستدامة كأساس جوهري في مواجهة التحديات التنموية العالمية. (التقرير السنوي لرؤية المملكة2030، 2025).

ويعدّ التعليم العالي أهم خطوة في بناء النظام التعليمي بما يواكب التطورات العالميّة، من خلال البحوث العلمية، لرفع مستوى التميز الأكاديميّ، والمجتمعيّ؛ مع التركيز على دمج مبادئ الاستدامة لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

1.2.2 تعريف التنمية المستدامة:

تُعرَّف أنّها التنمية المتوازنة التي تقوم بأشياء مختلفة في المجتمع؛ للتأكد من أنّ كلّ فرد لديه ما يحتاج إليه، وهذا يساعد على تحقيق أقصى استفادة من الأشخاص والأشياء التي لدينا؛ لجعل المجتمع أفضل؛ ليساعد جميع أفراد المجتمع على أن يكونوا سعداء، وبصحة جيدة (القحطاني،2025).

كذلك تعرف أنها تلك العملية التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين الأنظمة البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تضمن البقاء للأجيال الحالية دون الإخلال بحقوق الأجيال الآتية، فهي تركز على العنصر البشري وتسعى إلى تحقيق الرفاهية الدائمة والمستمرة (بورحلة واخرون، 2023).

وتُعرَّف –أيضاً – بأنّها التغيّر الإيجابي الذي تُحدِثه الجامعة في المجالات التعليمية، والاجتماعية، والثقافية، والإدارية، والاقتصادية، والصحية، والبيئية بما يحقّق احتياجات الحاضر دون الإضرار والإسراف بمتطلبات المستقبل (الزهراني والجهني،2020).

كما تعبر عن نهج تنموي يسعى للوصول إلى التوازن بين النمو الاقتصادي، والرفاهية المجتمعية، والحفاظ على البيئية، مما تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون الإسراف بحاجات الأجيال القادمة، وضمان الاستخدام العادل للموارد الطبيعية (القب،2025).

ومن خلال ذلك يتضح أن التنمية المستدامة تتوافق في جوهرها كعملية متوازنة، وتركز بشكل أساسي على العنصر البشري وحماية حقوق الأجيال القادمة؛ ويتعيّن على الجامعات التركيزُ على مهارات الأفراد، والإسهام في تشكيل مجتمع قادر على مواجهة التحولات الطارئة.

2.2.2 أهمية التنمية المستدامة:

تبرز أهمية التنمية في تحقيق التوازن بين احتياجات الأفراد، والموارد المتاحة؛ إذ تضمن حياة جيدة للحاضر دون الضرر بحقوق أفراد المستقبل، ولا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون الاهتمام بتنمية البشر من خلال تحسين حياتهم، ورفع مستواهم دائمًا (أحمد،2024).

وتكمن الأهمية الأساسية في قدرة دمج أبعاد التنمية المستدامة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث تساهم في الارتقاء بجودة حياة أفضل، وذلك من خلال دعم القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة، والتوسع في الوصول إلى الخدمات الضرورية، التي تؤدي إلى توازن وتحسين مؤشرات الاقتصاد الرقمي (عيسى، 2025).

فالتنمية المستدامة في الاقتصاد قائمة على التطور والمعرفة، واستخدام التكنولوجيا، لزيادة التقدم وخدمة المجتمع، فتحسن من الدخل الحقيقي للأفراد، وتزيد من الناتج المحلي الإجمالي للقضاء على الفقر وتحقيق العدالة والرفاهية للجميع (الباروجي،2025)

لذلك يأتي دور الجامعات في تحقيق ذلك من خلال تمكين التعليم، والبحث العلميّ، وخدمة المجتمع، وهو ما جعلها عنصرًا أساسيًّا في دفع التنمية. ومع التحوّلات السريعة للاقتصاد والتكنولوجيا الحديثة؛ أصبحت الجامعات مطالبة بتوظيف القدرات العلمية البشرية لخدمات التنمية في الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وإنتاج المعرفة، وطريقة تطبيقها، وتأهيل القوى العاملة بمهارات عالية، والمشاركة المجتمعية فكلها عوامل تَحُدُّ من الفقر، ورفع مستوى المعيشة (راجح،2025).

ولتحقيق التنمية المستدامة؛ يهدف التعليم العالي إلى إعداد كوادر بشرية، لديها القدرة الكافية على مواجهة التحديات، وتمكينهم من الدخول لسوق العمل، وبناء مجتمعات تتسم بالمرونة، والتكيّف مع الظروف المحيطة؛ ممّا يساعد على تحقيق نمو اقتصادي يتصف بالتوازن بين الأهداف والغايات المراد تحقيقها من أجل الرفاهية.

3.2.2 أهداف التنمية المستدامة:

في يوم (25) سبتمبر من عام (2015) اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لسنة 2030، والتي تضمنت (17) هدفاً رئيسياً و (169) هدفاً فرعياً، إذ تعد هذه الأهداف الإطار الرئيسي والمرجعي العالمي للتنمية، وتهدف إلى تحقيق أفضل حياة للإفراد من خلال القضاء على الفقر والجوع، وضمان الصحة والتعليم والتدريب الجيد، والمساواة بين الجنسين، وتوفير المياه

والطاقة الدائمة، والتصدي لتقلبات المناخ، وبناء مجتمعات سليمة، مع تعزيز الشراكات العالمية (اليونسكو،2017).

وتسهم الجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كما أشار إليها راجح (2025): من خلال دراسة احتياجات المجتمع وإعداد الكوادر المؤهلة وتعزيز المشاركة المجتمعية لدعم التنمية المستدامة، وتوظيف البحوث العلمية والابتكار والتعاون المجتمعي في إيجاد حلول مستدامة للأمن الغذائي الجيد، ونشر الوعي الصحي وتطوير البرامج التعليمية والصحية. كما تسهم في تعزيز جودة التعليم ودعم الحرية الأكاديمية وتشجيع البحث العلمي ونشر المعرفة، وإتاحة فرص التعليم والتمكين للجميع وتعزيز الوعي بالمشاركة المجتمعية الفاعلة، إلى جانب نشر الوعي بأهمية المحافظة على الموارد المائية والبيئية وترشيد استخدامها، ودعم البحوث والدراسات والشراكات التي تسهم في تطوير حلول الطاقة المستدامة.

وتركّز التنمية المستدامة على بناء قدرات عقلية لدى أجيال المجتمع؛ لتكون قادرة على الحفاظ على حياة جميع سكّانها، ورفاهيتهم، من خلال إعداد مواطن قادر على الإسهام في حلّ مشكلات مجتمعه؛ من أجل الوصول إلى تنمية مستدامة، تليق بهم (سالم،2025). كما تشكّل أهداف التنمية المستدامة توازنًا في حياة الأفراد من خلال بناء مجتمعات سليمة مستدامة، وتهدف إلى تعزيز الشراكات العالمية، وتنشط آليّات، تضمن تحقيق استدامة التنمية الفعالة تضمن حقوق الأفراد البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

4.2.2 مبادئ التنمية المستدامة:

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تضمن تحقيق التوازن بين احتياجات الحاضر، والمحافظة على احتياجات المستقبل، وتشمل هذه المبادئ كما أشار إليها أحمد وآخرون (2021):

– التوازن بين التنمية، والبيئة: إشباع احتياجات الأفراد، دون الإضرار بالموارد الطبيعية، مما يضمن التوزيع المتكافئ لجميع الأجيال بصورة مستدامة.

– التخطيط السليم: الاعتماد على البيانات، لتحقيق توازن الاحتياجات مع الإمكانات المتوفرة.

– المشاركة الشعبية: إشراك جميع أفراد المجتمع في التخطيط والتنفيذ من أجل التنمية مما يعزز الكفاءة ويحقق الاستدامة.

– التضامن: أهمية ضمان حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية في استخدام الموارد الطبيعية، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي والاستدامة الدائمة.

– العدالة الاجتماعية: ضمان تحقيق المساواة في توزيع الموارد الطبيعية والخدمات وتكافؤ الفرص، مما يرفع مستوى رفاهية المجتمع دون الإضرار بالأجيال القادمة.

– الوعي البيئي والتنسيق والتعاون: يقوم على نشر ثقافة الوعي البيئي، وترسيخ القيم المرتبطة بالمحافظة على ترشيد الاستهلاك الواعي، وتعزيز التنسيق والتعاون بين المؤسسات، وبناء سياسات تتكامل مع الجهود الحكومية والمجتمعية.

وتؤكد هذه المبادئ على ضرورة إعادة النظر في سياسات التعليم واستراتيجياته؛ لضمان حقّ الجميع، وخصوصًا الفئات المحرومة؛ بسبب المعيشة، فتحقيق العدالة في التعليم المستمرّ مدى الحياة من أجل تنمية مستدامة شاملة للجميع (سالم،2025).

وللجامعات دور مُهمّ في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة؛ إذ تسهم في إعداد كوادر مؤهّلة، وقادرة على نشر الوعي، وتشجيع البحث، والابتكار، ونقل الخبرات العلمية التي تساعد على مواجهة التحديات التي تعوق من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5.2.2 أبعاد التنمية المستدامة:

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من الأبعاد المتشابكة التي تكمل بعضها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويمكن عرضها كما أشارت إليها الدراسات على النحو التالي:

أولاً: البعد الاقتصادي:

حيث يضمن استعمال الأدوات الاقتصادية من أجل الحفاظ على البيئية، وتعزيز الإنتاج النظيف، ودعم الاستثمارات مع المسؤولية والعدل في توزيع الموارد المتوفرة، مع دعم التجارة دولياً لتعزيز رفاهية عالية (بورحلة واخرون ،2023). كما أشارت دراسة أحمد (2024): إلى محاولة إجراء تخفيض مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية بحيث يحقق الكفاءة واستدامتها الموارد.

ثانياً: البعد البيئي:

يشمل هذه البعد الحد من التلوث البيئي، والتوسع في استخدامات الطاقة المتجددة، مع الحفاظ على تتنوع البيولوجي من الانقراض، وحماية المناخ لمنع إحداث ضرر قد يؤثر على الأجيال القادمة (بورحلة واخرون، 2023). كما أشار أحمد (2024) إلى. أن هذه البعد يهتم في إدارة الموارد الطبيعية بشكل رشيد، وحماية العناصر البيئة مثل المال والهواء والتربة، مع محاولة مكافحة الثلوث والمحافظة على التوزان البيئي.

ثالثاً: البعد الاجتماعي:

يضمن تحقيق العدالة بين الأفراد الحاليين والأجيال القادمة، ومحاولة تقليص الفجوات بين الدول، وسعي لتحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني، إضافة إلى الاستخدام الأمثل في استخدام الموارد البشرية لضمان تحسين رفاهية المجتمع والاستثمار في رأس المال البشري (بورحلة واخرون،2023). كما أكدت دراسة أحمد (2024): على تحسين الخدمات المقدمة مثل التعليم

والصحة، مع التأكيد على المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات التنموية، حيث يعد الإنسان هو المحرك الأساسي للتنمية والاستدامة.

ويتضح من ذلك أن الأبعاد الاقتصادية والبيئة والاجتماعية للتنمية تمثل منظومة متكاملة لا يمكن فصلها عن بعض، فإن عدم مراعاة هذه الأبعاد قد يؤدي إلى عدم تحقيق التنمية المستدامة بالشكل المطلوب.

رابعاً: البعد التكنلوجي:

يتطلب هذا البعد استخدام التكنولوجيا للحفاظ على الموارد الطبيعية، من خلال تقديم تكنولوجيا مبتكرة تعزز من ترشيد الاستهلاك، وتضمن تحقيق التوزان بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (العمري والصانع،2026). كذلك أشارت دراسة أحمد (2024): إلى أن النحول نحو التكنولوجيا يساعد على تفادي حدوث الأخطاء المتكررة والتلوث البيئي الذي حدث في الماضي.

يتضح من ذلك أن للجامعات دورا مهما في نشر الوعي بأهمية الاستدامة في تحقيق التكامل بين هذا الأبعاد لتحقيق التوزان، مما يعزز قدرتها على مواجهة التحديات وتحقيق التنمية للأجيال الحالية والقادمة.

6.2.2 خصائص التنمية المستدامة:

تمتاز التنمية المستدامة بمجموعة من الخصائص التي تجعل منها الأساس الذي يوجه الإجراءات والاستراتيجيات نحو أهداف التنمية المستدامة، وأشار أبو النصر (2025) لمجموعة من الخصائص على النحو التالي:

– تتميز في بعدها الزمني، حيث تقدم رؤية مستقبلية تعتمد على التخطيط الاستراتيجي طويل الأجل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

– تهتم في تلبية احتياجات المجتمع، لتحسين المستوى المعيشي، إذ يعد محور العملية التنموية.

–تهدف إلى الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية من خلال الاستهلاك الرشيد، والحد من التلوث، بما يضمن حقوق الأجيال القادمة.

– تسعى إلى تحقيق أبعاد الاستدامة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والتكنولوجية.

–التأكيد على أهمية المشاركة والتعاون بين الجهات المختلفة، بما يحقق مشروعات التنمية المطلوبة وتحقيق الأهداف المرجوة للوصول للاستدامة.

التزام الجامعات بمثل هذه الخصائص يعزز دورها في بناء مجتمع تنموي، يحقق التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، لمواكبة متطلبات الحاضر مع الحفاظ على متطلبات المستقبل.

7.2.2 متطلبات التنمية المستدامة:

ليست متطلبات التنمية المستدامة خططًا مؤقتة فقط، بل هي رؤية طويلة المدى، تهدف إلى تحقيق جودة أفضل للأجيال الحالية، والقادمة، ولتحقيق ذلك؛ يجب تعزيز التركيز على تنمية اقتصادية رشيدة؛ لدعم النموّ، وتقليل الفقر، مع المحافظة على البيئة؛ لتحقيق ضمان استدامة الموارد، وتتطلب التنمية المستدامة تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية، وتقوية الشراكات المحليّة، والدولية لتحيق الأهداف التشاركية، والاهتمام بالتنمية البشرية في المجتمع من خلال تعليمهم، وتقديم الخدمات الصحية، وبناء قدراتهم الفكرية، ومن الضروريّ: ترشيدُ استهلاك الثروات، والموارد؛ لضمان استدامتها للأجيال القادمة (قشطي،2023).

وتتمثل أهم متطلبات التنمية المستدامة في ضرورة تغيير الفكر الإنساني بحيث يتجه إلى تبني نماذج تنموية تتوافق مع البيئة، مع التوزان في ترشيد الموارد، وتعزيز تنمية رأس المال البشري بصفته العنصر الأهم في دعم الاستدامة. وفي ظل ذلك تأتي التحولات المتسارعة في مجال الاتصالات والتقنيات الرقمية والعولمة، مع زيادة الوعي بالقضايا البيئية، مما يستوجب وضع استراتيجيات مستقبلية تضمن التوزيع العادل للموارد، مع تقليص الفجوات الرقمية، وتعزيز القدرات الابتكارية والمادية للدول الأقل نمو اقتصادي والحفاظ على مواردها الطبيعية (أحمد وآخرون،2021) .

وتتنوع المتطلبات التي تخدم التنمية المستدامة حيث تتطلب تحسين التعليم وإعادة توجيه البرامج التعليمية التي تضمن تزايد المعرفة وامتلاك المهارات والقيم المتعلقة بالتنمية، مع تطوير الوعي والإدراك نحو مفهوم الاستدامة الدائمة لضمن اكتساب الأفراد القدرة على المشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والحرص على تدريب الأفراد من خلال تقديم البرامج في جميع القطاعات للمشاركة في الاستدامة على المستوى المحلي والعالمي (أحمد، 2024،).

ويعد تطوير راس المال البشري من أهم المتطلبات التي تسعى الجامعات إلى تحقيقه لنجاح أهداف التنمية المستدامة. إذ تعد الجامعة ذات أهمية في تعليم الأجيال القادمة، ويستلزم ذلك تطوير العمليات التعليمية وتصميم بيئة مستدامة، مع التركيز على المهارات الأساسية، وإنشاء نظام تدريب متطور للعاملين في البيئية الجامعية وتمكينهم من مواجهة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الطارئة (القحطاني،2025).

ويتبين أنه بدون تأهيل الكوادر، وتحسين جودة التعليم والتدريب؛ مع تعزيز الشراكات، لا يمكن للجامعات تحقيق تنمية مستدامة، لنقل المعارف، والخبرات؛ لإعداد جيل، يتمتّع بقدرات فكرية ابتكارية تتوافق مع التغيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة.

8.2.2 تحديات التنمية المستدامة:

يواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة العديد من التحديات التي تحول دون الوصول إلى النتائج المطلوبة. ويمكن تصنيف هذه التحديات وفقاً لما أشار إليه قشطي (2023):

أولاً: التحديات الاجتماعية والاقتصادية:

القصور الحاصل في التعليم والتدريب، والظروف الاقتصادية غير موائمة، ومحدودية الدعم المالي، كما يسهم انتشار الفقر وارتفاع تكاليف الواردات وندرة الموارد في تعقيد مشكلة الاستدامة، بالإضافة إلى انخفاض مستويات الدخل.

ثانياً: التحديات السياسية:

تشمل صياغة سياسات داخلية وخارجية بصورة تؤثر سلباً على التنمية، إلى جانب عدم الاستقرار السياسي، مع حدوث تغيرات مفاجئة في السياسات العامة، مما يؤدي إلى نقص في تنفيذ البرامج والأنشطة الداعمة للتنمية المستدامة.

ثالثاً: التحديات الأمنية:

تتمثل في عدم الاستقرار الأمني، مما يؤدي إلى انعكاسات سلبية تؤثر على الأمان الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

رابعاً: التحديات التكنولوجية:

تعود إلى نقص تطبيق التقنيات الحديثة لإدارة الموارد الطبيعية بكفاءة عالية، مما يحدّ من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعات العديد من التحدّيات التي تؤثّر على تحقيقها بشكل جيد ومنها –كما أشار الباروجي (2025) وصنف هذه التحديات إلى ثلاث فئات كالتالي:

- **التحديات التقنية:**

تعد البنية التحتية التقنية من أهم التحديات، حيث تعاني الجامعات من الأنظمة القديمة وضعف التكامل، إضافة إلى انخفاض كفاءة الشبكات ومحدودية الخدمات السحابية، وقصور تطبيق المعايير الأمنية. مما يضعف التعليم الإلكتروني ويزيد الفجوات التعليمية. كما يعد الأمن السيبراني تهديداً جوهرياً، حيث يهدف إلى تزايد الهجمات الإلكترونية لسرقة البيانات، مما يستوجب تطوير أنظمة متقدمة عالية الأمان، وتدريب الأفراد على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لكشف التهديدات وسرعة الاستجابة لها.

- **التحديات البشرية والتدريبية:**

تواجه الجامعات تحديات بشرية تؤثر على الموظفين وأعضاء هيئة التدريس ومقاومتهم للتغير، نتيجة التمسك والسيطرة على الأساليب التقليدية وضعف الوعي بأهمية التطور التقني، إلى جانب غياب الثقافة والدور القيادي الرقمي الفعال. كما يعاني بعض القياديين وأعضاء هيئة التدريس والطلاب من ضعف المهارات الرقمية، مما يعد تهديدا أمام استخدام التقنيات الحديثة بكفاءة، ويعد رفع وتنمية هذه

المهارات من أبرز الأولويات الاستراتيجية والوطنية في إطار رؤية 2030 لضمان جودة التعليم وقدرة الجامعة على مواجهة التغيرات المستقبلية.

- **التحديات الإدارية والتمويلية:**

تمثل التحديات الإدارية والتنظيمية عقبة أمام التحولات الرقمية، وذلك بسبب قصور القيادة الرقمية الفعالة وغياب الحوكمة الاستراتيجية المتكاملة، مما يؤدي إلى تشتت الجهود وتضارب الصلاحيات. كما تسهم التعقيدات البيروقراطية في إجراءات الشراء الإلكتروني والتعاقدات. أما التحدي الأخطر فيتمثل في ارتفاع تكاليف الاستثمار في التقنيات الرقمية المتجددة، إذ يعد التمويل غير المستقر أحد أبرز العقبات التي تواجه أغلب المؤسسات التعليمية، الأمر الذي يؤدي إلى إبطاء خطط التطور الرقمي وانخفاض مستوى جودة الخدمات، مما يتطلب وضع استراتيجيات تمويلية فعالة ومستدامة.

تشكل هذه التحديات عقبة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030خصوصاً في التعليم العالي، مما يؤثر على جودة التعليم وقوة تنافسها بين الجامعات. لذلك لابد من تجاوز هذه التحديات من خلال استراتيجيات متكاملة وواضحة، مدعومة بإدارة قيادية فعالة، لتمكين الجامعات في بناء منظومة تعليمية قادر على مواجهة التهديدات المستقبلية.

المبحث الثالث: الاقتصاد الرقمي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

يساعد الاقتصاد الرقميّ على تنمية مهارات الأفراد من خلال تقديم تعليم جيّد، وتقنيات حديثة، تمكّنهم من مواكبة العالم الخارجيّ، ودعم الابتكار، ويحفّز على الإبداع؛ لحماية المجتمع من الفقر، والقضاء على الأمية التقنية.

ويحسّن الاقتصاد الرقميّ جودة الخدمات؛ ممّا يسهم في التنمية المستدامة، وتقديم جهود عظيمة في تحسين جوانب الحياة الاقتصادية، والتعليمية، والاجتماعية، والبيئية، والصحية للمجتمع.

1.3.2 مساهمة الاقتصاد الرقمي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

يساهم الاقتصاد الرقمي في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال استخدام التقنيات الحديثة، ورفع كفاءة الموارد المتاحة، وأبرز هذه المساهمات كما ذكرها القب (2025):

- الحد من الفقر: من خلال توفير المهارات الرقمية لأفراد المجتمع، مما يحسن من فرصة الحصول على عمل، كذلك يساعد على وصول المؤسسات إلى أسواق أكبر من خلال المنصات الرقمية مما يرفع مستوى النمو الاقتصادي لتخفيف معدلات الفقر إلى أقل درجة.
- رفع الناتج المحلي الإجمالي: إذ يعد هو المؤشر الرئيسي لقياس النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، فالاقتصاد الرقمي يزيد من الإنتاجية، ويشجع على الابتكار، ويحسن من العمليات الاقتصادية، مما يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي.

يتضح من خلال ذلك أن الاقتصاد الرقمي له مساهمة كبير على فعالية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فمحاولة تقليل الفقر، ورفع الناتج المحلي الإجمالي يعزز من تحقيق تنمية متوازنة مستدامة.

2.3.2 دور الاقتصاد الرقميّ؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

شهد الاقتصاد الرقمي اهتمام واسع على المستوى المحلي والعالمي، نتيجة التطور في التقنيات الحديثة والمعلومات مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والإنترنت، الأمر الذي أدى إلى رفع كفاءة القطاعات الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أظهرت التجارب الدولية نجاح توظيف الاقتصاد الرقمي لتحقيق التنمية المستدامة، مما يؤكد على إمكانية الاستفادة القصوى من هذه التجارب وتعميمها (مهدي وآخرون،2025).

يقدّم الاقتصاد الرقميّ دورًا مُهمًّا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال الاستفادة الكاملة من الخدمات والتقنيات الرقمية في دعم المؤسسات التنموية. إذ يعمل على تمكين الأفراد، وتحسين مستوى المعيشة؛ ممّا ينعكس إيجاباً على الحدّ من الفقر، وتوفّير الحلول التكنولوجية؛ لتقليل الاستهلاك، والقضاء على الجوع. ويسهم الاقتصاد الرقمي في تعليم الشباب وتأهيلهم بالمهارات الرقمية بما يتفق مع متطلبات سوق العمل في المستقبل، الأمر الذي يزيد من فرص التوظيف. كما يشجع على مبدأ المساواة بين الجنسين، من خلال توافق الفرص التكنولوجية وتقليص الفجوة الرقمية للفئات المحرومة. ويدعم الاقتصاد الرقميّ بيئة ريادة الأعمال، وخلق فرص عمل جديدة؛ لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. كما يعزّز تكنولوجيا التصنيع، وتشجيع الابتكار، مع اعتماد أساليب إنتاج واستهلاك تكون أكثر استدامة في مختلف المجالات. وتساعد الحوكمة الإلكترونية في تحسين العلاقة بين أفراد الدولة، وكفاءة الخدمات العامة المقدمة للجميع. كما تسهم الشراكات الرقمية في توصيل الإنترنت لجميع المناطق، وتشجيع الاستثمار وتقوّي البيئة التحتية الرقمية بما يحقق التنمية الشاملة (منشاوي ،2024).

يقوم الاقتصاد الرقمي على المعرفة الرقمية، والتطوّرات؛ ممّا يسهم إسهامًا كبيرًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال توظيف التقنيات الحديثة والمعلومات والاتصالات من أجل خدمة مختلف القطاعات، كما يؤدي إلى التوسع في المعاملات الاقتصادية، بما يسمح بتجاوز الحدود الجغرافية. مما ينعكس على كفاءة الاقتصاد القومي وتحسين مؤشرات الأداء الكلي وتحقيق أبعاد التنمية (يوسف،2024).

ويعد تعليم المهارات الرقمية خطوة أساسية نحو تحقيق التنمية المستدامة وتقليل البطالة في الاقتصاد الرقمي، حيث يتطلب كفاءة رقمية عالية من القوى العاملة بسبب التحولات التكنولوجية، فدور المؤسسات التعليمية في مواجهة الفجوة الرقمية وتطوير المناهج بانتظام يخلق نوعا من الاستدامة لتحقيق تطلعات رؤية 2030 (Ebom-Jebose,2025).

من هنا يتضح أن الاقتصاد الرقمي ليس مجرد أداة تقنية، بل عنصر جوهري قويّ، يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال تطوير المجتمع، والحدّ من الفقر عبر التعلم والتدريب والرعاية، بالإضافة إلى تعزيز النمو الاقتصاديّ بطريقة تضمن كافة الرفاهية والاستدامة.

3.3.2 دور القيادات الأكاديمية في تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

يعد دور القيادات الأكاديمية المحرك الأساسي لمؤسسات التعليم العالي من أجل التحولات الرقمية لتحقيق التنمية، إذ لا يقتصر توظيفها الإشراف الإداري التقليدي، بل يمتد إلى القيادة الرقمية التي تتوافق مع الاستراتيجيات والقدرة على التأقلم مع التغيير في بيئة رقمية معقدة. حيث أكدت دراسة المريخي (2021) أن استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في التعليم العالي أهم المتطلبات بالنسبة للقيادات، بسبب التغيرات الحاصلة في الوقت الحالي مما جعل من الاقتصاد الرقمي أولوية استراتيجية لاغتنام الفرصة المتاحة.

يمثل امتلاك القيادات لمهارات الإلمام الرقمي من المتطلبات الجوهرية التي تعزز من استخدام التقنيات في برامج العملية التعليمية، بحيث يكونون قادرين على استخدامها وفهمها لتحسين جودة النتائج، ومع أن المبادرات للإلمام الرقمي جارية إلا أنه لا يزال هناك المزيد من الجهود لتوسيع مفهوم ونطاق الكفاءة الرقمية (Altassan,2025).

ولذلك يتضح أن القيادات الأكاديمية لها تأثيرات على المستوى الجامعي مما يحسن جودة التعليم ويبني ثقافة التغير والابتكار داخل الجامعة. كذلك تؤثر على مستوى أهداف التنمية المستدامة حيث تحسن من النمو الاقتصادي والبنية التحتية التقنية.

4.3.2 تأثير الاقتصاد الرقميّ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

يعزّز الاقتصاد الرقميّ التعاون، وتبادل المعرفة بين القطاعات؛ إذ أحدثت المنصات الرقمية ثورة في التعاون، وتبادل المعرفة، فقد أتاحت مبادرات البيانات المفتوحة بين المنصات الإلكترونية بين الشركات، والحكومات، والمجتمع المدنيّ تبادل المعلومات والمعرفة بسهولة؛ ممّا عزّز الابتكار، وأسرع وتيرة العمل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (Akhmedova,2023).

ويساعد الاقتصاد الرقمي -أيضًا- في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التنويع في الاقتصاد، وتحسين إدارة الموارد، والارتقاء بجودة حياة الأفراد، وتؤثّر التقنيات تأثيرًا مباشرًا على التنمية المستدامة، وتسهم خوارزميات الذكاء الاصطناعي في تطوير العمليات، وتحسين القرارات؛ ممّا يدعم الممارسات المستدامة، وتعزّز التقنيات القدرة على دعم التنمية عبر تعزيز الابتكار والنمو الاقتصاديّ؛ ممّا يمهّد بناء عالم أكثر عدالة، وازدهارًا (Raihan, 2024).

ويؤثّر الاقتصاد الرقمي في أهداف التنمية المستدامة من جانبين: اقتصاديّ، واجتماعيّ؛ إذ يخلق فرص عمل للأفراد، ويدعم الشركات الناشئة، ويطوّر المهارات، والمعارف الرقمية لحديثي التخرّج، ويساعد على الوصول للخدمات الأساسية بما فيها التعليم؛ ممّا يحسّن جودة التعليم، ويرفع كفاءة العملية التعليمية (منشاوى،2024).

وتستطيع الجامعات رفع مستوى التنمية المستدامة من خلال تطبيق التحوّل نحو الاقتصاد الرقميّ، وذلك عبر تدريب المستخدمين وتعليمهم على التكنولوجيا الحديثة، والاهتمام بالنواحي التعليمية من خلال توفير بيئة تحتية رقمية ملائمة لمختلف المتعلمين، ومستواهم التعليميّ ويشمل تدريب الكوادر الأكاديمية وتنميتهم من استخدام التقنيات الرقمية، وتطبيقها بكفاءة عالية؛ ممّا يسهم في جودة التعليم، ويدعم التنمية المستدامة (محمد، مبارز،2023).وتستمرّ الجامعات في تقديم الدعم والتدريب لاستخدام التقنيات الحديثة؛ لضمان مدى فعالية العملية التعليمية، وتحقيق متطلبات التقدم الرقمي في خدمة التنمية المستدامة (الحربي،2025).

يتّضح ممّا سبق أن الاقتصاد الرقمي نقطة مهمّة؛ لتعزيز التنمية المستدامة على جميع المستويات، فهو يسهم في تطوير مهارات الأفراد، وتحسين التعليم؛ مما يدعم الجامعات من تخريج كوادر مؤهّلة وقادرة على دفع عجلة التنمية المستدامة على الصعيد الوطنيّ والعالمي.

5.3.2 متطلبات الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

يعد الاقتصاد الرقمي من أهم متطلبات الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة، لذلك تتمثل تلك المتطلبات في نقاط كما أشار إليها محمود (2022):

أولاً: بناء استراتيجيات رقمية تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز التشارك بين الحكومة والجامعات والمراكز البحثية والقطاع الخاص. ليشمل ضمان عدالة الجهود الوطنية لدعم الاقتصاد الرقمي.

ثانياً: زيادة التمويل الموجه للاقتصاد الرقمي لدعم البحوث العلمية ومواكبة التطورات التكنولوجية، مما يعزز من إنشاء مشروعات ابتكارية لتحقيق أهداف التنمية الاستدامة.

ثالثاً: بناء القدرات الرقمية لأفراد المجتمع، عبر تطوير التعليم الرقمي، بما يعزز من فرص دخولهم سوق العمل، ويلبي متطلبات الاقتصاد الرقمي.

رابعاً: نشر التكنولوجيا مع تطوير البنية التحتية الرقمية، وتوفير خدمة الانترنت بتكلفة مناسبة، للحد من الفجوة الرقمية، وضمان تحقيق عدالة الوصول إلى الخدمات الرقمية لجميع أفراد المجتمع.

خامساً: تعزيز التعاون والمشاركة بين الجهات المختلفة لتبادل الخبرات والبحث العلمي، والتطوير التكنولوجي، لتفعيل الاقتصاد الرقمي لتسريع تنفيذ المشروعات التنموية.

سادساً: إنشاء مؤشرات لقياس مستوى التحول الرقمي، وتوفير بيانات ومعلومات دقيقة لدعم التخطيط واتخاذ القرارات، وهو أحد أهم متطلبات نجاح الاقتصاد الرقمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومن هنا يتضح أن محاولة الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الرقمي يتطلب تهيئة البيئة التحتية الرقمية، والتشجيع على الابتكار، وتنمية المهارات البشرية، مع تقديم الدعم والتعاون البحثي، مع تطوير أنظمة القياس لتقييم التقدم الفعلي مما يعزز من أثر الاقتصاد الرقمي، ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

6.3.2 تحدّيات الاقتصاد الرقميّ التي تحدّ من تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

يواجه الاقتصاد الرقميّ تحدّيات، تحدّ من تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ فتشمل الفجوات الرقمية، وضعف البنية التحتية الرقمية، ومحدودية الإبداع والابتكار، ويمكن تحديد التحدّيات كما ذكرها منشاوي (2024) ومنها:

- استخدام محدود للإنترنت بين بعض الفئات؛ مما يدلّ على وجود فجوة رقمية كبيرة بينهم.
- ضعف القدرة الاستيعابية أدّى إلى عدم التشجيع على الابتكار؛ مما جعل بعض الدول مستهلكة للتقنيات، وليس منتجة.
- افتقار بعض الدول إلى الإنترنت، أو ضعف البنية التحتية؛ مما يحدّ من تقديم الخدمات الرقمية.
- ضعف عدد الباحثين؛ لتقليل نفقات البحث والتطوير رغم وجود خطط وطنية؛ للتنمية.
- محدودية الدعم الماليّ، والإداري للأفكار الناشئة مما يعوق أفراد المجتمع.
- محدودية نقل التقنيات، وضعف القدرة الاستيعابية.
- الجرائم الإلكترونية تشكّل تهديدًا خطيرًا على الاقتصاد الرقميّ، وتعرض البيانات للخطر.

فمحاولة التغلب على هذه التهديدات التي قد تواجه الاقتصاد الرقميّ من خلال تدعم الفرص، وتحسّن جودة الحياة؛ وتقليل الفجوات، وتحقيق الاستفادة الكاملة؛ من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي تعزز من رفاهية المجتمع.

ثانياً: الدراسات السابقة:

تمهيد

يتناول هذا الجزء عرضاً متسلسلاً ومتكاملاً للدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، مرتبة من الأقدم إلى الأحدث. شملت الدراسات مجموعة متنوعة من المناهج والمجتمعات البحثية وأدوات التحليل التي أسهمت في تعميق الفهم حول متطلبات الاقتصاد الرقمي من أجل تحقيق أهداف التنمية

المستدامة. ويُختتم الجزء بتعليق عام على الدراسات السابقة، وأهميتها للدراسة الحالية، وبماذا تميزت هذه الدراسة.

دراسة (Rosario,Dias,2023): بعنوان "**الاقتصاد الرقمي الجديد والاستدامة: التحديات والفرص**".

تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والاستدامة، مع التركيز على الفرص التي يقدمها الاقتصاد الرقمي والتحديات المرتبطة بتقدمه نحو أهداف التنمية المستدامة. وانطلقت الدراسة من المشكلة التي تواجه المؤسسات في تحقيق التوازان من خلال زيادة الفرص المتاحة من الاقتصاد الرقمي لتحقيق التنمية المستدامة، وبين جانب آخر وهو الحد من التحديات التي تضعف التقدم. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال مراجعة الأدبيات العلمية مع الاستناد إلى تحليل ببليومتري. وتم استخدام قاعد بيانات SCOPUS لجمع الدراسات، وبرنامج VOS viewer لتحليل الكلمات وشبكات الاقتباس، وفق جدول المراجعة. وتمثل مجتمع الدراسة في جمع الدراسة العلمية المنشورة حول الاقتصاد الرقمي والاستدامة. وشملت العينة (92) دراسة منشورة. وتوصلت النتائج إلى أن هنالك فرص إيجابية كالاستهلاك المستدام من خلال تقدم التقنيات الرقمية التي تميز الاقتصاد الرقمي لخلق حلول مبتكرة تساعد في تحقيق الاستدامة، كذلك هناك تحديات تحاول من الحد في الوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة كالفجوة الرقمية. وأوصت الدراسة بعدد من الإجراءات تتمثل في وضع أطر تنظيمية وتشريعية تعزز من التنمية الاقتصادية، وتضمن الاستدامة، وتبني استراتيجيات تعالج تحديات الاقتصاد الرقمي تعوق الاستدامة، كذلك تقدم دراسات مستقبلية حول حلول رقمية للتحديات وزيادة الفرص وتأثيرات الاقتصاد الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

دراسة (Geng et al., 2023) بعنوان: "**التعليم العالي والاقتصاد الرقمي: تحليل التنسيق المقترن بينهما مع حزام نهر اليانغتسي الاقتصادي في الصين كمثال**".

تهدف الدراسة إلى تحليل وتنسيق بين التعليم العالي والاقتصاد الرقمي من أجل تحقيق النمو المستدام، وذلك من خلال آليات تقييم حالات التطور، ودرجة التنسيق، والتحليل الزمني والمكاني، مع تحديد العوامل التي تؤثر باستخدام نموذج الارتباط الرمادي، وتقديم سياسات مختلفة حسب المناطق. وانطلقت الدراسة من مشكلة قائمة على وجود علاقة متداخلة بين التعليم العالي والاقتصاد الرقمي، حيث تظهر المشكلة الأساسية في فهم آليات تحقيق التنسيق والنمو المتوازن بينهما، كما أن الدراسات السابقة لم تظهر التفاعلات الديناميكية عبر الأبعاد الزمانية والمكانية المختلفة والمؤثرة، بل ركزت على تحليل الارتباطات والتكامل فقط. واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن حيث تم مقارنتها على البعد المكاني والزماني، وتم استخدام التقارير الرسمية للمناطق الصينية خلال الفترة الزمنية2020-2013.وتمثل مجتمع الدراسة في المناطق الإقليمية في حزام نهر اليانغتسي، وشملت على (11) منطقة. وتوصلت نتائج

الدراسة إلى أن التطور في التعليم العالي والاقتصاد الرقمي مستقر بشكل نسبي عبر الفترات الزمنية، كذلك ظهور تنمية متزامنة في أغلب المناطق، بالرغم من تأخر بسيط في تطور الاقتصاد الرقمي. كما توصلت إلى هنالك تفاوت كبير لحالة التطور بين النظامين، بحيث ارتفعت المؤشرات في بعض المناطق مقارنة بغيرها، مما أكد على تأثير الخصائص الجغرافية. وأوضحت أن مخرجات التعليم العالي، خصوصاً الدارسات العلمية والبرامج البحثية التي تؤدي دور رئيسي في تنمية الاقتصاد الرقمي، وهي مازالت بحاجة إلى التطوير وتكثيف الجهود للوصول إلى الهدف المطلوب. وأوصت الدراسة باتباع سياسات تتوافق مع مستوى التنسيق بين المناطق، بحيث يتطلب من المناطق المتأخرة؛ تعزيز تفعيل التحول الرقمي في الجامعات، مع التدريب وتطوير برامج الاقتصاد الرقمي، وجذب الاستثمار لتحسين البنية التحتية الرقمية، من خلال المشاركة والتعاون مع المناطق المتطورة. أما المناطق متوسطة التقدم؛ فأوصت على رفع كفاءة الأفراد، وتطوير التخصصات الجامعية الرقمية، وزيادة البحوث العلمية بين الاقتصاد الرقمي والتعليم العالي. وفي المناطق المتقدمة، فقد ركزت على تعزيز تشارك الخبرات والاستثمارات الدولية، لتنظيم تحالفات تنافسية تدعم الاقتصاد الرقمي. وعلى المستوى المحلي؛ أوصت على رسم سياسات شاملة لإقليم اليانغتسي، مما يسهل من حركة الموارد بين المناطق، واعتماد تشريعات مرنة تناسب خصائص كل منطقة.

دراسة (المحيميد،2024) : بعنوان "**أثر الاقتصاد الرقمي في تطوير نظم التعليم العالي: دراسة مقارنة بين المملكة العربية السعودية وسنغافورة**".

تهدف الدراسة إلى استكشاف أثر الاقتصاد الرقمي على تطوير نظم التعليم العالي من خلال مقارنة تجربتي المملكة العربية السعودية وسنغافورة، مع التركيز على كيفية مساهمة التقنيات الرقمية والاستراتيجيات الرقمية في تعزيز جودة التعليم، وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين البلدين في تبني التحول الرقمي ضمن سياسات التعليم العالي. وانطلقت الدراسة من مشكلة الحاجة إلى فهم الأثر وكيف يمكن للاقتصاد الرقمي أن يدعم تطوير نظم التعليم العالي، مع الإشارة إلى الفجوات الموجودة في المملكة العربية السعودية وسنغافورة. واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن لدراسة الفروق بين الدولتين، والمنهج الوصفي التحليلي من أجل فهم العلاقات وتحديد الأثر الناتج عنها. وتم جمع البيانات من خلال المقابلات واستبانة تحليل الوثائق والمصادر الاكاديمية. وتمثل مجتمع الدراسة في الجامعات والمؤسسات التعليمية كل من المملكة العربية السعودية. وشملت العينة (30) من الجامعات والمؤسسات التعليمية الرائدة التي تعتمد على استخدام تطبيقات الاقتصاد الرقمي في كلا البلدين. وتوصلت النتائج إلى أن الاقتصاد الرقمي له تأثير إيجابي في تطوير نظم التعليم العالي وأن هناك علاقة مباشرة بين الاستثمار في البنية التحتية وجودة التعليم الرقمي، كما ساعد التحول الرقمي في مرونة التعليم وتنوع طرق التدريس، مما يعزز من التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص لتطوير برامج تتناسب مع متطلبات سوق العمل، للحد

من مقاومة التغيير. وأوصت الدراسة بعدد من الإجراءات تتمثل في زيادة استثمار البنية التحتية، ودمج التقنيات الرقمية من خلال تقديم المناهج الدراسية، مع تعزيز الابتكار من خلال تأسيس مراكز بحثية والتعاون مع الجامعات المتقدمة، كذلك الاستفادة القصوى من تجربة سنغافورة من أجل تحقيق تعليم مستدام يدعم رؤية المملكة 2030.

أجرى الباحث (القحطاني،2024) دراسة بعنوان: **"الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية تحديات التطبيق ومتطلبات التطوير"**

وتهدف إلى التعرّف على واقع تطبيق الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية، وتحديد التحديات التي تواجه تطبيقه، والكشف عن متطلبات تطويره بما يسهم في دعم عملية التنمية المستدامة. وقد انطلقت الدراسة من مشكلة تتمثل في وجود تحديات تقنية وتنظيمية وبشرية تعوق عملية تطبيق الاقتصاد الرقمي على الرغم من التوجه الوطني العالي نحو التحول الرقمي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفيّ التحليلي منهجًا للبحث، وتم استخدم الاستبانة أداة لجمع البيانات، وتمثل المجتمع في أفراد المؤسسات بالمملكة العربية السعودية. وشملت العينة (368) فردًا من المجتمع. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنّ مستوى تطبيق الاقتصاد الرقميّ جاء بدرجة استجابة متوسطة، بينما كانت متطلبات التطبيق للاقتصاد الرقميّ جاء بدرجة استجابة عالية، وتحديات تطبيق الاقتصاد الرقمي جاء بدرجة استجابة عالية. وأوصت الدراسة على الإجراءات ممثلة في تنظيم دورات، وورش تأهيل الكوادر في الاقتصاد الرقمي، وتوعية المؤسسات والأفراد بأهمية وفوائد الاقتصاد الرقمي، والسعي لدعم ريادة الأعمال والتشجيع على تطوير الحلول الرقمية المبتكرة، وتحسين البنية التحتية الرقمية؛ مع تعزيز فكرة التعاون لتبادل المعرفة والخبرات وتنفيذ المشروعات المشتركة، والتأكيد على ضرورة توفير التمويل اللازم من أجل التكنولوجيا الواعدة لتطوير مجال الاقتصاد الرقمي.

دراسة (أحمد، 2024): بعنوان "**تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال ممارسة التدريب المهني وإدارة الموارد البشرية**".

تهدف الدراسة إلى دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل ممارسة التدريب المهني وكيفية إدارة الموارد البشرية، مع التركيز على أهمية التنمية المستدامة وكيفية تحقيق أهدافها، كذلك دور التدريب المهني لتطوير المهارات ورفع الكفاءة، كما تعزز الموارد البشرية على خلق بيئة عمل إيجابية ومنافسة، بالإضافة إلى أهمية استثمار الأفراد عبر برامج تعليمية وتنموية. وانطلقت الدراسة من مشكلة عدم الاهتمام بعمليات التخطيط والتدريب وإدارة الموارد البشرية، مما يؤثر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة داخل المؤسسات. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جانبين النظري والميداني. وتم جمع البيانات من خلال مراجعة الأدبيات والاستبانة المفتوحة. وتمثل مجتمع الدراسة في المؤسسات الحكومية المصرية ذات الكيان، وتخضع لبرامج التدريبات المهنية. وشملت عينة الاستبانة (50)

فرد من إجمالي (100) فرد من الموظفين. وتوصلت النتائج إلى أن المؤسسات تفتقد إلى رؤية واضحة معتمدة للتنمية المهنية المستدامة، كذلك تعاني من تدني التخطيط المنظم، بالإضافة لضعف الإجراءات والسياسات المكتوبة، مما يؤدي إلى اجتهاد ذاتي لغياب وضوح الإجراءات المتبعة في برامج التخطيط والتنمية. كما اشتملت على ثغرات إدارية لعدم وجود نظام قائم على مؤشرات ومعايير لقياس الأداء، وتفتقر الأنظمة التحفيزية والدعم المهني، مع عدم العناية بتطوير الكوادر البشرية. وأوصت الدراسة بعدد من الإجراءات تتمثل في تطوير الأنظمة والأساليب لتعزيز التدريب وإدارة الموارد البشرية ومراجعة الهيكل التنظيمي بشكل دوري، كما وضحت ضرورة صياغة استراتيجيات للتنمية والتطوير المهني، مع الحرص على تعميق استخدامات التقنية ونظم المعلومات لمواكبة التطورات، ومحاولة إزالة التحديات الإدارية والمالية من المؤسسات ووضع بدائل تضمن الاستمرارية، مع إشراك الموظفين في برامج تأهيلية، وتطبيق آليات تقييم الأداء وتنظمه.

دراسة (يوسف ،2024) بعنوان: "**انعكاسات التحول نحو الاقتصاد الرقمي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلاد العربية**".

هدفت الدراسة إلى تحليل انعكاسات التحول نحو الاقتصاد الرقمي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلاد العربية، ومدى استجابات الدول العربية لتقبل هذا التحول، والاستعداد لمواكبة التكنولوجيا الجديدة من خلال ترتيبها لمؤشرات الاقتصاد الرقمي. وانطلقت الدراسة من مشكلة الفجوة الرقمية في الدول العربية حيث تشكل أكبر تحدي، مع ضعف البنية التحتية، ونقص الاستثمارات في مجال التكنولوجيا، والحاجة إلى فهم كيف يمكن للاقتصاد الرقمي أن يكون المحرك الأساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام مؤشرات الاقتصاد الرقمي، والبيانات الرسمية والتحليل الوثائقي والمقارن للبيانات. وشمل مجتمع الدراسة البلدان العربية. وتوصلت النتائج الدراسة إلى أن التحول نحو الاقتصاد الرقمي له دور إيجابي كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلاد العربية، فضعف البنية التحتية الرقمية من أهم هذه المعوقات، وأظهرت الدراسة أيضاً أن هناك فجوة رقمية بين الدول العربية والدول المتقدمة مع ضعف الاستثمار في التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات. وأوصت الدراسة بعدد من الإجراءات تتمثل في ضرورة تعزيز الاستثمار وبناء بنية تحتية رقمية تتحمل التغيرات التكنولوجية، مع ضرورة التعاون بين الدول العربية على محاولة الحد من الفجوات الرقمية بينهم وبين الدول المتقدمة، والسعي لتطوير المناهج التعليمية، وتكثيف التدريب للعنصر البشري، لمواكبة التطورات واكتساب المهارات التقنية، وعدالة التوزيع بين المناطق النائية والمناطق المتقدمة لتحقيق الأهداف والاستثمار لضمان استدامة التحول للاقتصاد الرقمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل فعال.

دراسة (Raihan,2024) بعنوان: "**مراجعة الفرص والتحديات المحتملة للاقتصاد الرقمي من أجل الاستدامة**".

تهدف الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين مفهومي الاقتصاد الرقمي والاستدامة، ورصد الجهود من خلال المراجع البحثية لتحديد الفرص والتحديات التي ترتبط بالاقتصاد الرقمي لدعم التنمية المستدامة. وانطلقت الدراسة من المشكلة التي تواجه المؤسسات في الاستفادة من الفرص التي يقدمها الاقتصاد الرقمي لتعزيز الاستدامة وتقليل التحديات التي تعوق هذا التقدم. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في مراجعة المنهجية للأدبيات، وتمثل في جمع الدراسات العلمية حول الاقتصاد الرقمي والاستدامة. واشتملت على مراجعة (113) دراسة علمية منشورة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الاقتصاد الرقمي يمكن أن يعزز من توفير الفرص المتاحة لأجل الاستدامة، والقدرة على استخدام التكنولوجيا المستدامة والطاقة المتجددة، كما يساهم جمع المعلومات في مراقبة الأثر وتحسين اتخاذ القرار لصد التحديات التي تتمثل في الفجوات الرقمية وفقدان الوظائف. وأوصت الدراسة بمعالجة التحديات للاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة، مع وضع إطار تنظيمي لضمان النمو الاقتصادي وتعزيز الابتكار، مع تطوير حلول رقمية لخفض الاستهلاك العالي للطاقة، وتطوير مؤشرات ومعايير رقمية تقيس التقدم للاستدامة، وتحسين الوصول للتكنولوجيا، ودعم البحث في أدوات قياس الاستدامة الرقمية لتحقيق التنمية الشاملة.

دراسة (القحطاني، 2025): بعنوان"**واقع مساهمة الجامعات السعودية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية 2030**".

تهدف الدراسة إلى تمييز مستوى التزام الجامعات السعودية بتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة2023، وذلك من خلال دور الجامعة في البحث العلمي وإفادة المجتمع والتعلم. وانطلقت الدراسة من مشكلة أهمية الجامعات للحكومة والمجتمع لبناء مهارات الأفراد واكتسابهم للمعارف، إلا أن هنالك تطورات عالمية تتطلب من الجامعة مواكبتها للنمو ويحدها ضعف الوعي بأهمية التنمية المستدامة، وانخفاض تعزيز مفاهيم الاستدامة في المناهج والأنشطة الجامعية المقدمة للطلاب. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال مراجعة الأدبيات العلمية والدراسات السابقة دون أدوات معينة أو مجتمع وعينة محددة. وتوصلت النتائج إلى أن المملكة تؤدي جاهدة دوراً بارزًا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاهتمام الكبير بالجامعات، لمساعدة المجتمع للتعلم والتقدم وتحقيق نتائج على المدى الطويل، مع الاهتمام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال البحث العلمي والتعلم مع خدمة المجتمع، وظهر هذا في زيادة عدد الأساتذة والطلاب في الجامعات السعودية. وأوصت الدراسة بعدد من الإجراءات تتمثل في تعزيز الدور الذي تقدمه الجامعات السعودية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستفادة القصوى من الوضع الحالي، مع السعي إلى تعزيز دعم الشركات مع الجامعات ذات العلاقة في تطوير

المجتمع، كذلك حماية البيئة والحفاظ على الأصول، وتدريب العاملين، وتوظيف الإعلام لزيادة نشر الوعي والإدراك، مع توفير تمويل البرامج وورش العمل التوعوية، والإسهام في إجراء المزيد من البحوث حول مساهمة الجامعات السعودية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

دراسة (Ebom-Jeboso,2025): بعنوان "**تعزيز تعليم المهارات الرقمية للتنمية المستدامة وتقليل البطالة في الاقتصاد الرقمي**".

تهدف الدراسة إلى اكتشاف الحلول التي تعزز من تعلم المهارات الرقمية ودفعها نحو تحقيق التنمية المستدامة للحد من البطالة في عصر الاقتصاد الرقمي، كما تركز على دور الحكومات والمؤسسات التعليمية والقطاع الخاص في تحسين سياسات التعلم الرقمي، بالإضافة إلى استثمار منصات رقمية محدثة لتطوير مخرجات التعليم. وانطلقت الدراسة من المشكلة التي تواجه الأفراد في الفجوة الرقمية التي تساهم في ارتفاع معدلات البطالة في المناطق خاصة النامية، مما يجعل الأفراد يعانون من صعوبة في التوظيف. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال مراجعة الأدبيات العلمية وتحليلها، والتقارير، والإحصائيات العالمية متمثلة في الدراسة العلمية المنشورة حول الاقتصاد الرقمي والمهارات الرقمية العالمية دون أدوات معينة ومجتمع وعينة محددة. وتوصلت النتائج إلى أن تعلم المهارات الرقمية يعزز من تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويقلل من البطالة في الاقتصاد الرقمي، كذلك تحسن المهارات الرقمية من فرص التوظيف وتزيد الإنتاجية مما يساعد على خلق فرص جديدة من خلال التدريب المستمر، كما يساهم تعلم المهارات الرقمية في الشمول الاقتصادي، وتقليل الفجوات الرقمية ويدعم الابتكار. وأوصت الدراسة بعدد من الإجراءات تتمثل في توسيع شبكات الألياف البصرية وأبراج G5خصوصاً في المناطق النامية والمهمشة، والسماح بتوفير الوصول المجاني لمنصات التعليم الرقمي، كما شملت تحديث ومراجعة المناهج التعليمية بصفة دورية كل ثلاث أو خمس سنوات بما يتوافق مع التطورات التكنولوجية المتقدمة، إلى جانب تنظيم مبادرات توعوية وإرشادية عامة توضح مدى الاستفادة من التعليم الرقمي والتدريب أثناء العمل لتعزيز الكفاءة في سوق العمل.

دراسة (عيسى،2025) بعنوان "**دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية (دراسة تحليلية للتحديات والفرص في ضوء التجربة السعودية)**".

تهدف الدراسة إلى استكشاف دور الاقتصاد الرقمي في دعم أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية، مع التركيز بشكل خاص على تحديد التحديات الجوهرية مثل الفجوة الرقمية، وضعف البنية التحتية الرقمية، ونقص السياسات الداعمة، بالإضافة إلى استعراض الفرص المتوفرة من خلال التجربة السعودية ضمن رؤية 2030. وانطلقت الدراسة من مشكلة ضعف الاستفادة الكاملة من الإمكانيات المتاحة من الاقتصاد الرقمي في دعم مسارات أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية رغم وجود فرص كثيرة، وما يترتب على ذلك من تحديات تنظيمية وتقنية وبشرية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي

التحليلي، وتم استخدام تقارير ووثائق دولية ووطنية. وتمثل مجتمع الدراسة الدول العربية مع التركيز على تجربة المملكة العربية السعودية في الاقتصاد الرقمي ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الاقتصاد الرقمي ساهم بشكل إيجابي تمكين التنمية المستدامة مع تحسين الكفاءة وانخفاض استهلاك الموارد مع زيادة الشمولية الاجتماعية، كذلك تعد الفجوة الرقمية عقبة، لذلك لابد من تعزيز الابتكار من خلال التحول الرقمي، كما أن الاستثمار في دعم المؤسسات يرفع من كفاءة الأفراد ويحقق فوائد الاقتصاد الرقمي، وأظهرت نتائج الدراسة أن المملكة العربية السعودية ضمن رؤية 2023 أظهرت تقدماً واضحاً في مؤشرات التنمية المستدامة من خلال زيادة استخدام التقنيات الحديثة والاستثمار في البنية التحتية الرقمية، إلا أنه لا يزال هناك تحديات في تطوير المهارات الرقمية، مما يتطلب تعزيز أنظمة تدعم الاقتصاد الرقمي. وأوصت الدراسة بعدد من الإجراءات تتمثل في أهمية زيادة الاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية، من خلال تحسين الشبكات، وتحقيق التوسع العادل لجميع المناطق، كذلك إضافة تعلم المهارات الرقمية في المناهج الدراسية، مع توفير برامج تدريبة وتقديم مبادرات وطنية لتأهيل الأفراد لمتطلبات سوق العمل الرقمي، مع ضرورة تمكين الابتكار الرقمي ودعم الشركات وتقديم حوافز للبحث والتطوير، مما يعزز مكانة المملكة العربية السعودية، بما يتوافق مع تطلعاتها، مع مبدأ التعاون الإقليمي والدولي من خلال بناء شراكة لنقل الخبرات التقنية.

دراسة (Cigu.2025) بعنوان: "**مساهمة الاقتصاد الرقمي في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة**".

تهدف الدراسة إلى تقديم إطار نظري يدعم مراجعة الدراسات المتعلقة بتأثير الاقتصاد الرقمي على التنمية المستدامة، كذلك بناء نموذج انحدار خطي لتقييم مدى تأثير هذا الاقتصاد على التنمية الاقتصادية المستدامة والتفاعل مع البيئية في الدول الأوربية خلال الفترة (1996–2020)، ومعرفة هل هنالك ارتباط بين الاقتصاد الرقمي والتنمية الاقتصادية وتأثير الاقتصاد على الطاقة المتجددة. وانطلقت مشكلة الدراسة من التوسع في الاقتصاد الرقمي وتأثيره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في ظل الاختلافات الرقمية في الدول الأوربية. واعتمدت الدراسة على المنهج النظري والمنهج الكمي، وتم استخدام المراجع العلمية، وكذلك نموذج الانحدار الخطي وتحليل الانحدار التربيعي. وشمل مجتمع الدراسة الدول الأوروبية، واعتمدت العينة على بيانات 29دولة أوروبية تم اختيارها وفق توفر المعلومات المتاحة. وتوصلت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي معنوي للاقتصاد الرقمي على التنمية الاقتصادية لنصيف الفرد في الناتج المحلي الإجمالي، كذلك هنالك تأثير إيجابي أيضاً للاقتصاد الرقمي على استهلال الطاقة المتجددة، وظهرت هنالك تأثيرات إيجابية وسلبية في الاستثمار والإنفاق على البحث والتطوير، كما أن هنالك علاقة تربيعية إيجابية بين الاقتصاد الرقمي والتنمية الاقتصادية والطاقة المتجددة. حيث أظهرت النماذج الإحصائية علاقات إيجابية قوية ودالة إحصائيًا. وأوصت الدراسة بإجراءات متمثلة في دعم السياسات

التي تسرع من الاقتصاد الرقمي، وزيادة الاستثمار والتطويرات المستدامة لتعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والسعي لتكامل الرقمية من أجل مشاريع الطاقة المتجددة وتحسين الكفاءة، وتشجيع الاستثمارات الخضراء لتقليل التفاوت الرقمي بين الدول.

دراسة (جنيدي،2026) بعنوان "**التحول الرقمي في الجامعات السعودية وأثره في تحقيق الاستدامة والميزة التنافسية في ضوء رؤية 2023**".

تهدف الدراسة إلى اكتشاف واضح للتحول الرقمي من خلال الجامعات السعودية وذلك عن طريق دراسة البيئة التحتية الرقمية، ومدى جاهزية أعضاء هيئة التدريس والإداريين، ودرجة مساهمة تطبيق السياسات الرقمية داخل الجامعة، مع قياس التأثير في تحقيق الاستدامة التعليمية والميزة التنافسية في ضوء أهداف رؤية 2023.وانطلقت الدراسة من مشكلة دعم المملكة القوي نحو التحول الرقمي بعد جائحة كوفيد-19 لايزال يواجه فجوة رقمية وبشرية وتنظيمية في الجامعات السعودية، وذلك نتيجة البنية التحتية الرقمية، وضعف امتلاك الكوادر لمهارات التقنية، مع غياب التكامل المؤسسي وغموض الإجراءات وصعوبة قياس كفاءة التحول الرقمي. واعتمدت الدراسة على المنهج المكتبي التحليلي، وتم استخدام تحليل التقارير ومراجعة الدراسات السابقة والوثائق الرسمية. وتمثل مجتمع الدراسة في جميع الجامعات السعودية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التحول الرقمي يمثل استراتيجية لاستدامة التعليم، مما لا يقتصر على دمج التقنيات، بل يتجاوز ذلك ليشمل إعادة تصميم العمليات الأكاديمية والإدارية مما يحقق رؤية2030 ويدعم أهداف التنمية المستدامة، من خلال تحسين التعليم، وتحقيق مبدأ المساواة، والحد من الأثر البيئي. وأظهرت الجامعات وجود تحديات جوهرية تتمثل في ضعف البيئة التحتية الرقمية والمخاطر الأمنية، كذلك يعوق التقدم نقص المهارات مع مقاومة التغير، مما يطلب برامج تأهيلية، مع الاحتياج إلى تمويل كافي يحقق أهداف الاستدامة. وأوصت الدراسة بعدد من الإجراءات تتمثل في ضرورة تطوير سياسات رقمية من خلال توفير التقنيات الحديثة، مع التشجيع على تخصيص ميزانية لتطوير البنية الرقمية، وتدريب أعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلاب على اكتساب المهارات الرقمية. كما أكدت على تطبيق أنظمة وتشريعات مرنة تعزز من دعم التحول الرقمي مع ربطه بمؤشرات الأداء الرقمية. كذلك أوصت بإجراء دارسات مستقبلية تطبيقية تدعم التعليم السعودي لتقديم أدلة علمية تحقق الاستدامة، مع تطوير أدوات لقياس الأثر الرقمي الوطني، مع ابتكار نماذج رقمية قابلة للتطبيق الفعلي تتوافق مع السياق السعودي.

دراسة (العمري، الصانع،2026) بعنوان: "**دور الجامعات في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في بعض الدول وكيفية الإفادة منها في المملكة العربية السعودية**".

تهدف الدراسة إلى معرفة دور الجامعات في تحقيق الوصول إلى متطلبات التنمية المستدامة في استراليا وكندا، وكيفية الاستفادة منها في التجارب على الجامعات في المملكة العربية السعودية. وانطلقت

الدراسة من مشكلة دور الجامعات في المملكة العربية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المقارن، باستخدام مدخل جورج بيريداي للاتساق. وتمثل مجتمع الدراسة في جامعات استراليا وكندا والمملكة العربية السعودية. وتتمثل العينة في اختيار ثلاث جامعات بناء على تصنيفها العالمي، جامعة ويسترن سيدني- استراليا-، وجامعة كولومبيا البريطانية-كندا-، وجامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن جميع الجامعات تتشابه في الاهتمام بالتنمية والبيئية، والتركيز على مراكز البحث، وتشجيع العلاقات بالمجتمع، وتعزيز البحث، والابتكار، والتعاون. كذلك أظهرت اهتمام كل من استراليا وكندا في تضمين أهداف التنمية المستدامة في المناهج الدراسية بشكل مباشر، من خلال تقديم برامج أكاديمية مخصصة للاستدامة، والتحول من مجرد نظريات إلى مشاريع وخطط واقعية. وأوصت الدراسة بعدد من الإجراءات تتمثل في ضرورة تطوير سياسات رقمية من خلال توفير التقنيات الحديثة، مع التشجيع على تخصيص ميزانية لتطوير البنية الرقمية، وتدريب أعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلاب على اكتساب المهارات الرقمية. كما أكدت على تطبيق أنظمة وتشريعات مرنة تعزز من دعم التحول الرقمي مع ربطه بمؤشرات الأداء الرقمية. كذلك أوصت الدراسة على إجراء مراكز بحثية مخصصة لتحقيق التنمية المستدامة، واستخدام برامج أكاديمية تدعم الاستدامة، مع تعزيز مفهوم الشراكات بين المجتمع والجامعات، وتوافق مخرجات العملية التعليمة مع سوق العمل، والسعي لتقديم برامج عن بعد في مجالات تحقق الاستدامة.

التعليق على الدراسات السابقة:

في ضوء العرض السابق للدراسات السابقة، يتضح أنها تشكل الأساس الذي تبني عليه الدراسة نظرياً وتطبيقياً للدراسة الحالية. إذ يتم التعليق عليها على النحو التالي:

أولاً: أوجه التشابه والاتفاق:

تتفق الدراسات السابقة مع الحالية في مجموعة من الجوانب التي تم تصنيفها كالتالي:

من حيث العنوان:

تتوافق معظم الدارسات السابقة مع الدراسة الحالية في التركيز على علاقة الاقتصاد الرقمي وأهداف التنمية المستدامة، سوا أكان على المستوى العام أم كان على مستوى التعليم العالي (Rosario & Dias, 2023؛ Raihan, 2024؛ يوسف،2024؛ عيسى،2025).

من حيث المجتمع(العينة):

تشترك الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في الاهتمام في بيئة التعليم العالي والجامعات كبيئة أساسية نحو دعم تحولات الرقمية لتفعيل الاقتصاد الرقمي، سواء أكان على السياق المحلي أم كان العربي أو الأجنبي.

من حيث المنهج:

تتفق غالبية الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في استخدام المنهج الوصفي، حيث يصف الواقع الرقمي وتحليل النتائج في ضوء تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

من حيث الأداة:

تتشابه الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في استخدام أدوات بحثية لجمع البيانات وتحليها المتعلقة بالاقتصاد الرقمي وأهداف التنمية المستدامة، من خلال أداة الاستبانة من دراسة (المحيميد،2024؛ القحطاني،2024؛ وأحمد2024).

ثانياً: أوجه الاختلاف:

بالرغم من تقارب مواضيع الدراسات السابقة والدراسة الحالية، إلى أن هنالك مجموعة من الاختلافات في جوانب معينة. وتتمثل هذه الاختلافات من حيث:

من حيث العنوان:

تركز بعض الدارسات السابقة على عناوين عامة تتعلق دور وأثر الاقتصاد الرقمي في التعليم العالي، وتقليل البطالة، وكذلك مساهمات الجامعات من أجل الوصل إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، سوا أكان داخل المملكة أو كان في الدول العربية او الأجنبية. (Geng et al,2023؛ Ebom-Jeboso,2025؛ القحطاني،2024؛ أحمد،2024؛ المحيميد، 2024؛ القحطاني،2025؛ جنيدي،2026، العمري والصانع،2026).

بينما الدراسة الحالية تتميز بعنوان محدد يركز على " متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة" مما جعلها أكثر تركيز وتحديد مقارنة بالدراسات السابقة.

من حيث المجتمع(العينة):

اعتمدت الدراسات السابقة على مجتمع واسعة ومتنوعة، تتمثل في الجامعات السعودية بشكل عام، أو نطاق جغرافي أوسع عربي أو أجنبي، ومقارنات دولية بين (مصر وسنغافورة والصين)، كما شملت العينة عدد من المراجع للدراسات العلمية أو التقارير، كذلك تشمل بعض الدراسات طلاب وأعضاء هيئة التدريس بصورة عامة.

وأتت الدراسة الحالية لتقتصر على مجتمع محدد يتمثل في القيادات الأكاديمية (عمداء الكليات ووكلائهم ورؤساء الأقسام..)، في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة لتكون أكثر تركيزا على المجتمع المراد دراسته.

من حيث المنهج:

معظم الدراسات السابقة اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي أو المنهج القياسي أو المنهج المقارن حتى تستطيع توضيع دور الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة بطريقتها. أما الدراسة الحالية فقد اعتمدت على المنهج الوصفي المسحي بصورة ميدانية من مجتمع الدراسة، وتتم من خلال استخدام الأساليب الوصفية والإحصائية، بهدف تفسير الظاهرة والكشف عن الفروق الإحصائية حسب المتغيرات، مما يعزز الوصول إلى نتائج أكثر تركيز وارتباط بالواقع الميداني.

من حيث الأداة:

اعتمدت معظم الدراسات السابقة على أدوات ثانوية كالوثائق والتقارير الرسمية، أو المقابلات، والمراجعات الأدبية. بينما الدراسة الحالية تعتمد على أداة الاستبانة كأداة أولية لجمع البيانات من مجتمع الدراسة ومخصص لهذا البحث ومباشرة للقيادات الأكاديمية.

ثالثاً: أوجه استفادة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة:

- توفير إطار نظريّ داعم، وتحديد محاورها الرئيسة، إضافة إلى التعرّف على أبرز المتطلبات، والتحديات البحثية المرتبطة بموضوع الاقتصاد الرقميّ؛ ممّا ساعد في ربط الدراسة الحالية بطريقة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تحديد المنهج العلميّ المناسب للدراسة؛ استناداً إلى المنهجيات المعتمدة في معظم الدراسات المشابهة.
- تستفيد من هذه الدراسات –أيضًا– في صياغة مشكلة الدراسة، وتساؤلاتها، بناءً على الفجوات البحثيّة التي كشفتْها الدراسات السابقة.
- تبيّن أنّ الأدوات المستخدمة في تلك الدراسات كانت محدّدة لقياس جوانب معينة من الاقتصاد الرقميّ، لذا؛ ستعتمد الدراسة الحالية على استبانة محدثة مصمّمة؛ لتناسب مجتمع القيادات الأكاديمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مع مراعاة دقة قياس المتطلّبات، والتحديات التي تعزّز الاقتصاد الرقميّ؛ من أجل تحقيق أهداف الاستدامة التي تخدم الجامعة، وتكون مرجعاً لتطوير أدوات مستقبلية في هذا المجال.

رابعاً: أوجه التميز في الدراسة الحالية:

تُعدّ الدراسة الحالية –حسب ما اطلعت عليه الباحثة من الأدبيات العلمية– الأولى من نوعها التي تتناول متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقميّ؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية، وهذا يمنحها خصوصية في مجال التطبيق، وسياقه الجغرافيّ، والمؤسّسيّ. ويبرز هذا التميز فجوة بحثية حقيقية في الأدبيات السابقة إذ تشير الدراسات التي تم الاطلاع عليها إلى التركيز على الجوانب العامة للاقتصاد الرقمي ودوره في التعليم بشكل عام، دون التطرق إلى متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي في الجامعات.

خامساً: الإسهامات العلمية للدراسة الحالية:

تساهم الدراسة الحالية في تقديم إسهامات علمية ومعرفية على المستويين النظري والتطبيقي، ويمكن توضيحها على النحو التالي:

من الجانب النظري:

تسعى الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم رؤية علمية قائمة على بيانات ميدانية من المجتمع المستهدف، وذلك بخلاف الدراسات السابقة التي لم تتناول موضوع متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقميّ بصورة شمولية داخل البيئة الجامعية. الأمر الذي يعزّز من أصالة الدراسة، ويؤكد أهمّيّتها النظريّة، في مجال الاقتصاد الرقميّ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي.

من الجانب التطبيقي:

تسعى الدراسة الحالية إلى توفير بيانات ميدانية حديثة، تمكن الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة من الاستفادة من بناء السياسات والبرامج لدعم الاقتصاد الرقمي بطرق مختلفة، مما يزيد من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لتتلاءم مع التوجهات الجامعة في تحقيق مستهدفاتها وتطلعاتها نحو رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

الفصل الثالث

إجراءات الدراسة ومنهجية الدراسة

- منهج الدراسة
- مجتمع الدراسة
- عينة الدراسة
- أداة الدراسة
- خطوات جمع البيانات
- أساليب المعالجة الإحصائية

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

تمهيد

يتناول هذا الفصل منهجية الدراسة ويوضح المجتمع والعينة وخصائصهما، ويعرض الأدوات التي استخدمت في الدراسة وكيفية التأكد من صدقها وثباتها وطريقة تطبيقها، ويذكر الأساليب الإحصائية التي اعتمدت عليها في تحليل البيانات ومعالجتها؛ لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، وفيما يلي تفاصيل إجراءات الدراسة.

أولاً– منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، الذي يعرّفه عبد السلام (2020) بأنه أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كميًا عن طريق جمع المعلومات والبيانات لمشكلة معينة ثم تحليلها وتصنيفها لدراسة دقيقة. وقد تمّ اختيار هذا المنهج لتحقيق أهداف البحث الحالي والحصول على معلومات وبيانات دقيقة للتعرّف على متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وتحدياتها من وجهة نظر القيادات الأكاديمية، الأمر الذي يتطلب استطلاع آراء أفراد العينة، ثم جمع البيانات وتحليلها ومناقشتها والخروج بنتائج يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة.

ثانياً– مجتمع الدراسة:

يعرَّف مجتمع البحث بأنّه المجموعة الكلية من الأفراد أو العناصر التي تشترك في خصائص محددة، والتي يسعى الباحث إلى تعميم نتائج دراسته عليها، حيث يتم اختيار عينة ممثلة من هذا المجتمع لدراستها وتحليل بياناتها (Creswell,2014). ويتمثل مجتمع الدراسة في القيادات الأكاديمية من (رئيس الجامعة، وكالات الجامعة، وكلاء الجامعة، عمداء الكليات، عمداء العمادات المساندة، وكلاء الكليات، وكلاء العمادات المساندة، ورؤساء الأقسام) في كليات وأقسام وبرامج الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ويبلغ حجم مجتمع الدراسة وفق آخر إحصائية معتمدة من مكتب إدارة البيانات في الجامعة (79) قيادياً.

ثالثاً– عينة الدراسة:

تمّ تطبيق أداة البحث على عينة عشوائية متيسرة من القيادات الأكاديمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، حيث تمّ نشر وتوزيع هذه الاستبانة إلكترونياً على الفئات المستهدفة. وقد تمّ اعتماد معادلة كيرجسي ومورجان (Morgan & Kergcie,1970) لتحديد حجم العينة، والمتمثلة فيما يلي:

$$n = \frac{x^2 NP(1-P)}{d^2(N-1) + x^2\, P(1-P)}$$

حيث:

n= حجم العينة المطلوب.

x^2= قيمة مربع كاي الجدولية بدرجة حرية تساوي الواحد وبمستوى ثقة محددة (1−α) %.

N= حجم المجتمع.

P= نسبة الظاهرة في المجتمع.

d= هامش الخطأ وهو الحد الأعلى لمقدار الخطأ المسموح به في التقدير وهو 5%.

$$n = \frac{(3.841) * 79 * 0.5 * 0.5}{0.05^2(78-1) + 3.841 * 0.5 * 0.5} = \frac{75.85}{1.155} = 65.67$$

n= حجم العينة المطلوب تقريباً =66

وبناءً على حساب حجم العينة باستخدام معادلة كيرجسي ومورجان (1970)، تبيّن أنّ العينة الممثلة لمجتمع البحث المكوّن من (79) من القيادات الأكاديمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة لا تقل عن (66) قيادياً. وقد تمّ الحصول على (69) استجابة صالحة للتحليل، مما أتاح تضمين جميع الردود في التحليل، وأسهم في توسيع تمثيل المجتمع المستهدف وزيادة دقة التمثيل الإحصائي للواقع، وقد بلغت نسبة عينة القيادات الأكاديمية (0.87%) من مجتمع البحث.

والجدول (1) يوضح خصائص عينة القيادات الأكاديمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وفق التخصص، وسنوات الخبرة، والرتبة العلمية، والمنصب القيادي الحالي.

جدول (1)

خصائص عينة القيادات الأكاديمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وفق التخصص وسنوات الخبرة والرتبة العلمية، المنصب القيادي الحالي

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة
التخصص	شرعي	21	30.4
	إنساني	28	40.6
	علمي	9	13.1
	تقني /هندسي	11	15.9
	المجموع	69	100.0
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5سنوات	0	0

	من 5إلى 10سنوات	20	29.0
	أكثر من 10سنوات	49	71.0
	المجموع	69	100.0
الرتبة العلمية	أستاذ	25	36.2
	أستاذ مشارك	30	43.5
	أستاذ مساعد	14	20.3
	المجموع	69	100.0
المنصب القيادي الحالي	عميد كلية	10	14.5
	عميد مساند	4	5.8
	وكيل كلية	19	27.5
	وكيل عمادة مساند	7	10.2
	رئيس قسم	21	30.4
	أخرى	8	11.6
	المجموع	69	100.0

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

أولاً: التخصص

يتضح من البيانات أنّ غالبية أفراد العينة ينتمون إلى التخصصات الإنسانية بنسبة (40.6 %)، يليهم التخصص الشرعي بنسبة (30.4 %)، ثم التخصصات التقنية/الهندسية بنسبة (15.9 %)، وأخيراً التخصصات العلمية بنسبة (13.1%) ويشير ذلك إلى هيمنة التخصصات الإنسانية والشرعية في المناصب القيادية داخل الجامعة، وهو أمر يمكن تفسيره بطبيعة الجامعة الإسلامية التي تميل إلى التركيز على العلوم الشرعية والإنسانية، مما ينعكس على تركيبة القيادات الأكاديمية.

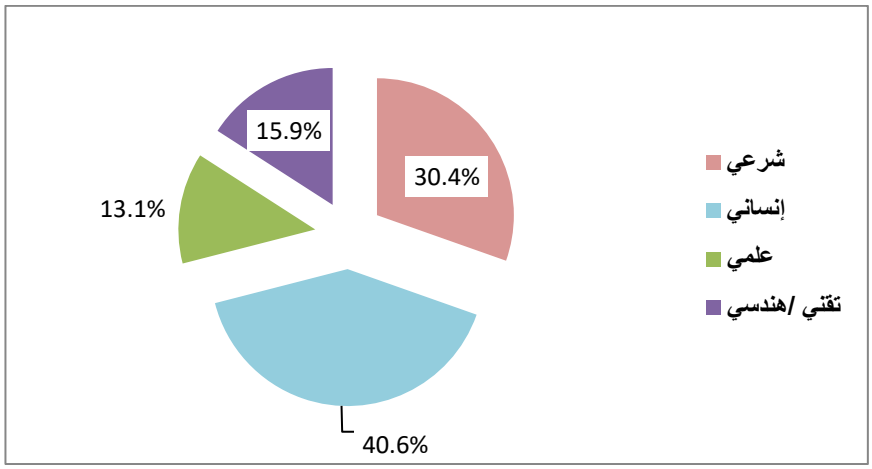

شكل (1): خصائص عينة القيادات الأكاديمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وفق التخصص.

ثانياً: عدد سنوات الخبرة

تُظهر النتائج أنّ نسبة كبيرة من أفراد العينة يمتلكون خبرة تزيد عن (10) سنوات بنسبة (71.0 %)، مقابل (29.0%) ممن تتراوح خبرتهم بين (5–10) سنوات، في حين لم تُسجل أي نسبة لمن تقل خبرتهم عن (5) سنوات. ويشير ذلك إلى أنّ المناصب القيادية تُسند في الغالب إلى ذوي الخبرة الطويلة، بما يتوافق مع متطلبات العمل القيادي الأكاديمي الذي يحتاج إلى خبرة تراكمية ومعرفة مؤسسية عميقة.

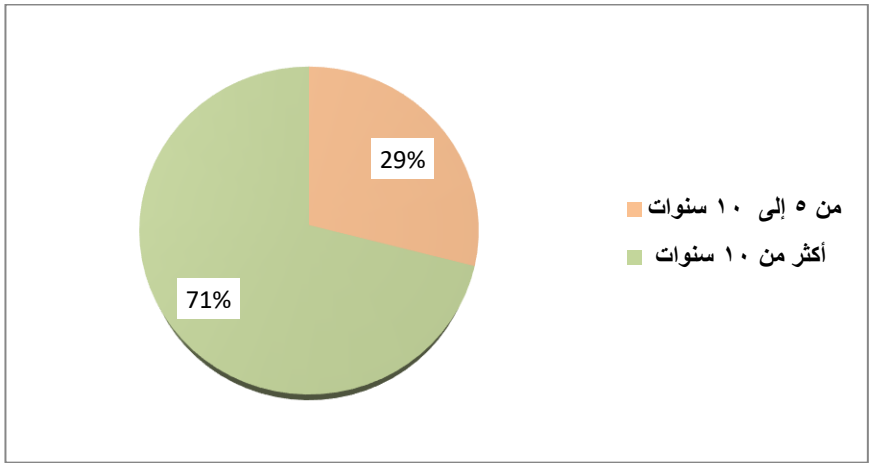

شكل (2): خصائص عينة القيادات الأكاديمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وفق سنوات الخبرة

ثالثاً: الرتبة العلمية

تشير النتائج إلى أنّ أعلى نسبة كانت لفئة أستاذ مشارك (43.5%)، تليها فئة أستاذ (36.2%)، ثم أستاذ مساعد (20.3%). ويدل ذلك على أنّ معظم القيادات الأكاديمية تقع ضمن الرتب المتوسطة والعليا، وهو مؤشر إيجابي يعكس مستوى التأهيل العلمي المرتفع لعينة الدراسة، حيث غالباً ما ترتبط المناصب القيادية بالكفاءة العلمية والخبرة البحثية.

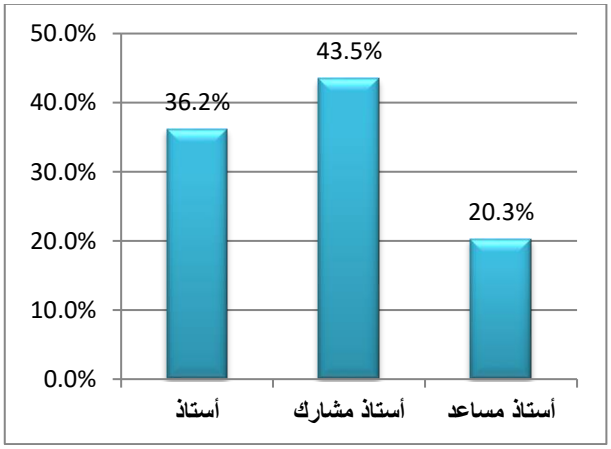

شكل (3): خصائص عينة القيادات الأكاديمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وفق الرتبة العلمية

رابعاً: المنصب القيادي الحالي

توزّعت المناصب القيادية بين أفراد العينة بشكل متنوع، حيث جاءت أعلى نسبة لرؤساء الأقسام (30.4%)، يليهم وكلاء الكليات (27.5%)، ثم عمداء الكليات (14.5%)، تليها فئة "أخرى" (11.6%)، ثم وكلاء العمادات المساندة (10.2%)، وأخيراً العمداء المساندون (5.8%). ويُلاحظ أنّ التمثيل الأكبر كان للمستويات القيادية الوسطى (رؤساء الأقسام ووكلاء الكليات)، وهو أمر منطقي نظراً لكثرة هذه المناصب مقارنة بالمناصب العليا، مما يعكس تمثيلاً واقعياً للهيكل التنظيمي في الجامعة.

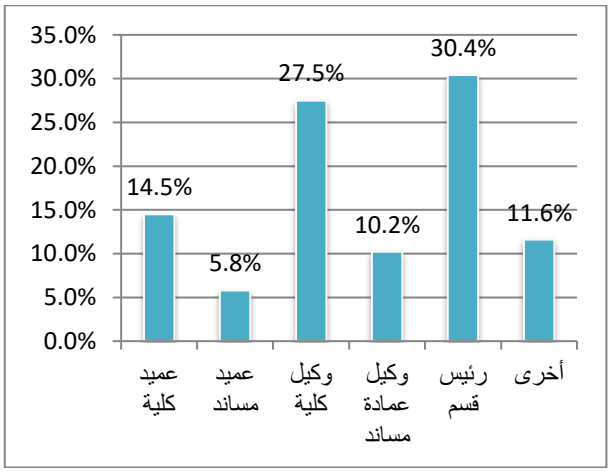

شكل (4): خصائص عينة القيادات الأكاديمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وفق المنصب القيادي الحالي.

ومن خلال دراسة خصائص عينة الدراسة يتضح أنها تتكون من قيادات أكاديمية ذات خبرة طويلة، وتأهيل علمي مرتفع، مع هيمنة للتخصصات الإنسانية والشرعية، وتمثيل أكبر للمستويات القيادية الوسطى. وهذه الخصائص تعزز من موثوقية نتائج الدراسة، إذ إنّ العينة تمثل فئة تمتلك القدرة على تقديم تصورات دقيقة حول موضوع البحث المرتبط بالاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة.

رابعاً– أداة الدراسة:

تعدّ عملية اختيار أداة جمع البيانات خطوة أساسية في مختلف مجالات المعرفة، إذ يعتمد نجاح معالجة مشكلة الدراسة على تحديد الأداة المناسبة (ليلى،2022). وتمثلت أداة الدراسة في "الاستبانة"؛ لجمع البيانات الأولية التي تُستخدَم؛ لتحديد متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقميّ؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة من وجهة نظر القيادات، وتعرّف الاستبانة بأنها مجموعة تضم أسئلة تدور حول موضوع ما يتم إرساله إلى المبحوثين بطريقة للإجابة على هذه الأسئلة ثم إعادتها مره أخرى إلى مرسل البحث (الحمزة وأمين،2023). وقد صمّمت الاستبانة بأسلوب قياسي كمي (مقياس ليكرت خماسي التدرج: من "موافق بشدة" إلى "غير موافق بشدة")، ومرّ بناؤها بعدد من الخطوات تمثلت في الآتي:

1- تحديد الهدف من الاستبانة:

تمثل الهدف من الاستبانة في قياس متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقميّ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحدياتها في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

2- مصادر بناء الاستبانة:

تمّت مراجعة الأدبيات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة بمجالات تفعيل الاقتصاد الرقميّ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى المعايير الوطنية، والدولية، والوثائق الصادرة عن الجهات المعنية بالاقتصاد الرقميّ في المملكة، وتهدف هذه المحاور والمعايير الرئيسة التي تعكس متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقميّ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ثم إعداد تصميم مسودة الاستبانة التي تضمنت خلاصة مراجعة هذه الدراسات والمعايير، مع مراعاة خصائص البيئة الأكاديمية للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وما يتناسب مع أهداف الدراسة، وغاياتها.

3- الاستبانة في صورتها الأولية:

تضمّنت الاستبانة في صورتها الأولية (ملحق:2) أربعة أبعاد فرعية، حيث يقيس البعد الأول متطلبات البنية التحتية والتقنية لتفعيل الاقتصاد الرقمي في الجامعة، وتضمن (7) عبارات، ويقيس البعد الثاني متطلبات الموارد البشرية والتدريب لتفعيل الاقتصاد الرقمي في الجامعة، وتضمن (7) عبارات. وتناول البعد الثالث متطلبات السياسات والتمويل لتفعيل الاقتصاد الرقمي في الجامعة، وتضمن (7) عبارات. وعني البعد الرابع بقياس التحديات الرئيسة التي تواجه تفعيل الاقتصاد الرقمي، وتضمن (7) عبارات.

4- صدق الاستبانة:

تمّ التأكد من صدق الاستبانة من خلال اتّباع الطرق التالية:

أ. **الصدق الظاهري**(Face Validity) :

استخدم الصدق الظاهري للتحقق من ملائمة أداة الدراسة ظاهريًا وتحقيق أهدافها. لذلك، عُرضت النسخة الأولية للاستبانة على خمسة من المحكمين المتخصصين في مجالات التخطيط التربوي، والتقويم التربوي، والإدارة التربوية، واقتصاديات التعليم. وتمت مراجعة الفقرات من حيث سلامة الصياغة اللغوية، والوضوح، ومدى شمولها لموضوع الدراسة، وتمثيلها الجيد للمحاور المستهدفة. وبناءً على ملاحظاتهم واقتراحاتهم، أُجريت التعديلات اللازمة لاعتماد النسخة النهائية على مقياس ليكرت الخماسي التدرج.

ب- الاتساق الداخلي للاستبانة

تمّ حساب الاتساق الداخلي للاستبانة بتطبيقها على عينة استطلاعية قوامها (20) من القيادات الأكاديمية، ثم تمّ حساب معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation بين كل عبارة والبعد الفرعي الذي تنتمي إليه.

ويعرض الجدول (2) معامل الارتباط بين كل عبارة منتمية لمتطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي في الجامعة الإسلامية مع درجة البعد الفرعي الذي تنتمي إليه.

جدول (2)

معامل الارتباط بيرسون بين كل عبارة منتمية لمتطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي مع درجة البعد الفرعي الذي تنتمي إليه

متطلبات البنية التحتية والتقنية لتفعيل الاقتصاد الرقمي في الجامعة		متطلبات الموارد البشرية والتدريب لتفعيل الاقتصاد الرقمي		متطلبات السياسات والتمويل لتفعيل الاقتصاد الرقمي في الجامعة	
العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
1	.691**	9	.670**	16	.667**
2	.752**	10	.535**	17	.788**
3	.682**	11	.847**	18	.790**
4	.704**	12	.721**	19	.775**
5	.735**	13	.751**	20	.763**
6	.781**	14	.700**	21	.721**
7	.615**	15	.519**	22	.745**
8	.567**	-	-	-	-

** دالة عند مستوى 0.01

يشير الجدول (2) إلى أنّ معامل الارتباط بين كل عبارة منتمية لبعد "متطلبات البنية التحتية والتقنية لتفعيل الاقتصاد الرقمي" ودرجة البعد ككل تراوحت بين (0.567-0.781)، وتراوحت معامل الارتباط في بعد "متطلبات الموارد البشرية والتدريب لتفعيل الاقتصاد الرقمي" بين (0.519-0.847)، وتراوحت معامل الارتباط في بعد "متطلبات السياسات والتمويل لتفعيل الاقتصاد الرقمي" بين (0.667-0.790)، وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01).

ويعرض الجدول (3) معامل الارتباط بيرسون بين كل بعد من الأبعاد المنتمية لمتطلبات متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع درجة المتطلبات ككل.

جدول (3)

معامل الارتباط بيرسون بين الأبعاد المنتمية لمتطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي مع درجة المتطلبات ككل

الأبعاد الفرعية	معامل الارتباط بالدرجة الكلية للمتطلبات

الأبعاد الفرعية	معامل الارتباط بالدرجة الكلية للمتطلبات
متطلبات البنية التحتية والتقنية	.898**
متطلبات الموارد البشرية والتدريب	.902**
متطلبات السياسات والتمويل	.862**

يشير الجدول (3) إلى أنّ معامل الارتباط بيرسون بين كل بعد من الأبعاد المنتمية لمتطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع درجة المتطلبات ككل، تراوحت بين (0.862-0.902)، وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01).

ويعرض الجدول (4) معامل الارتباط بين كل عبارة منتمية لبعد تحديات تفعيل الاقتصاد الرقمي في الجامعة، مع درجة البعد ككل.

جدول (4)

معامل الارتباط بيرسون بين كل عبارة منتمية لبعد تحديات تفعيل الاقتصاد الرقمي مع درجة البعد ككل

العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
23	.673**	26	.750**
24	.801**	27	.609**
25	.784**	28	.703**

** دالة عند مستوى 0.01

يشير الجدول (4) إلى أنّ معامل الارتباط بين كل عبارة منتمية لبعد تحديات تفعيل الاقتصاد الرقمي في الجامعة مع درجة البعد ككل تراوحت بين (0.609- 0.801)، وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01).

وتشير النتائج السابقة إلى أنّ الاستبانة قد حازت على درجة مناسبة من الاتساق الداخلي في كل بعد من أبعادها الفرعية.

5- ثبات الاستبانة:

ثبات الاستبانة (Reliability of a Questionnaire) هو درجة اتساق أو استقرار أداة القياس، أي مدى قدرة الاستبانة على إعطاء نفس النتائج عند تكرار تطبيقها على نفس العينة في نفس الظروف، أو مدى اتساق إجابات الأفراد على البنود المختلفة التي تقيس نفس الظاهرة (عبيدات،2004). وقد تمّ قياس الثبات للأداة ككل وأبعادها ومحاورها الفرعية، بواسطة معامل الثبات ألفا كرونباخ، والجدول (5) يوضح ذلك:

جدول (5)

الثبات للأداة ككل وأبعادها الفرعية

المحاور الرئيسة	الأبعاد الفرعية	درجة الثبات
متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة	متطلبات البنية التحتية والتقنية	0.836
	متطلبات الموارد البشرية والتدريب	0.789
	متطلبات السياسات والتمويل	0.864
	درجة المتطلبات ككل	0.922
تحديات تفعيل الاقتصاد الرقمي	**درجة بعد التحديات**	0.802
متوسط الثبات للأداة ككل		0.899

يتضح من الجدول (5) أنّ الاستبانة تتمتع بقدر مرتفع من الثبات، حيث بلغت قيمة متوسط الثبات للأداة ككل (0.899)، وبلغت قيمة الثبات لمتطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي ككل (0.922) وفي أبعادها الفرعية بين (0.789– 0.864)، كما بلغت قيمة الثبات لبعد تحديات تفعيل الاقتصاد الرقمي (0.802)، مما يشير إلى إمكانية ثبات النتائج المستفادة من الاستبانة، وتعميمها على مجتمع البحث.

6– الاستبانة في صورتها النهائية:

تكوّنت الاستبانة في صورتها النهائية (ملحق :3) من أربعة أبعاد فرعية كما يلي:

- البعد الأول: متطلبات البنية التحتية والتقنية لتفعيل الاقتصاد الرقمي في الجامعة، وتضمن (8) عبارات، وهي مرقمة من (1-8).
- البعد الثاني: متطلبات الموارد البشرية والتدريب لتفعيل الاقتصاد الرقمي في الجامعة، وتضمن (7) عبارات، وهي مرقمة من (9-15).
- البعد الثالث: متطلبات السياسات والتمويل لتفعيل الاقتصاد الرقمي في الجامعة، وتضمن (7) عبارات، وهي مرقمة من (16-22).
- البعد الرابع: التحديات الرئيسة التي تواجه تفعيل الاقتصاد الرقمي في الجامعة، وتضمن (6) عبارات، وهي مرقمة من (23-28).

7– تصحيح الاستبانة ومعيار الحكم:

تكون استجابة القيادات الأكاديمية بالجامعة الإسلامية عن طريق الاختيار بين إحدى خمس بدائل موجودة أمام كل عبارة، وتتمثل هذه البدائل فيما يلي: (موافق بشدة) تأخذ خمس درجات (موافق) تأخذ أربع درجات، و(محايد) تأخذ ثلاث درجات، و(غير موافق) تأخذ درجتين، و(غير موافق بشدة) تأخذ درجة واحدة. ولقياس متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وتحدياتها، تمّ تحديد طول خلايا المقياس الخماسي، وحساب المدى (5-1=4)، ومن ثمّ تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (4÷5=0.80)، وبعد ذلك تمّ إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي واحد صحيح)، وذلك لتحديد الحدّ الأعلى لهذه الخلية. ويمكن تحديد المتوسطات الحسابية المرجحة لغايات الدراسة على النحو الآتي:

جدول (6)

المتوسطات المرجحة لغايات الدراسة وفق المقياس المتدرج الخماسي

المتوسط المرجح	اتجاه الإجابة	درجة الموافقة
من4.20 إلى 5	موافق بشدة	مرتفعة جداً
من 3.40 إلى أقل من 4.20	موافق	مرتفعة
من 2.60إلى أقل من 3.40	محايد	متوسطة
من 1.80إلى أقل من 2.60	غير موافق	منخفضة
من 1إلى أقل من 1.80	غير موافق بشدة	منخفضة جداً

خامساً- خطوات جمع البيانات:

1. الاطلاع على الأطر النظرية والدراسات السابقة التي تناولت موضوع تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
2. صياغة عبارات الاستبانة ومحاورها الفرعية في ضوء الأطر النظرية والدراسات السابقة.
3. عرض الاستبانة في صورتها الأولية على التحكيم.
4. الحصول على موافقة لجنة أخلاقيات البحث بجامعة طيبة لضمان الالتزام بالمعايير الأخلاقية للبحث العلمي.
5. الحصول على إذن رسمي من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة للبدء في جمع البيانات داخل الجامعة.
6. تنفيذ دراسة استطلاعية على عينة مكونة من 20 مشارك من القيادات الأكاديمية في الجامعة لاختبار صدق الاستبانة وثباتها وإجراء التعديلات النهائية، لضمان وضوح أسئلة الدراسة وصلاحية الأداة.
7. توزيع الاستبانة الإلكترونية عبر البريد الجامعي الرسمي أو قنوات التواصل حسب رغبة المشارك، مع إرسال تذكيرات أسبوعية لزيادة معدل الاستجابة.
8. تمّ جمع البيانات خلال شهرين، وقد بلغت الردود الصالحة للتحليل (69) ردّاً.

9. جُمعت البيانات وأُدخلت إلى الحاسب الآلي، وتمت معالجتها إحصائياً باستخدام برنامج (SPSS)، واستخلاص النتائج وتحليلها وتفسيرها في فصل مخصص لذلك استنادًا لما أسفرت عنه نتائج البحث.

سادساً–أساليب المعالجة الإحصائية:

تمّ استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(spss) لتحليل البيانات وفقاً لمشكلة الدراسة وتساؤلاتها، وقد تمّ استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation للتأكد من صدق الاستبانة.
- ألفا كرونباخ Cronbach' Alpha للتأكد من ثبات الاستبانة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لقياس متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وتحدياتها.
- اختبار شابيرو – ويلك Shapiro-Wilk، للتحقق من مدى استيفاء اعتدالية التوزيع في تقديرات عينة الدراسة في أبعاد الأداة وفق متغيرات البحث.
- استخدام اختبار كروسكال– والس (Kruskal-Wallis Test) للكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات الرتبية لاستجابات عينة القيادات الأكاديمية حول متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وتحدياتها تعزى للتخصص والرتبة العلمية والمنصب القيادي.
- اختبار مان–ويتني Mann–Whitney Test للكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات الرتبية لاستجابات عينة القيادات الأكاديمية حول متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وتحدياتها تعزى لاختلاف سنوات الخبرة.

الفصل الرابع

الإجابة على أسئلة البحث

- **الإجابة على السؤال الأول**
- **الإجابة على السؤال الثاني**
- **الإجابة على السؤال الثالث**

الفصل الرابع

نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

تمهيد

هدفت الدراسة إلى الكشف عن متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وتحدياتها من وجهة نظر القيادات الأكاديمية، والكشف عن دلالة الفروق الإحصائية في استجابات أفراد العينة على أبعاد الدراسة تعزى لاختلاف التخصص، وسنوات الخبرة، والرتبة العلمية، والمنصب القيادي الحالي. وفيما يلي نتائج الدراسة الميدانية التي أسفر عنها تحليل البيانات، ومناقشتها، والوصول للاستنتاجات المتعلقة بموضوع الدراسة، وذلك على النحو التالي:

الإجابة عن السؤال الأول:

نصّ السؤال الأول على ما يلي: **ما متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة؟**

وللإجابة عن السؤال، تمّ حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة الموافقة، والترتيب، لكل بعد من أبعاد متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وللمحور ككل، والنتائج يوضحها الجدول (7).

جدول (7)

متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية مرتبة تنازلياً

الأبعاد الفرعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
متطلبات السياسات والتمويل	4.34	0.41	موافق بشدة	1
متطلبات البنية التحتية والتقنية	4.32	0.43	موافق بشدة	2
متطلبات الموارد البشرية والتدريب	4.27	0.42	موافق بشدة	3
متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي ككل	4.31	0.37	موافق بشدة	-

أظهرت نتائج الجدول (7) أنّ متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة جاءت بدرجة مرتفعة جداً، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للمتطلبات (4,31) وبانحراف معياري (0.37)، وهي تقع في مجال استجابة (موافق

بشدة). وجاء بُعد متطلبات السياسات والتمويل في الترتيب الأول كأعلى الأبعاد من حيث درجة الموافقة، بمتوسط حسابي (4.34) وبانحراف معياري (0.41). تلاه بُعد متطلبات البنية التحتية والتقنية في الترتيب الثاني، بمتوسط حسابي (4.32) وبانحراف معياري (0.43). وفي الترتيب الأخير بُعد متطلبات الموارد البشرية والتدريب، بمتوسط حسابي (4.27) وبانحراف معياري (0.42).

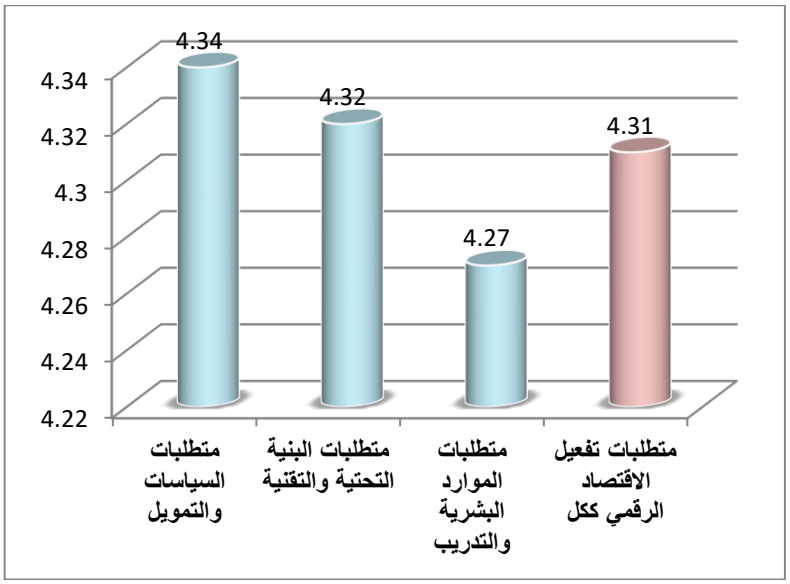

شكل (5): متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

وتعزى النتائج السابقة إلى توجّه مؤسسي لدى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة نحو تبني الممارسات الرقمية الحديثة وتعزيز كفاءتها داخل البيئة الجامعية، وإلى إدراك القيادات الأكاديمية لها لأهمية تكامل مختلف المتطلبات التقنية، والبشرية، والتنظيمية، في دعم التحول نحو الاقتصاد الرقمي، وارتباط ذلك بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتأكيدهم على أهمية وجود سياسات تنظيمية واضحة ودعم مالي مستدام كمرتكز أساسي لإنجاح مبادرات الاقتصاد الرقمي بالجامعة الإسلامية، حيث تسهم الأطر التنظيمية والتمويلية في توجيه الجهود وضمان استمرارية التنفيذ وتحقيق الكفاءة المؤسسية. كما أنّ متطلبات البنية التحتية والتقنية ذات أهمية بالغة، حيث يعد توفر بنية تقنية متطورة – تشمل الشبكات، والأنظمة الرقمية، والأمن السيبراني – الأساس الذي تُبنى عليه جميع تطبيقات الاقتصاد الرقمي، مما يعزز كفاءة العمليات التعليمية والإدارية؛ إضافة إلى أهمية تأهيل الكوادر البشرية وتطوير مهاراتها الرقمية بشكل مستمر، والحاجة لبرامج تدريبية متخصصة ومنهجة تواكب التطورات التقنية المتسارعة لإنجاح برامج تفعيل الاقتصاد الرقمي بالجامعة. وتتفق النتائج مع دراسة القحطاني (2024) التي أظهرت أنّ متطلبات التطبيق للاقتصاد الرقميّ جاء بدرجة استجابة عالية. كما تنسجم مع دراسة (Geng et al.,2023) التي أظهرت أهمية تعزيز تفعيل التحول الرقمي في الجامعات، وضرورة توفير متطلباتها كالتدريب وتطوير برامج الاقتصاد الرقمي، وجذب الاستثمار لتحسين البنية التحتية الرقمية، ورفع كفاءة

الأفراد، وتطوير التخصصات الجامعية الرقمية، وزيادة البحوث العلمية بين الاقتصاد الرقمي والتعليم العالي. كما تتسق مع دراسة (Rosario,Dias,2023) التي أكدت أهمية وضع أطر تنظيمية وتشريعية تعزز من التنمية الاقتصادية، وتضمن الاستدامة، وتبني استراتيجيات تعالج تحديات الاقتصاد الرقمي التي تعوق الاستدامة.

وفيما يلي عرض لمتطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة بحسب كل بعد من أبعاد هذا المحور.

البعد الأول: متطلبات البنية التحتية والتقنية

يعرض الجدول (8) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة الموافقة، والترتيب، للعبارات المنتمية متطلبات البنية التحتية والتقنية لتفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وللبعد ككل.

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات القيادات الأكاديمية حول متطلبات البنية التحتية والتقنية لتفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة مرتبة تنازلياً

م	العبارة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
2	يشكل إنشاء أنظمة تخزين سحابي آمنة وذات موثوقية عالية ركيزة جوهرية للحفاظ على الموارد الرقمية وضمان استمرارها.	ك	33	34	1	1	0	4.43	0.61	موافق بشدة	1
		%	47.8	49.3	1.4	1.4	0.0				
6	يساعد الاعتماد على البنية التحتية الرقمية في خفض استهلاك الموارد المادية، كالورق والطاقة، مما يدعم مبادئ الاستدامة.	ك	31	37	1	0	0	4.43	0.53	موافق بشدة	2
		%	44.9	53.6	1.4	0.0	0.0				
1	يعد توفير شبكات إنترنت عالية السرعة ومستقرة عبر جميع مرافق الجامعة شرطاً أساسياً لتفعيل الاقتصاد الرقمي.	ك	34	29	4	2	0	4.38	0.73	موافق بشدة	3
		%	49.3	42.0	5.8	2.9	0.0				
4	يسهم توفير منصات تعليم إلكتروني شاملة ومحدثة	ك	28	39	2	0	0	4.38	0.55	موافق بشدة	4

	بصورة مستمرة في تعزيز فعالية تطبيق الاقتصاد الرقمي.	%	40.6	56.5	2.9	0.0	0.0			
5	يشكل تبني معايير قوية للأمن السيبراني لحماية البيانات عنصراً أساسياً في بناء اقتصاد رقمي مستدام.	ك	28	39	2	0	0	4.38	0.55	موافق بشدة	5
		%	40.6	56.5	2.9	0.0	0.0			
3	يتطلب تجهيز القاعات الدراسية والمختبرات بأجهزة وبرمجيات رقمية حديثة خطوة أساسية لدعم الاقتصاد الرقمي.	ك	25	39	2	3	0	4.25	0.72	موافق بشدة	6
		%	36.2	56.5	2.9	4.3	0.0			
7	يمثل دمج أنظمة إدارة موارد جامعية رقمية متكاملة، كالموارد البشرية والمالية والأكاديمية..، دعامة رئيسية لتسريع التحول نحو الاقتصاد الرقمي.	ك	21	41	6	1	0	4.19	0.65	موافق	7
		%	30.4	59.4	8.7	1.4	0.0			
8	استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمليات الأكاديمية والإدارية يدعم تطور يخدم أهداف الاقتصاد الرقمي.	ك	19	42	7	1	0	4.14	0.65	موافق	8
		%	27.5	60.9	10.1	1.4	0.0				
المتوسط العام لمتطلبات البنية التحتية والتقنية لتفعيل الاقتصاد الرقمي								4.32	0.43	موافق بشدة	-

أظهرت نتائج الجدول (8) أنّ متطلبات البنية التحتية والتقنية لتفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة جاءت بدرجة مرتفعة جداً، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد ككل (4.32) وبانحراف معياري (0.43)، ويقع في مجال استجابة (موافق بشدة). ويعزى ذلك إلى إدراك القيادات الأكاديمية لأهمية البنية التحتية الرقمية كمرتكز أساسي لنجاح التحول نحو الاقتصاد الرقمي، خاصة في ظل التوجهات العالمية نحو التحول الرقمي والاستدامة، وما تتطلبه من بنية تقنية متقدمة تدعم استمرارية الخدمات التعليمية والإدارية بكفاءة وموثوقية عالية. كما تبرز هذه النتيجة وعي القيادات الأكاديمية بالتوجهات الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية وفقاً

للتقرير السنوي لرؤية السعودية (2030) الذي يركز على الاستعداد الكامل للمستقبل والتحول الرقمي الشامل عبر التطوير المستمر للبنية التقنية التحتية. وتتفق النتيجة مع دراسة منشاوي (2024) التي أشارت إلى أنّ استثمار أدوات الاقتصاد الرقمي بفعالية داخل المؤسسات التعليمية يتطلب وجود بنية تحتية رقمية متطورة، وهو ما أكدت عليه دراسة محمود (2022) حينما أوضح أنّ نشر التكنولوجيا وتطوير البنية التحتية الرقمية يعد من متطلبات نجاح الاقتصاد الرقمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والحد من الفجوات الرقمية. كما تنسجم النتيجة مع دراسة المحيميد (2024) التي أشارت إلى أن الاقتصاد الرقمي له تأثير إيجابي في تطوير نظم التعليم العالي، وأن هناك علاقة مباشرة بين الاستثمار على في البنية التحتية وجودة التعليم الرقمي، وأكدت على زيادة الاستثمار في البنية التحتية، ودمج التقنيات الرقمية من خلال تقديم المناهج الدراسية، مع تعزيز الابتكار من تأسيس مراكز بحثية والتعاون مع الجامعات المتقدمة. وأشارت دراسة يوسف (2024) إلى أنّ التحول نحو الاقتصاد الرقمي له دور إيجابي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأكدت ضرورة تعزيز الاستثمار وبناء البنية التحتية الرقمية تتحمل التغيرات التكنولوجية.

وجاءت العبارة "يشكل إنشاء أنظمة تخزين سحابي آمنة وذات موثوقية عالية ركيزة جوهرية للحفاظ على الموارد الرقمية وضمان استمرارها" في الترتيب الأول كأعلى الجوانب، بمتوسط حسابي (4.43) وبانحراف معياري (0.61). ويعزى ذلك إلى تنامي الوعي بأهمية الحوسبة السحابية في حفظ البيانات وضمان استرجاعها واستمرارية الوصول إليها، إضافة إلى دورها في تعزيز الأمان الرقمي وتقليل المخاطر المرتبطة بفقدان البيانات، وهو ما يعد من المتطلبات الجوهرية في البيئات الجامعية الرقمية. وتتسق هذه النتيجة مع مبادئ الاقتصاد الرقمي الواردة في تقرير مركز البحوث والمعلومات (2022) والتي تؤكد على مبدأ بناء بيئة رقمية شاملة وموثوقة لتعزيز الأمن السيبراني، وحماية الأصول المعرفية من المخاطر الرقمية. كما تدعم النتيجة ما أشار إليه جنيدي (2026) من أنّ الجامعات السعودية تسعى جاهدة لاعتماد الأنظمة الإلكترونية وتوظيف التقنيات الحديثة لحماية البيانات وتأمين الفضاء الرقمي الجامعي بما يدعم تطلعات الرؤية الوطنية. كما تتفق مع دراسة أحمد (2024) التي أشارت إلى أهمية تعميق استخدامات التقنية ونظم المعلومات لمواكبة التطورات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وجاءت العبارة "يساعد الاعتماد على البنية التحتية الرقمية في خفض استهلاك الموارد المادية، كالورق والطاقة، مما يدعم مبادئ الاستدامة" في الترتيب الثاني، بمتوسط حسابي (4.43) وبانحراف معياري (0.53). ويعزى ذلك إلى إدراك القيادات الأكاديمية للعلاقة الوثيقة بين التحول الرقمي وتحقيق الاستدامة البيئية، حيث تسهم التقنيات الرقمية في تقليل الاعتماد على الموارد التقليدية، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، مما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. ويدعم هذه النتيجة ما أشارت إليه دراسة (Rosario & Dias,2023) من أنّ الابتكارات التكنولوجية تسهم في حماية البيئة وتقليل الهدر

والانبعاثات من خلال تطبيق الاقتصاد الدائري والحلول الرقمية الخضراء. كما تتوافق النتيجة مع دراسة أحمد (2024) التي أظهرت حتمية تخفيض مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية التقليدية وتحسين كفاءتها لضمان استدامتها للأجيال القادمة عبر التحول نحو النماذج الرقمية البديلة.

بينما جاءت العبارة "استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمليات الأكاديمية والإدارية يدعم تطور يخدم أهداف الاقتصاد الرقمي" في الترتيب الأخير كأقل الجوانب المتحققة، بمتوسط حسابي (4.14) وبانحراف معياري (0.65). ويعزى انخفاضها النسبي مقارنة ببقية العبارات إلى أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي، رغم أهميتها، لا تزال في مراحل متفاوتة من التبني داخل المؤسسات التعليمية، وقد تواجه بعض التحديات المرتبطة بالبنية التحتية المتخصصة، أو نقص الكفاءات البشرية المؤهلة، أو الحاجة إلى سياسات تنظيمية واضحة، مما يحد من انتشارها الكامل مقارنة ببقية مكونات البنية التحتية الرقمية الأكثر رسوخًا. وقد أشارت دراسة جنيدي (2026) وعيسى (2025) إلى أنّ تبني التقنيات الناشئة المتقدمة يواجه تحديات تقنية تتمثل في الفجوات الرقمية وحاجة هذه التقنيات لبنية تحتية فائقة التخصص، وتحديات بشرية ترتبط بنقص الكفاءات والمهارات الرقمية المتقدمة القادرة على قيادة أنظمة الذكاء الاصطناعي باحترافية وتفاوت مستويات الاستخدام والوعي بها. ويتماشى هذا أيضاً مع ما طرحه (Altassan,2025) من أنّ جهود دمج الكفاءة التقنية لا تزال تتطلب المزيد من التوسع والتمكين لتصل لمرحلة النضج الكامل داخل البيئات الأكاديمية.

البعد الثاني: متطلبات الموارد البشرية والتدريب

يعرض الجدول (9) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة الموافقة، والترتيب للعبارات المنتمية لمتطلبات الموارد البشرية والتدريب لتفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وللبعد ككل.

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات القيادات الأكاديمية حول متطلبات الموارد البشرية والتدريب لتفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية مرتبة تنازلياً

م	العبارة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
14	إعداد خطط استراتيجية واضحة لتطوير المهارات الرقمية لدى القيادات الأكاديمية يعد أساساً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والاقتصاد الرقمي معاً.	ك	28	38	3	0	0	4.36	0.57	موافق بشدة	1
		%	40.6	55.1	4.3	0.0	0.0				

9	تنفيذ برامج تدريب مستمرة للقيادات الأكاديمية في مجال التقنيات الرقمية يعد متطلباً ضرورياً لنجاح الاقتصاد الرقمي.	ك	30	34	3	1	1	4.32	0.76	موافق بشدة	2
		%	43.5	49.3	4.3	1.4	1.4				
15	يسهم تضمين مفاهيم الاقتصاد الرقمي ومبادئ الاستدامة ضمن المناهج الدراسية والأطر البحثية في ترسيخ هذا التوجه داخل الجامعة.	ك	23	45	1	0	0	4.32	0.50	موافق بشدة	3
		%	33.3	65.2	1.4	0.0	0.0				
13	يشكل بناء شراكات مجتمعية وقطاعية في مجالات التقنيات والابتكار الرقمي ركيزة مهمة لدعم الاقتصاد الرقمي.	ك	22	44	2	1	0	4.26	0.59	موافق بشدة	4
		%	31.9	63.8	2.9	1.4	0.0				
10	توفير كوادر متخصصة في مجالات الاقتصاد الرقمي داخل الجامعة يمثل عنصرا أساسيا لدعم تطبيقه.	ك	23	40	5	0	1	4.22	0.70	موافق بشدة	5
		%	33.3	58.0	7.2	0.0	1.4				
11	يسهم تشجيع ودعم البحوث العلمية المعتمدة على التقنيات الرقمية والمرتبطة بأهداف التنمية المستدامة في تعزيز التوجه الرقمي.	ك	17	50	2	0	0	4.22	0.48	موافق بشدة	6
		%	24.6	72.5	2.9	0.0	0.0				
12	يمثل عقد ورش عمل وبرامج تدريبية متخصصة في دمج التقنيات الرقمية في التعليم المستدام خطوة استراتيجية مهمة.	ك	22	42	3	1	1	4.20	0.72	موافق بشدة	7
		%	31.9	60.9	4.3	1.4	1.4				
المتوسط العام لمتطلبات الموارد البشرية والتدريب لتفعيل الاقتصاد الرقمي								4.27	0.42	موافق بشدة	-

أظهرت نتائج الجدول (9) أنّ متطلبات الموارد البشرية والتدريب لتفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية جاءت بدرجة مرتفعة (موافق بشدة)، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل (4.27) وبانحراف معياري (0.42). ويعزى ذلك إلى إدراك القيادات الأكاديمية للدور المحوري للعنصر البشري المؤهل في إنجاح التحول نحو الاقتصاد الرقمي، إذ لا يمكن تحقيق الاستفادة المثلى من البنية التحتية التقنية دون وجود كوادر تمتلك المهارات الرقمية والمعارف اللازمة، إلى جانب أهمية التدريب المستمر في مواكبة التطورات التقنية المتسارعة وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة. ويدعم النتيجة ما أشارت إليه دراسة الهنائي وآخرون (2023) التي أوضحت أنّ امتلاك المهارات الرقمية يرفع كفاءة الأفراد في استخدام المنصات الحديثة، ويدعم الإنتاج والابتكار والتطوير المؤسسي. كما أبرزت دراسة محمود (2022) أهمية بناء القدرات الرقمية لأفراد المجتمع الأكاديمي عبر دمج تكنولوجيا المعلومات وكونه يعد متطلباً رئيساً لتلبية احتياجات الاقتصاد الرقمي. كما تنسجم النتيجة مع التوجهات الاستراتيجية الوطنية للمملكة وفقاً للتقرير السنوي لرؤية السعودية 2030(2025) الذي أكد على ضرورة الاستعداد للمستقبل عبر تدريب الكوادر البشرية في مجالات التقنية لتمكين الإمكانات الوطنية ورفع دور الاقتصاد المعرفي. وأشارت دراسة أحمد (2024) إلى أهمية تطوير الأنظمة والأساليب لتعزيز التدريب وإدارة الموارد البشرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أوضحت دراسة يوسف (2024) أهمية الاقتصاد الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأكدت ضرورة التدريب للعنصر البشري لمواكبة التطورات واكتساب المهارات التقنية.

وجاءت العبارة "إعداد خطط استراتيجية واضحة لتطوير المهارات الرقمية لدى القيادات الأكاديمية يعد أساساً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والاقتصاد الرقمي معاً" في الترتيب الأول كأعلى الجوانب المتحققة، بمتوسط حسابي (4.36) وبانحراف معياري (0.57). ويعزى ذلك إلى وعي القيادات بأهمية التخطيط الاستراتيجي طويل المدى في بناء القدرات الرقمية، حيث يسهم وجود خطط واضحة في توجيه الجهود التدريبية والتنموية بشكل منظم، ويضمن تحقيق التكامل بين التحول الرقمي وأهداف الاستدامة. ويدعم ذلك ما أشارت إليه دراسة محمود (2022) من أنّ الوصول للاستدامة في ظل الاقتصاد الرقمي يتطلب بناء استراتيجيات رقمية واضحة تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة. كما ترتبط النتيجة بما أورده جنيدي (2026) والمقبل ومحمد (2023) من أنّ الجامعات السعودية تسعى لبناء قيادات أكاديمية وأعضاء هيئة تدريس قادرين على إدارة التحول الرقمي وفق خطط وإجراءات مرنة، وهو ما يدعم تطلعات الرؤية الوطنية ويحقق التكامل المؤسسي المنظم.

وجاءت العبارة "تنفيذ برامج تدريب مستمرة للقيادات الأكاديمية في مجال التقنيات الرقمية يعد متطلباً ضرورياً لنجاح الاقتصاد الرقمي" في الترتيب الثاني، بمتوسط حسابي (4.32) وبانحراف معياري

(0.76). ويعزى ذلك إلى إدراك أهمية التعلم المستمر والتطوير المهني في المجال الرقمي، خاصة في ظل التسارع الكبير في التقنيات الحديثة، مما يجعل التدريب المستمر ضرورة للحفاظ على كفاءة القيادات الأكاديمية وقدرتها على اتخاذ قرارات مبنية على المعرفة التقنية. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه أدبيات الدراسة من أهمية التدريب المستمر والتطوير المهني لمواكبة التسارع المعرفي؛ حيث أكدت دراسة محمد ومبارز (2023) أنّ الجامعات تستطيع رفع مستويات التنمية المستدامة عبر تدريب المستخدمين والاهتمام بتنمية الكوادر الأكاديمية وتأهيلهم لاستخدام التقنيات الرقمية بكفاءة عالية. كما تتسق النتيجة مع دراسة الحربي (2025) الذي أشار إلى أهمية تقديم الجامعات الدعم والتدريب لضمان فعالية العمليات الأكاديمية والارتقاء بمهارات القيادات. كما تتوافق مع دراسة القحطاني (2025) التي أوضحت أنّ دمج الاستدامة في البيئة الجامعية يستلزم إنشاء نظام تدريب متطور للعاملين لتمكينهم من مواجهة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة.

بينما جاءت العبارة "يمثل عقد ورش عمل وبرامج تدريبية متخصصة في دمج التقنيات الرقمية في التعليم المستدام خطوة استراتيجية مهمة" في الترتيب الأخير كأقل الجوانب المتحققة، بمتوسط حسابي (4.20) وبانحراف معياري (0.72). ويعزى انخفاضها النسبي مقارنة ببقية العبارات إلى أن تنظيم ورش العمل المتخصصة يتطلب موارد تنظيمية ومالية وخبرات تدريبية متقدمة، إضافة إلى الحاجة لتنسيق مؤسسي مستمر، مما قد يحد من تطبيقها بشكل موسع رغم أهميتها، مقارنة بالجوانب الأخرى الأكثر ارتباطًا بالتخطيط العام أو التوجهات الاستراتيجية. وقد أشار كل من جنيدي (2026) وعيسى (2025) إلى أنّ البرامج والورش المتخصصة في دمج التقنيات الناشئة قد تواجه عوائق متمثلة في عدم كفاءة بعض برامج التدريب المستمر التقليدية، ونقص الكفاءات المتخصصة للغاية، بالإضافة إلى التحديات التمويلية والإدارية كصعوبة التنسيق والتعاون المؤسسي المستمر ومحدودية الاستثمارات الموجهة للأنشطة الرقمية الدقيقة. وهو ما يبرر إرجاع القيادات هذا الانخفاض للحاجة إلى موارد تنظيمية ومالية وخبرات متقدمة لتطبيق تلك الورش بشكل موسع ومستدام. وقد أكدت دراسة (Geng et al., 2023) على ضرورة التدريب لتطوير برامج الاقتصاد الرقمي بالتعليم العالي. وأكدت دراسة أحمد (2024) دور التدريب المهني لتطوير المهارات ورفع الكفاءة.

البعد الثالث: متطلبات السياسات والتمويل

يعرض الجدول (10) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة الموافقة، والترتيب، للعبارات المنتمية متطلبات السياسات والتمويل لتفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وللبعد ككل.

جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات القيادات الأكاديمية حول متطلبات السياسات والتمويل لتفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة مرتبة تنازلياً

م	العبارة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
17	يتطلب تخصيص ميزانيات كافية لتطوير البنية الرقمية المرتبطة بالاستدامة دعماً مالياً مستمراً لضمان التنفيذ الفعال.	ك	30	39	0	0	0	4.43	0.50	موافق بشدة	1
		%	43.5	56.5	0.0	0.0	0.0				
18	يعد الحصول على دعم حكومي أو إقامة شراكات استراتيجية لتمويل المشروعات الرقمية عاملاً رئيسياً في تعزيز الاقتصاد الرقمي.	ك	25	44	0	0	0	4.36	0.48	موافق بشدة	2
		%	36.2	63.8	0.0	0.0	0.0				
16	يشكل وضع سياسات جامعية واضحة ومحددة لدعم الاقتصاد الرقمي شرطاً أساسياً لنجاح تفعيله.	ك	26	41	2	0	0	4.35	0.54	موافق بشدة	3
		%	37.7	59.4	2.9	0.0	0.0				
20	يدعم إدراج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الاستراتيجية للجامعة التوجه نحو تفعيل الاقتصاد الرقمي بشكل منسجم.	ك	27	39	3	0	0	4.35	0.56	موافق بشدة	4
		%	39.1	56.5	4.3	0.0	0.0				
22	صياغة سياسات تضمن الوصول العادل والشامل للتقنيات الرقمية لجميع أفراد المجتمع الجامعي يعد متطلباً أخلاقياً وتنموياً أساسياً.	ك	23	45	1	0	0	4.32	0.50	موافق بشدة	5
		%	33.3	65.2	1.4	0.0	0.0				
19	يسهم تقديم حوافز مادية ومعنوية لتشجيع	ك	23	44	2	0	0	4.30	0.52	موافق بشدة	6

	الابتكار الرقمي داخل الجامعة في تحفيز المبادرات والمشاريع الرقمية.	%	33.3	63.8	2.9	0.0	0.0			
21	يمثل وضع مؤشرات أداء محددة وقابلة للقياس لمتابعة تقدم تطبيق الاقتصاد الرقمي أداة فعالة لتعزيز الرصد والتقويم.	ك	26	35	7	1	0	4.25	0.70	موافق بشدة	7
		%	37.7	50.7	10.1	1.4	0.0				
المتوسط العام لمتطلبات السياسات والتمويل لتفعيل الاقتصاد الرقمي								4.34	0.41	موافق بشدة	-

أظهرت نتائج الجدول (10) أن درجة موافقة القيادات الأكاديمية حول متطلبات السياسات والتمويل لتفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة جاءت بدرجة مرتفعة (موافق بشدة)، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل (4.34) وبانحراف معياري (0.41). ويعزى ذلك إلى إدراك القيادات الأكاديمية لأهمية الإطار التنظيمي والتمويلي كركيزة أساسية لإنجاح التحول نحو الاقتصاد الرقمي، حيث تمثل السياسات الواضحة والدعم المالي المستدام عاملين حاسمين في ضمان استمرارية المبادرات الرقمية وتحقيق التكامل بينها وبين أهداف التنمية المستدامة. وتتفق النتيجة مع ما أورده محمود (2022) الذي أشار إلى أهمية بناء استراتيجيات رقمية تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز الدعم المالي والتمويلي الموجه للاقتصاد الرقمي لتمكين المشروعات الابتكارية. كما تدعم النتيجة ما أشارت إليه دراسة أحمد (2024) من أهمية تطوير الأنظمة والأساليب لتعزيز التدريب وإدارة الموارد البشرية ومراجعة الهيكل التنظيمي بشكل دوري، كما أوضحت ضرورة صياغة استراتيجيات للتنمية والتطوير المهني. وأوضحت دراسة (Cigu.2025) ضرورة دعم السياسات التي تسرع من الاقتصاد الرقمي، وزيادة الاستثمار والتطوير المستدام لتعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وجاءت العبارة "يتطلب تخصيص ميزانيات كافية لتطوير البنية الرقمية المرتبطة بالاستدامة دعماً مالياً مستمراً لضمان التنفيذ الفعال" في الترتيب الأول كأعلى الجوانب المتحققة، بمتوسط حسابي (4.43) وبانحراف معياري (0.50). ويعزى ذلك إلى وعي القيادات بأهمية التمويل المستدام كشرط رئيس لتطوير البنية التحتية الرقمية، حيث إن تنفيذ المشروعات الرقمية يتطلب استثمارات مالية مستمرة لضمان تحديث الأنظمة وصيانتها وتحقيق الكفاءة التشغيلية. ويدعم هذه النتيجة ما أشارت إليه دراسة

الباروجي (2025) من أنّ ارتفاع تكاليف الاستثمار في التقنيات الرقمية المتجددة والتمويل غير المستقر يمثل إحدى التحديات المهمة التي تواجه المؤسسات التعليمية وتؤدي لإبطاء خطط التطور الرقمي. كما أوضحت دراسة منشاوي (2024) أنّ محدودية الدعم المالي والإداري للأفكار الناشئة تعوق نمو الاقتصاد الرقمي، مما يبرر وعي القيادات الأكاديمية العالي بحتمية وجود تدفق تمويلي مستقر وكافٍ لتحديث الأنظمة وصيانتها. وأشارت دراسة العمري والصانع (2026) إلى ضرورة تطوير سياسات رقمية من خلال توفير التقنيات الحديثة، مع التشجيع على تخصيص ميزانية لتطوير البنية الرقمية.

وجاءت العبارة "يعد الحصول على دعم حكومي أو إقامة شراكات استراتيجية لتمويل المشروعات الرقمية عاملاً رئيسًا في تعزيز الاقتصاد الرقمي" في الترتيب الثاني، بمتوسط حسابي (4.36) وبانحراف معياري (0.48). ويعزى ذلك إلى إدراك أهمية تنويع مصادر التمويل وعدم الاعتماد على الموارد الذاتية فقط، من خلال بناء شراكات مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص، بما يسهم في تسريع تنفيذ المبادرات الرقمية وتوسيع نطاقها. وتتسق هذه النتيجة مع دراسة محمود (2022) التي أكدت على أهمية تعزيز التشارك بين الحكومة والجامعات ومراكز البحث والقطاع الخاص كشرط أساسي لنجاح تطبيقات الاقتصاد الرقمي. كما أشارت دراسة منشاوي (2024) إلى أن الشراكات الرقمية تسهم بشكل فعال في تقوية البنية التحتية الرقمية وتشجيع الاستثمار. وتتوافق النتيجة أيضاً مع دراسة القحطاني (2025) التي أوضحت أنّ تعزيز الشراكات وبناء منظومات التعاون المؤسسي يرفع من كفاءة نقل المعارف والخبرات لمواجهة التغيرات الاقتصادية والبيئية.

بينما جاءت العبارة "يمثل وضع مؤشرات أداء محددة وقابلة للقياس لمتابعة تقدم تطبيق الاقتصاد الرقمي أداة فعالة لتعزيز الرصد والتقويم" في الترتيب الأخير كأقل الجوانب المتحققة، بمتوسط حسابي (4.25) وبانحراف معياري (0.70). ويعزى ذلك إلى أن بناء مؤشرات أداء دقيقة وقابلة للقياس في مجال الاقتصاد الرقمي يتطلب خبرات تحليلية متقدمة ونظم بيانات متكاملة، إضافة إلى تحديات تتعلق بتحديد معايير قياس موحدة، مما قد يحد من تطبيقها بشكل فعال مقارنة بالجوانب التمويلية والتنظيمية الأكثر وضوحًا. ويدعم ذلك ما أشار إليه الباروجي (2025) حول غياب الحوكمة الاستراتيجية المتكاملة وتشتت الجهود وتضارب الصلاحيات في بعض المؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى ما أورده جنيدي (2026) وعيسى (2025) من وجود تحديات تنظيمية وإدارية ترتبط بصعوبة التنسيق الفني، وتعقيد وضع معايير قياس موحدة تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والبيئية والأكاديمية معاً، وهو ما يؤكد على أهمية هذا المتطلب. كما أشارت دراسة (Oloyede et al,2023) إلى أنّ تعدد أساليب القياس للاقتصاد الرقمي، إلى جانب محدودية البيانات والمعلومات وأدوات القياس بين الدول، تعد تحدياً منهجياً يعوق دقة القياس الفعلي، كما أن المؤشرات التقليدية لا تعكس طبيعة الأنشطة الرقمية، مما يهدد

تقييم الأداء ويؤثر بشكل مباشر على تحقيق أهداف التنمية. كما تنسجم النتيجة مع دراسة العمري والصانع (2026) التي أشارت إلى أهمية تطبيق أنظمة وتشريعات مرنة تعزز من دعم التحول الرقمي مع ربطه بمؤشرات الأداء الرقمية.

إجابة السؤال الثاني:

نصّ السؤال الثاني على ما يلي: **ما أبرز التحدّيات التي تواجه تفعيل الاقتصاد الرقميّ؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة؟**

وللإجابة عن السؤال، تمّ حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة الموافقة، والترتيب، للعبارات المنتمية تحديات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وللبعد ككل كما هو موضح بالجدول (11).

جدول (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول تحديات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة مرتبة تنازلياً

م	العبارة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
23	يشكل نقص التمويل الكافي للمشاريع الرقمية أحد أبرز العوائق أمام تحقيق التحول نحو الاقتصاد الرقمي.	ك	23	41	2	2	1	4.20	0.76	موافق بشدة	1
		%	33.3	59.4	2.9	2.9	1.4				
27	تعد المشكلات التقنية المتكررة كبطء الشبكات أو الأعطال الفنية المتواصلة..، من العوائق التي تقلل من كفاءة التطبيق الرقمي.	ك	22	41	3	3	0	4.19	0.71	موافق	2
		%	31.9	59.4	4.3	4.3	0.0				
25	يعد غياب المهارات الرقمية المتقدمة لدى فئة من العاملين عائقاً جوهرياً أمام تطبيق مبادرات تفعيل الاقتصاد الرقمي.	ك	17	46	5	1	0	4.14	0.60	موافق	3
		%	24.6	66.7	7.2	1.4	0.0				
24	يمثل مقاومة بعض القيادات والكوادر للتغير	ك	20	35	7	4	3	3.94	1.01	موافق	4

	نحو الاقتصاد الرقمي، إلى جانب ضعف الوعي بأهميته، تحدياً بارزاً يعوق التقدم.	%	29.0	50.7	10.1	5.8	4.3			
28	تمثل صعوبة قياس التقدم الفعلي في تنفيذ مبادرات الاقتصاد الرقمي تحدياً منهجياً يؤثر على تحقيق أهداف الاستدامة.	ك	24	28	7	9	1	3.94	1.06	موافق	5
		%	34.8	40.6	10.1	13.0	1.4				
26	تشكل المخاوف المرتبطة بمخاطر الأمن السيبراني وحماية البيانات تحدياً كبيراً يحد من التوسع في استخدام التقنيات الرقمية.	ك	15	39	10	5	0	3.93	0.81	موافق	6
		%	21.7	56.5	14.5	7.2	0.0				
المتوسط العام لتحديات تفعيل الاقتصاد الرقمي								4.06	0.60	موافق	-

أظهرت نتائج الجدول (11) أن درجة موافقة أفراد العينة حول تحديات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة جاءت بدرجة مرتفعة (موافق)، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل (4.06) وبانحراف معياري (0.60). ويعزى ذلك إلى إدراك أفراد العينة لوجود مجموعة من التحديات الواقعية التي تواجه تطبيق الاقتصاد الرقمي، رغم التوجه الإيجابي نحو تبنيه، مما يظهر وعي ناقد عميق لدى القيادات الأكاديمية بطبيعة المعوقات التي تواجه عملية التحول الرقمي بالجامعة الإسلامية؛ إذ إنّ الطموح نحو تبني الاقتصاد الرقمي لا يخلو من صعوبات تطبيقية تتداخل فيها الأبعاد المالية، والتقنية، والبشرية، والأمنية. وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة منشاوي (2024) التي أظهرت أنّ دمج أدوات الاقتصاد الرقمي يواجه عقبات متعددة ترتبط بجاهزية البيئة التعليمية والمؤسسية. كما أوضحت دراسة (Raihan,2024) أنّ هناك فجوات وتحديات هيكلية وتنظيمية يجب تذليلها لضمان الوصول إلى بيئة رقمية مستدامة وآمنة تحقق الأهداف المنشودة. كما أشارت دراسة (Rosario,Dias,2023) إلى وجود تحديات تحد من تحقيق أهداف التنمية المستدامة كالفجوة الرقمية. كما تتفق النتيجة مع دراسة القحطاني (2024) التي أظهرت أنّ تحديات تطبيق الاقتصاد الرقمي جاء بدرجة استجابة عالية.

وجاءت العبارة "يشكل نقص التمويل الكافي للمشاريع الرقمية أحد أبرز العوائق أمام تحقيق التحول نحو الاقتصاد الرقمي" في الترتيب الأول كأعلى الجوانب المتحققة، بمتوسط حسابي (4.20) وبانحراف معياري (0.76). ويعزى ذلك إلى أن تنفيذ مبادرات الاقتصاد الرقمي يتطلب استثمارات مالية كبيرة لتطوير البنية التحتية التقنية، وتحديث الأنظمة، وتدريب الكوادر، مما يجعل محدودية الموارد المالية من أبرز العوائق التي تعوق تحقيق التحول الرقمي بشكل فعّال. وتتسق هذه النتيجة مع دراسة الباروجي (2025) التي أظهرت أن التحديات التمويلية المتمثلة في ارتفاع تكاليف الاستثمار في التقنيات الرقمية والتمويل غير المستقر تأتي في مقدمة العوائق التي تعطل البرامج التحولية في الجامعات. كما تعاضد هذه النتيجة ما أشار إليه منشاوي (2024) من أنّ محدودية الدعم المالي والإداري تُعد من أبرز التحديات التي تبطئ وتيرة نمو الاقتصاد الرقمي، نظراً لأن تحديث الأنظمة، وصيانتها، وبناء بنية تحتية متكاملة تتطلب دفقاً تمويلياً استراتيجياً ومستداماً. وأكدت النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة القحطاني (2024) من ضرورة توفير التمويل اللازم لتعزيز البنية التحتية الرقمية وتطوير الموارد البشرية من أجل التكنولوجيا الواعدة لتطوير مجال الاقتصاد الرقمي بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية 2030.

وجاءت العبارة "تعد المشكلات التقنية المتكررة كبطء الشبكات أو الأعطال الفنية المتواصلة من العوائق التي تقلل من كفاءة التطبيق الرقمي" في الترتيب الثاني، بمتوسط حسابي (4.19) وبانحراف معياري (0.71). ويعزى ذلك إلى أن استقرار وكفاءة البنية التحتية التقنية يعدان شرطاً أساسياً لنجاح الاقتصاد الرقمي، حيث تؤدي الأعطال التقنية وضعف جودة الشبكات إلى تعطيل سير العمليات الرقمية وتقليل مستوى الاعتماد عليها. ويدعم ذلك ما أشارت إليه دراسة جنيدي (2026) وعيسى (2025) من أنّ الفجوات الرقمية والتحديات التقنية المرتبطة بجودة البنية التحتية والشبكات تشكل عائقاً رئيسًا يحول دون الاستخدام الأمثل للأنظمة الإلكترونية الحديثة.

وجاءت في الترتيب الثالث عبارة "يعد غياب المهارات الرقمية المتقدمة لدى فئة من العاملين عائقاً جوهرياً أمام تطبيق مبادرات تفعيل الاقتصاد الرقمي" وقد بلغ متوسطها الحسابي (4.14) وبانحراف معياري (0.60)، وبدرجة موافقة (موافق).ويعزى حصول هذه العبارة على ترتيب متقدم إلى إدراك أفراد العينة لأهمية العنصر البشري المؤهل بوصفه محوراً أساسياً في نجاح التحول نحو الاقتصاد الرقمي، حيث إن امتلاك البنية التحتية التقنية وحده لا يكفي ما لم يقترن بوجود كفاءات بشرية قادرة على توظيف التقنيات الرقمية بفاعلية في العمليات الأكاديمية والإدارية. كما يعكس ذلك وجود فجوة مهارية لدى بعض العاملين، خاصة في مجالات التقنيات الحديثة وتحليل البيانات واستخدام الأنظمة الرقمية المتقدمة، مما يحد من سرعة وكفاءة تطبيق مبادرات الاقتصاد الرقمي. كما يُفسَّر هذا التحدي في

ضوء التسارع الكبير في تطور التقنيات الرقمية، مقابل بطء نسبي في تحديث مهارات بعض الكوادر. ويدعم ذلك ما أشارت إليه دراسة (Qureshi,2023) من أنّ دمج التقنية يواجه تحديات ترتبط بالقدرات المعرفية والمهارية للأفراد، وأن غياب التمكين البشري يحد من كفاءة الأنظمة الرقمية. كما أشارت دراسة المقبل ومحمد (2023) وعيسى (2025) والمحيميد (2024) إلى وجود تحديات بشرية تتمثل في تفاوت مستويات الاستخدام والوعي التقني، وفجوة المهارات المتقدمة، مما يؤكد أن توفير البنية التحتية وحده لا يكفي ما لم يقترن بتأهيل بشري مستمر يواكب التسارع المعرفي والتقني. كما يدعم النتيجة دراسة القحطاني (2024) وأحمد (2024) التي أشارت إلى ضرورة تنظيم دورات، وورش تأهيل الكوادر في الاقتصاد الرقمي، وتوعية المؤسسات والأفراد بأهمية وفوائد الاقتصاد الرقمي. كما أظهرت دراسة (Ebom-Jeboso,2025) أهمية التدريب على المهارات الرقمية مما يعزز من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

بينما جاءت العبارة "تشكل المخاوف المرتبطة بمخاطر الأمن السيبراني وحماية البيانات تحدياً كبيراً يحد من التوسع في استخدام التقنيات الرقمية" في الترتيب الأخير كأقل الجوانب المتحققة، بمتوسط حسابي (3.93) وبانحراف معياري (0.81). ويعزى انخفاضها النسبي مقارنة ببقية العبارات إلى تزايد الجهود المؤسسية في تعزيز أنظمة الأمن السيبراني ورفع مستوى الوعي بحماية البيانات، مما أسهم في تقليل حدة هذه المخاوف نسبياً، رغم استمرارها كأحد التحديات القائمة التي تتطلب متابعة وتطويراً مستمراً. وقد أشار جنيدي (2026) إلى السعي المستمر والناجح لحماية البيانات وتأمين الفضاء السيبراني الجامعي تماشياً مع مستهدفات الرؤية الوطنية. وبناءً على ذلك، فإنّ وعي القيادات بالأنظمة السيبرانية المطبقة خفف نسبياً من حدة هذه المخاوف، وإن ظلت تُمثل تحدياً قائماً يستوجب اليقظة والتطوير المستمر في ظل بيئة الاقتصاد الرقمي المنفتحة. وقد أشارت دراسة (Alhalafi,Veeraraghavan,2021) إلى نقص كفاءات الأمن السيبراني تعد تحدياً مؤثراً يستلزم الاستثمار في البيئة الرقمية والتدريب، كما تعد تهديدات الأمن السيبراني وحماية البيانات من أكبر التحديات التي قد تسبب خسائر مالية واضحة تمنع الوصول إلى الاقتصاد الرقمي.

الإجابة عن السؤال الثالث:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات القيادات الأكاديمية حول متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقميّ؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحدياتها تعزى لمتغيرات: (التخصص، وسنوات الخبرة، والرتبة العلمية، والمنصب القيادي)؟

1- دراسة الفروق وفق التخصص:

يبين الجدول (12) نتائج استخدام اختبار شابيرو – ويلك Shapiro-Wilk، للتحقق من مدى

استيفاء اعتدالية التوزيع في تقديرات عينة الدراسة في أبعاد الأداة وفق التخصص.

جدول (12)

نتائج استخدام اختبار شابيرو – ويلك للتحقق من اعتدالية التوزيع في تقديرات عينة الدراسة في أبعاد الأداة وفق التخصص

الأبعاد الفرعية	فئات التخصص	Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.
متطلبات البنية التحتية والتقنية	شرعي	.905	21	.043
	إنساني	.900	28	.011
	علمي	.836	9	.052
	تقني /هندسي	.848	11	.040
متطلبات الموارد البشرية والتدريب	شرعي	.925	21	.112
	إنساني	.863	28	.002
	علمي	.977	9	.946
	تقني /هندسي	.747	11	.002
متطلبات السياسات والتمويل	شرعي	.909	21	.053
	إنساني	.862	28	.002
	علمي	.856	9	.087
	تقني /هندسي	.679	11	.000
متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي ككل	شرعي	.951	21	.361
	إنساني	.840	28	.001
	علمي	.911	9	.320
	تقني /هندسي	.931	11	.421
تحديات تفعيل الاقتصاد الرقمي	شرعي	.898	21	.033
	إنساني	.940	28	.113
	علمي	.829	9	.044
	تقني /هندسي	.795	11	.008

تشير نتائج الجدول (12) إلى عدم تحقق شرط الاعتدالية في توزيع البيانات وفقًا لاختبار شابيرو – ويلك Shapiro-Wilk تبعاً للتخصص، حيث تبيّن أنّ بعض قيم الاحتمال في الأبعاد المختلفة كانت أقل من مستوى الدلالة (0.05). وبناءً على ذلك، تمّ استخدام اختبار كروسكال- والس (Kruskal-Wallis Test) للكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات الرتبية لاستجابات عينة القيادات الأكاديمية

حول متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وتحدياتها تعزى للتخصص، والجدول (13) يوضح ذلك.

جدول (13)

متوسط الرتب، وقيمة مربع كاي ودلالتها الإحصائية لدراسة الفروق في متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وتحدياتها من وجهة نظر القيادات تبعاً للتخصص

الأبعاد الفرعية	فئات التخصص	متوسط الرتب	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	قيمة الاحتمال
متطلبات البنية التحتية والتقنية	شرعي	42.10	6.826	3	.078
	إنساني	35.61			
	علمي	22.89			
	تقني /هندسي	29.82			
متطلبات الموارد البشرية والتدريب	شرعي	40.60	7.401	3	.060
	إنساني	37.95			
	علمي	24.89			
	تقني /هندسي	25.09			
متطلبات السياسات والتمويل	شرعي	42.17	6.898	3	.075
	إنساني	35.89			
	علمي	27.00			
	تقني /هندسي	25.59			
متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي ككل	شرعي	42.98	7.391	3	.060
	إنساني	35.32			
	علمي	24.17			
	تقني /هندسي	27.82			
تحديات تفعيل الاقتصاد الرقمي	شرعي	33.74	.780	3	.854
	إنساني	37.45			
	علمي	34.00			
	تقني /هندسي	32.00			

أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين المتوسطات الرتبية لاستجابات عينة القيادات الأكاديمية حول متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وتحدياتها تعزى لاختلاف التخصص، حيث إنّ قيم الاحتمال المصاحبة لكل بعد من أبعاد

متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي، وفي المتطلبات ككل، وفي بعد تحديات تفعيل الاقتصاد الرقمي، جاءت أكبر من مستوى الدلالة (0.05). ويعزى ذلك إلى أن متطلبات الاقتصاد الرقمي وتحدياته تُعد قضايا مؤسسية شمولية تتجاوز حدود التخصصات العلمية، حيث ترتبط بالبنية التنظيمية والتقنية والاستراتيجية للجامعة ككل، وليس بمجال معرفي محدد. كما يمكن تفسير هذه النتيجة بأن التحول نحو الاقتصاد الرقمي أصبح توجهاً استراتيجياً عاماً تفرضه السياسات التعليمية والتوجهات الوطنية والعالمية، مما يسهم في توحيد الرؤى لدى القيادات الأكاديمية بغض النظر عن تخصصاتهم. إضافة إلى ذلك، فإنّ تعرض القيادات الأكاديمية لخبرات إدارية متقاربة، ومشاركتهم في صنع القرار والتخطيط الاستراتيجي داخل المؤسسة، يعزز من تقارب تصوراتهم حول المتطلبات والتحديات المرتبطة بتفعيل الاقتصاد الرقمي.

2- دراسة الفروق وفق سنوات الخبرة:

يبين الجدول (14) نتائج استخدام اختبار شابيرو – ويلك Shapiro-Wilk، للتحقق من مدى استيفاء اعتدالية التوزيع في تقديرات عينة الدراسة في أبعاد الأداة وفق سنوات الخبرة.

جدول (14)

نتائج استخدام اختبار شابيرو – ويلك للتحقق من اعتدالية التوزيع في تقديرات عينة الدراسة في أبعاد الأداة وفق سنوات الخبرة

الأبعاد الفرعية	فئات سنوات الخبرة	Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.
متطلبات البنية التحتية والتقنية	من 5إلى 10سنوات	.848	20	.005
	أكثر من 10سنوات	.914	49	.002
متطلبات الموارد البشرية والتدريب	من 5إلى 10سنوات	.933	20	.176
	أكثر من 10سنوات	.875	49	.000
متطلبات السياسات والتمويل	من 5إلى 10سنوات	.857	20	.007
	أكثر من 10سنوات	.879	49	.000
متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي ككل	من 5إلى 10سنوات	.974	20	.827
	أكثر من 10سنوات	.892	49	.000
تحديات تفعيل الاقتصاد الرقمي	من 5إلى 10سنوات	.792	20	.001
	أكثر من 10سنوات	.930	49	.006

تشير نتائج الجدول (14) إلى عدم تحقق شرط الاعتدالية في توزيع البيانات وفقًا لاختبار شابيرو – ويلك Shapiro-Wilk تبعاً لسنوات الخبرة، حيث تبيّن أنّ بعض قيم الاحتمال في الأبعاد المختلفة كانت أقل من مستوى الدلالة (0.05). وبناءً على ذلك، تمّ استخدام اختبار مان–ويتني – Mann

Whitney Test للكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات الرتبية لاستجابات عينة القيادات الأكاديمية حول متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وتحدياتها تعزى لاختلاف سنوات الخبرة، والجدول (15) يوضح ذلك.

جدول (15)

نتائج اختبار مان–ويتني لدراسة الفروق في متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية وتحدياتها من وجهة نظر القيادات تبعاً لسنوات الخبرة

الأبعاد الفرعية	فئات سنوات الخبرة	المتوسط الرتبي	مان ويتني	Z	قيمة الاحتمال
متطلبات البنية التحتية والتقنية	من 5إلى 10سنوات	21.22	214.500	3.687	.000
	أكثر من 10سنوات	40.62			
متطلبات الموارد البشرية والتدريب	من 5إلى 10سنوات	26.42	318.500	2.299	.022
	أكثر من 10سنوات	38.50			
متطلبات السياسات والتمويل	من 5إلى 10سنوات	26.98	329.500	2.173	.030
	أكثر من 10سنوات	38.28			
متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي ككل	من 5إلى 10سنوات	23.50	260.000	3.048	.002
	أكثر من 10سنوات	39.69			
تحديات تفعيل الاقتصاد الرقمي ككل	من 5إلى 10سنوات	31.65	423.000	.893	.372
	أكثر من10 سنوات	36.37			

أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً بين المتوسطات الرتبية لاستجابات عينة القيادات الأكاديمية حول متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تعزى لاختلاف سنوات الخبرة، حيث جاءت قيم الاحتمال المصاحبة لكل بعد من أبعاد متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي، وفي المتطلبات ككل، أصغر من مستوى الدلالة (0.05). وبالمقارنة بين المتوسطات الرتبية اتضح أنّ الفروق كانت في اتجاه القيادات الأكاديمية الذين لديهم أكثر من 10سنوات خبرة. وقد يعزى ذلك إلى أنّ القيادات الأكاديمية ذات الخبرة الطويلة (أكثر من 10سنوات) تمتلك فهماً أعمق وأشمل لمتطلبات التحول الرقمي، نتيجة تراكم الخبرات الإدارية والمهنية، واطلاعها على تطور النظم المؤسسية والتقنية عبر الزمن، مما يجعلها أكثر وعياً بأهمية توافر هذه المتطلبات وضرورتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما يمكن تفسير اتجاه الفروق لصالح القيادات الأكثر خبرة بأنّ هذه الفئة غالباً ما تكون أكثر مشاركة في عمليات التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرار، وأكثر قدرة على الربط بين الأبعاد التقنية والتنظيمية والبشرية للاقتصاد الرقمي، وهو ما يعزز تقديراتها المرتفعة لمستوى أهمية هذه المتطلبات مقارنة بذوي الخبرة الأقل.

في المقابل، أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً في بعد تحديات تفعيل الاقتصاد الرقمي تعزى لاختلاف سنوات الخبرة، حيث جاءت قيمة الاحتمال المصاحبة أكبر من مستوى الدلالة (0.05). ويعزى ذلك إلى أنّ التحديات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي تُعد ظواهر مؤسسية عامة وملموسة لجميع القيادات الأكاديمية بغض النظر عن سنوات خبرتهم، مثل التحديات التقنية أو التمويلية أو البشرية، مما يؤدي إلى تقارب إدراكهم لها، وعدم تأثرها بشكل كبير بعامل الخبرة.

3– دراسة الفروق وفق الرتبة العلمية:

يبين الجدول (16) نتائج استخدام اختبار شابيرو – ويلك Shapiro-Wilk، للتحقق من مدى استيفاء اعتدالية التوزيع في تقديرات عينة الدراسة في أبعاد الأداة وفق الرتبة العلمية.

جدول (16)

نتائج استخدام اختبار شابيرو – ويلك للتحقق من اعتدالية التوزيع في تقديرات عينة الدراسة في أبعاد الأداة وفق الرتبة العلمية

الأبعاد الفرعية	فئات الرتبة العلمية	Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.
متطلبات البنية التحتية والتقنية	أستاذ	.944	25	.186
	أستاذ مشارك	.944	30	.113
	أستاذ مساعد	.711	14	.000
متطلبات الموارد البشرية والتدريب	أستاذ	.918	25	.045
	أستاذ مشارك	.868	30	.002
	أستاذ مساعد	.859	14	.030
متطلبات السياسات والتمويل	أستاذ	.910	25	.030
	أستاذ مشارك	.796	30	.000
	أستاذ مساعد	.901	14	.118
متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي ككل	أستاذ	.847	25	.002
	أستاذ مشارك	.890	30	.005
	أستاذ مساعد	.889	14	.079
تحديات تفعيل الاقتصاد الرقمي	أستاذ	.856	25	.002
	أستاذ مشارك	.902	30	.009
	أستاذ مساعد	.934	14	.343

تشير نتائج الجدول (16) إلى عدم تحقق شرط الاعتدالية في توزيع البيانات وفقًا لاختبار شابيرو – ويلك Shapiro-Wilk تبعاً للرتبة العلمية، حيث تبيّن أنّ بعض قيم الاحتمال في الأبعاد المختلفة كانت

أقل من مستوى الدلالة (0.05). وبناءً على ذلك، تمّ استخدام اختبار كروسكال- والس (Kruskal-Wallis Test) للكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات الرتبية لاستجابات عينة القيادات الأكاديمية حول متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وتحدياتها تعزى للرتبة العلمية، والجدول (17) يوضح ذلك.

جدول (17)

متوسط الرتب، وقيمة مربع كاي ودلالتها الإحصائية لدراسة الفروق في متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وتحدياتها من وجهة نظر القيادات تبعاً للرتبة العلمية

الأبعاد الفرعية	فئات الرتبة العلمية	متوسط الرتب	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	قيمة الاحتمال
متطلبات البنية التحتية والتقنية	أستاذ	38.08	.976	2	.614
	أستاذ مشارك	33.60			
	أستاذ مساعد	32.50			
متطلبات الموارد البشرية والتدريب	أستاذ	35.36	.691	2	.708
	أستاذ مشارك	33.12			
	أستاذ مساعد	38.39			
متطلبات السياسات والتمويل	أستاذ	35.20	.308	2	.857
	أستاذ مشارك	36.00			
	أستاذ مساعد	32.50			
متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي ككل	أستاذ	36.14	.151	2	.927
	أستاذ مشارك	34.03			
	أستاذ مساعد	35.04			
تحديات تفعيل الاقتصاد الرقمي	أستاذ	33.92	.489	2	.783
	أستاذ مشارك	36.87			
	أستاذ مساعد	32.93			

أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين المتوسطات الرتبية لاستجابات عينة القيادات الأكاديمية حول متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وتحدياتها تعزى لاختلاف الرتبة العلمية، حيث إنّ قيم الاحتمال المصاحبة لكل بعد من أبعاد متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي، وفي المتطلبات ككل، وفي بعد تحديات تفعيل الاقتصاد الرقمي، جاءت أكبر من مستوى الدلالة (0.05). ويمكن تفسير هذه النتيجة بأنّ الرتبة العلمية، رغم اختلافها

من حيث الخبرة البحثية والأكاديمية، لا تؤثر بشكل جوهري في إدراك المتطلبات والتحديات المرتبطة بالتحول الرقمي، نظراً لكون هذه القضايا ذات طابع مؤسسي وتنظيمي شامل، ترتبط بالسياسات العامة والبنية التحتية والتوجهات الاستراتيجية للجامعة، والتي يتعامل معها جميع القيادات الأكاديمية ضمن أطر عمل موحدة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ اشتراك القيادات الأكاديمية على اختلاف رتبهم العلمية في المهام الإدارية، والمشاركة في اللجان والبرامج التطويرية، يسهم في توحيد مستوى المعرفة والخبرة لديهم فيما يتعلق بالاقتصاد الرقمي، مما يؤدي إلى تقارب تقديراتهم وعدم ظهور فروق ذات دلالة إحصائية بينهم.

4- دراسة الفروق وفق المنصب القيادي:

يبين الجدول (18) نتائج استخدام اختبار شابيرو – ويلك Shapiro-Wilk، للتحقق من مدى استيفاء اعتدالية التوزيع في تقديرات عينة الدراسة في أبعاد الأداة وفق المنصب القيادي.

جدول (18)

نتائج استخدام اختبار شابيرو – ويلك للتحقق من اعتدالية التوزيع في تقديرات عينة الدراسة في أبعاد الأداة وفق المنصب القيادي

الأبعاد الفرعية	فئات المنصب القيادي	Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.
متطلبات البنية التحتية والتقنية	عميد كلية	.866	10	.090
	عميد مساند	.897	4	.414
	وكيل كلية	.896	19	.041
	وكيل عمادة مساند	.853	7	.031
	رئيس قسم	.930	21	.139
	أخرى	.802	8	.030
متطلبات الموارد البشرية والتدريب	عميد كلية	.945	10	.005
	عميد مساند	.993	4	.972
	وكيل كلية	.806	19	.001
	وكيل عمادة مساند	.823	7	.069
	رئيس قسم	.906	21	.046
	أخرى	.836	8	.069
متطلبات السياسات والتمويل	عميد كلية	.875	10	.113
	عميد مساند	.849	4	.224
	وكيل كلية	.822	19	.002
	وكيل عمادة مساند	.866	7	.171
	رئيس قسم	.835	21	.002

الأبعاد الفرعية	فئات المنصب القيادي	Shapiro-Wilk		
		Statistic	df	Sig.
	أخرى	.874	8	.166
متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي ككل	عميد كلية	.892	10	.179
	عميد مساند	.849	4	.223
	وكيل كلية	.794	19	.001
	وكيل عمادة مساند	.853	7	.132
	رئيس قسم	.884	21	.018
	أخرى	.860	8	.120
تحديات تفعيل الاقتصاد الرقمي	عميد كلية	.888	10	.159
	عميد مساند	.772	4	.040
	وكيل كلية	.963	19	.631
	وكيل عمادة مساند	.932	7	.568
	رئيس قسم	.933	21	.009
	أخرى	.922	8	.049

تشير نتائج الجدول (18) إلى عدم تحقق شرط الاعتدالية في توزيع البيانات وفقًا لاختبار شابيرو – ويلك Shapiro-Wilk تبعاً للمنصب القيادي، حيث تبيّن أنّ بعض قيم الاحتمال في الأبعاد المختلفة كانت أقل من مستوى الدلالة (0.05). وبناءً على ذلك، تمّ استخدام اختبار كروسكال– والس (Kruskal-Wallis Test) للكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات الرتبية لاستجابات عينة القيادات الأكاديمية حول متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وتحدياتها تعزى للمنصب القيادي، والجدول (19) يوضح ذلك.

جدول (19)

متوسط الرتب، وقيمة مربع كاي ودلالتها الإحصائية لدراسة الفروق في متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية وتحدياتها من وجهة نظر القيادات تبعاً للمنصب القيادي

الأبعاد الفرعية	فئات المنصب القيادي	متوسط الرتب	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	قيمة الاحتمال
متطلبات البنية التحتية والتقنية	عميد كلية	42.95	5.751	5	.331
	عميد مساند	33.88			
	وكيل كلية	30.76			
	وكيل عمادة مساند	47.29			
	رئيس قسم	32.05			

الأبعاد الفرعية	فئات المنصب القيادي	متوسط الرتب	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	قيمة الاحتمال
	أخرى	32.69			
متطلبات الموارد البشرية والتدريب	عميد كلية	39.70	1.581	5	.904
	عميد مساند	36.88			
	وكيل كلية	33.29			
	وكيل عمادة مساند	39.86			
	رئيس قسم	32.21			
	أخرى	35.31			
متطلبات السياسات والتمويل	عميد كلية	35.70	8.904	5	.113
	عميد مساند	44.88			
	وكيل كلية	37.82			
	وكيل عمادة مساند	44.21			
	رئيس قسم	25.12			
	أخرى	40.38			
متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي ككل	عميد كلية	39.55	3.848	5	.572
	عميد مساند	39.62			
	وكيل كلية	32.37			
	وكيل عمادة مساند	43.71			
	رئيس قسم	30.14			
	أخرى	38.38			
تحديات تفعيل الاقتصاد الرقمي	عميد كلية	36.30	3.236	5	.664
	عميد مساند	40.12			
	وكيل كلية	33.11			
	وكيل عمادة مساند	43.36			
	رئيس قسم	35.62			
	أخرى	26.38			

تشير النتائج إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين المتوسطات الرتبية لاستجابات عينة القيادات الأكاديمية حول متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وتحدياتها تعزى لاختلاف المنصب القيادي، حيث جاءت قيم الاحتمال المصاحبة لجميع أبعاد متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي، وكذلك الدرجة الكلية، إضافة إلى بعد

التحديات، أكبر من مستوى الدلالة (0.05). ويعزى ذلك إلى تقارب تصورات القيادات الأكاديمية على اختلاف مناصبهم القيادية، سواء أكانوا عمداء أو وكلاء أو رؤساء أقسام، حول طبيعة المتطلبات والتحديات المرتبطة بالتحول نحو الاقتصاد الرقمي. كما يمكن تفسير هذه النتيجة بأن المنصب القيادي داخل الجامعة لا يُحدث اختلافاً جوهرياً في مستوى الإدراك، نظراً لعمل جميع القيادات ضمن منظومة إدارية موحدة تستند إلى سياسات واستراتيجيات مؤسسية مشتركة، مما يسهم في توحيد الرؤى والتوجهات نحو متطلبات الاقتصاد الرقمي وتحدياته. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ تداخل الأدوار القيادية وتكاملها داخل الهيكل التنظيمي للجامعة، ومشاركة القيادات في عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة للمبادرات الرقمية، يعزز من مستوى الوعي المشترك لديهم، ويؤدي إلى تقارب تقديراتهم، الأمر الذي يفسر عدم ظهور فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لاختلاف المنصب القيادي.

الفصل الخامس

ملخص النتائج والتوصيات والمقترحات

- **الاستنتاجات**
- **التوصيات**
- **المقترحات**

الفصل الخامس

ملخص النتائج والتوصيات والمقترحات

تمهيد

تعرض الدراسة فيما يلي ملخصاً لأبرز النتائج التي تمّ التوصل إليها، إضافة إلى تقديم توصيات بناء على تلك النتائج، ووضع مقترحات بحثية يمكن أن تسهم في سدّ الفجوات البحثية، وإكمال ما انتهت إليه الدراسة الحالية.

أولاً– عرض نتائج الدراسة:

أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

1. أنّ متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة جاءت بدرجة مرتفعة جداً، بمتوسط حسابي (4.31).
2. جاء بُعد متطلبات السياسات والتمويل في الترتيب الأول كأعلى الأبعاد، بمتوسط حسابي (4.34)، تلاه بُعد متطلبات البنية التحتية والتقنية، بمتوسط حسابي (4.32)، وأخيراً بُعد متطلبات الموارد البشرية والتدريب، بمتوسط حسابي (4.27).
3. تمثلت أكبر متطلبات البنية التحتية والتقنية لتفعيل الاقتصاد الرقمي في إنشاء أنظمة تخزين سحابي آمنة وذات موثوقية عالية يشكل ركيزة جوهرية للحفاظ على الموارد الرقمية وضمان استمرارها. بينما تمثلت أقل المتطلبات في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمليات الأكاديمية والإدارية يدعم تطور يخدم أهداف الاقتصاد الرقمي.
4. تمثلت أبرز متطلبات الموارد البشرية والتدريب لتفعيل الاقتصاد الرقمي في إعداد خطط استراتيجية واضحة لتطوير المهارات الرقمية لدى القيادات الأكاديمية يعد أساساً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والاقتصاد الرقمي معاً. بينما تمثل أقل المتطلبات في عقد ورش عمل وبرامج تدريبية متخصصة في دمج التقنيات الرقمية في التعليم المستدام كخطوة استراتيجية مهمة.
5. تمثلت أكبر متطلبات السياسات والتمويل في تخصيص ميزانيات كافية لتطوير البنية الرقمية المرتبطة بالاستدامة دعماً مالياً مستمراً لضمان التنفيذ الفعال. بينما تمثلت أقل المتطلبات في كون وضع مؤشرات أداء محددة وقابلة للقياس لمتابعة تقدم تطبيق الاقتصاد الرقمي يمثل أداة فعالة لتعزيز الرصد والتقويم.
6. أنّ تحديات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة جاءت بدرجة مرتفعة، بمتوسط حسابي (4.06).

7. تمثلت أبرز تحديات تفعيل الاقتصاد الرقمي بالجامعة الإسلامية في نقص التمويل الكافي للمشاريع الرقمية، والمشكلات التقنية المتكررة كبطء الشبكات أو الأعطال الفنية المتواصلة، وغياب المهارات الرقمية المتقدمة لدى فئة من العاملين، ومقاومة بعض القيادات والكوادر للتغير نحو الاقتصاد الرقمي، إلى جانب ضعف الوعي بأهميته.
8. عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين المتوسطات الرتبية لاستجابات عينة القيادات الأكاديمية حول متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وتحدياتها تعزى لاختلاف التخصص والرتبة العلمية والمنصب القيادي الحالي.
9. وجود فروق دالة إحصائياً بين المتوسطات الرتبية لاستجابات عينة القيادات الأكاديمية حول متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تعزى لاختلاف عدد سنوات الخبرة لصالح ذوي خبرة أكثر من 10سنوات. بينما لم تكن الفروق دالة إحصائياً في بعد تحديات تفعيل الاقتصاد الرقمي.

ثانياً– التوصيات:

تقدم الدراسة التوصيات الآتية في ضوء ما تمّ التوصل إليه من نتائج:

1- تبني الجامعة الإسلامية خطط تحول رقمي طويلة المدى تتكامل مع أهداف التنمية المستدامة.
2- زيادة كفاءة تخصيص الموارد المالية من خلال تبني نماذج تمويل مستدامة مثل الشراكات مع القطاع الخاص أو التمويل القائم على الأداء.
3- تطوير سياسات مؤسسية واضحة للتحول الرقمي تتضمن أطر حوكمة رقمية وتنظيم استخدام التقنيات الحديثة.
4- ضرورة بناء نظام متكامل لمؤشرات الأداء لقياس تقدم تطبيق الاقتصاد الرقمي.
5- تعزيز الشفافية والمساءلة المالية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المخصصة للتحول الرقمي.
6- الاستثمار في بناء وتطوير بنية تحتية رقمية متقدمة تشمل أنظمة التخزين السحابية الآمنة وشبكات اتصال عالية الكفاءة والموثوقية.
7- العمل على تقليل المشكلات التقنية المتكررة عبر تحديث الأنظمة بشكل دوري وإنشاء وحدات دعم فني متخصصة تعمل على مدار الساعة
8- التوسع التدريجي في تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمليات الأكاديمية والإدارية من خلال مشاريع تجريبية ودمج الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرار وتحليل البيانات التعليمية
9- إعداد استراتيجية مؤسسية لتنمية المهارات الرقمية تستهدف القيادات الأكاديمية والإدارية على حد سواء.
10- تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة ومستمرة في التعليم الرقمي والتقنيات الحديثة كالذكاء

الاصطناعي وتحليل البيانات وربط التدريب بالاحتياجات الفعلية للعمل لضمان تحقيق أثر تطبيقي مباشر.

11- تحفيز العاملين على تطوير مهاراتهم الرقمية من خلال الحوافز المهنية وربط الترقية بالكفاءة الرقمية

12- معالجة نقص التمويل عبر تنويع مصادر الدعم (شراكات، منح، استثمارات تعليمية رقمية).

13- تحسين جودة البنية التقنية للحد من الأعطال وبطء الشبكات، لما لها من أثر مباشر على فاعلية التحول الرقمي.

14- معالجة ضعف المهارات الرقمية من خلال برامج تدريب إلزامية ومتدرجة حسب مستوى الكفاءة.

15- تقليل مقاومة التغيير عبر نشر ثقافة التحول الرقمي وإشراك القيادات في تصميم وتنفيذ المبادرات الرقمية.

16- تعزيز الوعي بأهمية الاقتصاد الرقمي من خلال حملات توعوية داخل الجامعة وإدماج المفاهيم الرقمية في المناهج والأنشطة الأكاديمية.

17- ربط جميع مبادرات الاقتصاد الرقمي بأهداف التنمية المستدامة لضمان الاستمرارية والأثر طويل المدى.

18- إنشاء وحدة أو مركز متخصص للتحول الرقمي داخل الجامعة يتولى التخطيط والتنفيذ والتقويم.

ثالثاً– المقترحات:

تقدّم الباحثة فيما يلي عدداً من الموضوعات البحثية التي يمكن أن تكمل ما انتهى إليه البحث الحالي:

1- تحليل جاهزية البنية التحتية الرقمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة لتبني الاقتصاد الرقمي في ضوء المعايير العالمية.

2- أثر البرامج التدريبية الرقمية على تنمية الكفايات التكنولوجية لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

3- أثر الحوكمة الرقمية على كفاءة إدارة الموارد المالية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

4- دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في التعليم العالي: دراسة مقارنة بين جامعات عربية.

5- برنامج تدريبي قائم على الذكاء الاصطناعي لتنمية الكفايات الرقمية لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

6- أثر الاقتصاد الرقمي على تحسين كفاءة الأداء المؤسسي في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

7- دور الاقتصاد الرقمي في دعم الابتكار المؤسسي في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

8- دور القيادات الأكاديمية في دعم التحول نحو الاقتصاد الرقمي في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

9- دور التدريب الإلكتروني في تطوير الأداء المهني في ظل الاقتصاد الرقمي لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أحمد، حسين مغاوري، وأبو سكين، محمود، ومدحت، منى كمال الدين .(2021) .التنمية المستدامة ونشأتها ومبادئها وأهدافها. مجلة الدراسات والبحوث البيئية– جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

أحمد، رجاء طه .(2024) .تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال ممارسة التدريب المهني وإدارة الموارد البشرية. مجلة كلية التربية– جامعة عين شمس، كلية التربية، القاهرة، مصر.

الأمم المتحدة .(2015) .أهداف التنمية المستدامة. نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية: الأمم المتحدة https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/

أبو النصر محمد مدحت محمود .(2025) .مفهوم التنمية المستدامة والمفاهيم المرتبطة به (استدامة الموارد والمنظمات المستدامة والمسئولية الاجتماعية). مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، مصر.

بطاهر، بختة .(2020) .توجهات الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية في ظل رغبتها في تطبيقه (فلسطين، الإمارات، السعودية، الجزائر). مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.

بورحلة، منجية، سايحي، الخامسة، والحمزة، منير .(2023) .التحول الرقمي ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، تبسة، الجزائر.

الباروجي، محمد عبد الفتاح أحمد .(2025) .تحديات التنمية المستدامة في الدول النامية. مجلة بحوث الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

الحربي، وجدان :(2025) .تقييم مستوى استخدام التقنيات الرقمية في العملية التعليمية من قبل أعضاء هيئة التدريس بجامعة طيبة. مجلة كلية التربية –جامعة أسيوط، أسيوط، مصر.

جنيدي، ليلي محمد صدقي .(2026) .التحول الرقمي في الجامعات السعودية وأثره في تحقيق الاستدامة والميزة التنافسية في ضوء رؤية 2030.المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر.

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .(2025) .الجامعة الإسلامية تعتمد مقرر الذكاء الاصطناعي كمتطلب جامعي لجميع خطط الطلاب المستجدين ابتداءً من العام الجامعي 1447هـ. المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية. https://iu.edu.sa/announ14470226

حسن، السيد محمد ذكي .(2019) .الاقتصاد الرقمي (مزايا، تحدياته، تطبيقاته). مجلة روح القوانين، كلية الحقوق، جامعة طنطا، طنطا، مصر.

الحمزة، أحمد، والبار، أمين .(2023) .الاستبانة كأداة للبحث العلمي وأهم تطبيقاته. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية–جامعة باتنة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

راجح، أمل صالح سعد .(2025) .الجامعات اليمنية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة: الأهمية والصعوبات. مجلة جامعة المهرة للعلوم الإنسانية–جامعة المهرة، الغيضة، اليمن.

رؤية السعودية .(2025) .2030التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030لعام .2025الرياض، المملكة العربية السعودية: برنامج تحقيق رؤية السعودية 2030 https://www.vision2030.gov.sa/ar/annual-reports

الزهراء، بوزيان فاطمة؛ مراد، محفوظ .(2025) .الاقتصاد الرقمي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: التحديات والفرص. مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة –كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجلفة، الجزائر.

الزهراني، محمد رجب، والجهني، فهد مفضي .(2020) .دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية: جامعة الملك عبد العزيز أنموذجًا. مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

سالم، أميرة خيري أحمد .(2025) .نموذج مقترح للجدارات المهنية اللازمة لتمكين معلمي الكبار من تلبية متطلبات التنمية المستدامة. مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية–جامعة الفيوم، الفيوم، مصر.

عيسى، فتحية محمد .(2025) .دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية (دراسة تحليلية للتحديات والفرص في ضوء التجربة السعودية). المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، السالمية، الكويت.

عبد السلام، محمد .(2020) .مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية مصر: مكتبة النور، الطبعة الأولى.

عبيدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، وكايد، عبد الحق. (2004). البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه. عمان: دار الفكر.

العجمي، جواهر شلاش .(2024) .الاقتصاد الرقمي كمدخل لتطوير قطاع التربية والتعليم في سلطنة عمان: رؤية استشرافية. مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي، بنغازي، ليبيا.

العمري، نسيم عبد العزيز، والصانع، منى محمد علي .(2026) .دور الجامعات في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في بعض الدول وكيفية الإفادة منها في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية–المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر.

قشطى، نبيلة عبد الفتاح .(2023) .التنمية المستدامة: الأهداف والتحديات. مجلة القانون والعلوم السياسية–المركز الجامعي صالح أحمد، النعامة، الجزائر .

القحطاني، فهد علي .(2024) .الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية: تحديات التطبيق ومتطلبات التطوير. المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة–جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

القحطاني، إيمان عايض .(2025) .واقع مساهمة الجامعات السعودية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية 2030.المجلة العلمية بكلية الآداب، جامعة المنصورة، كلية الآداب، المنصورة، مصر.

القب، أمير سمير عبد اللطيف .(2025) .أثر مؤشرات الاقتصاد الرقمي على تعزيز التنمية المستدامة في فلسطين. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، الجزائر: منصة المجلات العلمية الجزائرية.

ليلى، بتقة .(2022) .معايير اختيار أداة جمع البيانات في البحوث الاجتماعية. مجلة العلوم الإنسانية–جامعة محمد خيضر بسكرة، بسكرة، الجزائر.

مهدي، علاء وجية، وحسن، محمد وحيد، وحمادي، مصطفى فاضل :(2025) .دور الاقتصاد الرقمي في التنمية المستدامة للبلدان العربية: دراسة تحليلية،

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية–كلية الادارة والاقتصاد– الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.

مصور، عمارة؛ وفاطمة، حجوب .(2023) .واقع ابعاد التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الرقمي. مجلة الدارسات البيئية والتنمية المستدامة، تبسة، الجزائر.

مصطفي، عبد الرحمن فرج السيد .(2022) .دور الاقتصاد الرقمي في النمو الاقتصادي. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، جامعة مدينة السادات –كلية التجارة، القاهرة، مصر.

محمود، صدقة محمد .(2022) .دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. أوراق السياسات الأمنية– جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض، المملكة العربية السعودية.

مركز البحوث والمعلومات – غرفة الرياض .(2022) .الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية: الواقع والتحديات. الرياض، المملكة العربية السعودية: غرفة الرياض.

https://marsad.chamber.sa/ResearchAndStudies/EconomicReports/EconomicReportsDocList/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A.pdf

منشاوي، شيرين السيد أحمد .(2024) .الاقتصاد الرقمي ودوره في تعزيز النمو المستدام في العالم العربي. مجلة آفاق عربية وإقليمية– جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

محمد، رغدة حسين عبد الحفيظ، ومبارز، أسامة محمد مهدي .(2023) .دور التحول الرقمي في تحسين التنمية المستدامة باستخدام الأساليب الحديثة للمحاسبة والإدارة: دراسة تطبيقية على الجامعات الخاصة في مصر. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية–كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، كفر الشيخ، مصر.

المصرى، بلال .(2024) .أثر الاقتصاد الرقمي في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة حالة بعض الدول العربية. مجلة البشائر الاقتصادية، البليدة، الجزائر.

المقبل، سارة ماجد، ومحمد، نشوى مصطفى علي .(2023) .أثر تطور الاقتصاد الرقمي على جودة مخرجات التعليم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2001 –2021). مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الملك سعود، جمعية الاقتصاد السعودية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

المحيميد، ناصر إبراهيم ص .(2024) .أثر الاقتصاد الرقمي في تطوير نظم التعليم العالي: دراسة مقارنة بين المملكة العربية السعودية وسنغافورة. مجلة التقدم في الزراعية، جامعة الإسكندرية، مصر.

المريخي، غنام هزاع .(2021) .تصور مقترح لتعزيز دور القيادات الأكاديمية في التحول الرقمي للتعليم في الجامعات السعودية. مجلة كلية التربية–جامعة طنطا، كلية التربية، طنطا، مصر.

نبهان، يحيى محمد .(2004)أساسيات البحث العلمي. عمّان، الأردن، الطبعة الأولى.

النغيمش، فهد بن أحمد .(2022) .تطوير أداء القيادات الأكاديمية في الجامعات السعودية في ضوء التمكين الإداري: تصور مقترح. المجلة التربوية–كلية التربية، جامعة سوهاج، سوهاج، مصر.

الهنائي، سلمان سلوم خميس، إسماعيل، عمر هاشم، العبري، خلف مرهون، والموسوي، علي شرف علي .(2023) .متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي في قطاع التربية والتعليم بسلطنة عمان لمواجهة التحديات – جائحة كوفيد-19 نموذجًا. مجلة العلوم التربوية والنفسية، المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث (AJSRP)، غزة، فلسطين.

الوادعي، أمل محمد .(2023) .دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز الاقتصاد الإسلامي (المملكة العربية السعودية أنموذجًا). المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، السالمية، الكويت.

يوسف، آمال ضيف بسيوني .(2024) .انعكاسات التحول نحو الاقتصاد الرقمي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلاد العربية. المجلة العلمية للتجارة والتمويل جامعة طنطا، كلية التجارة، طنطا، مصر.

اليونسكو .(2017) .التعليم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة: أهداف التعلم. باريس، فرنسا: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000247444_ara) .

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Alhalafi, N., & Veeraraghavan, P. (2021). Cybersecurity policy framework in Saudi Arabia: Literature review. Frontiers in Computer Science, 3, Article 736874. Frontiers Media SA, Lausanne, Switzerland.

Altassan, M. A. (2025). Enhancing leadership effectiveness through technology in educational institutions. Cogent Business & Management, 12(1), Article 2544983. Taylor & Francis, London, United Kingdom.

Cigu, E. (2025). The digital economy's contribution to advancing sustainable economic development. Administrative Sciences, 15(4), 146. MDPI, Basel, Switzerland. development.

Creswell, J. W. (2014). Educational Research: Planning, Conducting, and Evaluating Quantitative and Qualitative Research (4th ed.). Pearson.

Ebom-Jebose, A. (2025). Digital skills education for sustainable development and unemployment reduction in the digital economy. European Journal of Interdisciplinary Studies. EJISS Publishing, London, United Kingdom.

Geng, Y., Chen, L., Li, J., & Iqbal, K. (2023). Coordination with the Yangtze River economic belt in China as the example. Ecological Indicators, 152, Article 110510. Elsevier, Amsterdam, Netherlands.

Oloyede, A. A., Faruk, N., Noma, N., Tebepah, E., & Nwaulune, A. K. (2023). Measuring the impact of the digital economy in developing countries: A systematic review and meta-analysis. Heliyon, 9, Article e17654. Elsevier, Amsterdam, Netherlands.

Qureshi, S. (2023). Digital transformation for development: A human capital key or system of oppression? Information Technology for Development. Taylor & Francis, London, United Kingdom.

Raihan, A. (2024). A review of the potential opportunities and challenges of the digital economy for sustainability. Innovation and Green Development, 3, Article 100174. Elsevier, Amsterdam, Netherlands.

Rosário, A. T., & Dias, J. C. (2023). The new digital economy and sustainability: Challenges and opportunities. Sustainability, 15(15), Article 10902. MDPI, Basel, Switzerland.

Vărzaru, A. A. (2025). The digital economy and sustainable development goals: A predictive analysis of the interconnection between digitalization and sustainability in EU countries. Systems, 13(7), Article 398. MDPI, Basel, Switzerland.

Abstract in English

Title: Requirements for Activating the Digital Economy to Achieve Sustainable Development Goals at the Islamic University of Madinah from the Perspective of Academic Leaders

Researcher: Fouz Nejer Raja Allah Al-Otaibi

This study aims to identify the requirements for activating the digital economy to achieve the Sustainable Development Goals at the Islamic University of Madinah from the perspective of its leaders. This is achieved by identifying the necessary requirements for activating the economy and the most prominent challenges facing its implementation within the university. The study is based on a modern theoretical framework that links the concepts of the digital economy and the Sustainable Development Goals. The study employed a descriptive survey methodology and administered a validated questionnaire consisting of four main axes to a random sample of (69) academic leaders at the Islamic University of Madinah. The validity and reliability of the questionnaire were verified using appropriate statistical methods. The results showed that the requirements for activating the digital economy to achieve the Sustainable Development Goals were considered very high, with a mean score of (4.31). The policy and funding requirements dimension ranked first, with a mean score of (4.34), followed by the infrastructure and technology requirements dimension, with a mean score of (4.32). The human resources and training requirements dimensions had a mean score of (4.27). The challenges of activating the digital economy are represented by an arithmetic meaning of (4.06). The requirements for activating the digital economy included establishing reliable cloud storage systems, developing the digital skills of academic leaders, and allocating a sufficient budget to support the infrastructure. The challenges to activation included insufficient funding, recurring technical problems, a lack of digital skills, and resistance to change from some leaders and staff. The results also showed no statistically significant differences based on specialization, academic rank, or current leadership position, while statistically significant differences were found based on years of experience, favoring those with more than 10 years of experience. However, no statistically significant differences were found in the challenges dimension.

The study recommended that the university adopt long-term digital transformation plans, increase the efficiency of financial resource allocation, establish an integrated system of performance indicators, enhance transparency and financial accountability to ensure optimal resource utilization, invest in building and developing digital infrastructure, work to reduce recurring technical problems, expand the application of artificial intelligence technologies, motivate employees to develop their digital skills, and address funding shortfalls.

Keywords: Digital economy, Sustainable development, Sustainable Development Goals, Academic leadership.